وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ـ قطب شتمة ـ

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1792 – 1830م).

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعـداد الطالب:

عيسى قبشي

إشراف الأستاذة:

شهرزاد شلبي

السنة الجامعية :2017/2016

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ـ قطب شتمة ـ

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1792 – 1830م).

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعـداد الطالب:

عيسى قبشي

إشراف الأستاذة:

شهرزاد شلبي

السنة الجامعية :2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ
إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٠٣

سورة التوبة. الآية: 103.

سورة التوبة. الآية: 103.

شكر وتقدير

وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن اشكر الله عز وجل وأحمده على توفيقه وإمتنانه

كما أقدم خالص شكري وتقديري إلى أستاذتي المشرفة شلبي شهرزاد على صبرها وجهودها وعلى تصويباتها من أجل إنجاح هذا العمل

وإلى أساتذتنا أعضاء اللجنة المناقشة على توجيهاتهم القيمة

فلكم مني كل الإحترام والتقدير

كما أتوجه بالشكر إلى أستاذي حوحو رضا ...ومصمودي نصر الدين... على كل ما قدموه لي.

كما أتقدم بالشكر إلى عائلتي الكريمة والتي ما بخلت علي بعطائها وتشجيعها.

فلهم مني كل الوفاء والحب .

وإلى كل زملائي وزميلاتي و الأصدقاء الذين شاركوني إنجاز هذا العمل.

فلكم أسمى عبارات الشكر.

وحتى لا يفوتني أن أتقدم بتحية إجلال وتقدير إلى كل أساتذة قسم التاريخ وكل العاملين بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة

إهداء

أهدي ثمرة نجاحي هذه

إلى من ربتني ورعتني وأنارت دربي للعلم

وسهرت على نجاحي أمي الغالية

إلى قدوتي في الحياة وسبب نجاحي وداعمي

الأكبر أبي العزيز

إلى سندي في الحياة إلى إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي وأحبتي الذين وقفوا معي في مسيرتي العلمية

والذين كانوا خير عون لي ...سالم حسام الدين ...عبدلي

نجيب... عمار عشور ... يوسف خيراني... سمير لخذاري

... إسحاق بزيو... باديس ميهوبي... إدريس لهويمل... عمر

محبوب.....وعلاء عشور

...وزميلتي بزيو جويدة...

...إلى كل الذين تحملهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي...

قبشي عيسى

مـــقـــدمـــة

مقدمة

توالت على الجزائر عدة حقب تاريخية متفاوتة في تواجدها وتميزت كل حقبة بخصائص تختلف عن غيرها ولعل من أبرزها التواجد العثماني في الجزائر، والذي إرتبط إسم الجزائر به منذ سنة 1518م ، حيث أصبحت فيه الجزائر أول إيالة عثمانية في شمال إفريقيا وبذلك كان أول حاكم لها هو خير الدين بربروس، حيث عمل على ربط الإيالة الجزائرية بالدولة العثمانية ويعتبر العهد العثماني من أهم العهود التاريخية في حياة الجزائر وهذه الأهمية لم تكتسبها لطول مدتها الزمنية بل لعدة إعتبارات لعل من أهمها التنظيمات التي عرفتها الجزائر في تلك االفترة، والتي جعلت منها جهاز دولة قائمًا بحد ذاته.

وقد مست هذه التنظيمات العديد من الجوانب السياسية، الإجتماعية، الثقافية والإقتصادية التي كان محورها الأساسي التنظيمات المالية، يعتبر المحور الأساسي في الحفاظ على رخائها الإقتصادي والإجتماعي وإستقرارها، حيث أولته الدولة الجزائرية في فترة التواجد العثماني تنظيمات خاصة، وشملت التنظيمات الاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي نشاطا كبيرا أدى الى توازن الدولة وخزينتها حيث كانت التنظيمات الداخلية تعتمد على حركة التجارة والصناعة والزراعة، أما خارجيا والتي تعتبر أهم مورد الذي يدر على الخزينة الجزائرية وهي حركة الجهاد البحري وما صاحبه من موارد ولكن بعد تراجع غنائم الجهاد البحري مما جعل الدولة العثمانية في الجزائر تعيد حساباتها وتلجا الى الموارد الداخلية لتغطية العجز المالي لتتوجه بقوة أكثر الى التنظيمات الداخلية .

كما أن الجزائر في أواخر العهد العثماني عرفت أزمة إقتصادية نتيجة لضعف الأسطول البحري الذي كان يعد العمود الفقري للحياة الإقتصادية، حيث كانت موارد الإتاوات والغنائم من أهم الأرباح التي تعود بثروات هائلة للخزينة، ويعد ترجع هذه الأرباح منعطف خطير عرفته الجزائر أواخر العقود العثمانية فهذا التحول المفاجئ دفع بالبايات إلى البحث عن مصادر دخل جديدة لسد النقص المالي الذي تعاني منه البلاد، ولم يكن البديل سوى مضاعفة الضرائب، والتي انعكست على الرعية وعلى علاقتها بالسلطة، حيث كان النظام الضريبي المرآة العاكسة لكل الجوانب الهامة في حياة المجتمع الجزائري في تلك الفترة، حيث كشف الجوانب السياسية والعلاقة الموجودة بين الرعية والطبقة الحاكمة وحتى الجوانب الإجتماعية والثقافية التي لم تكن لتظهر وترى بزاوية معينة لولا ذلك النظام الضريبي.

وفي هذا الإطار جاء موضوع دراستي تحت عنوان "**النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1792- 1830)**".

الإشكالية العامة:

إعتمدت الدولة العثمانية في ظل تواجدها في الجزائر أواخر عهدها من أجل بسط سيطرتها ونفوذها وأحكام قبظتها على كامل ربوع البياليك، والعمل على إيجاد موارد للخزينة بعد تراجعها إثر تراجع الموارد البحرية، إلى اللجوء للنظام الضريبي وذلك باستخلاص الضرائب من السكان، ولهذا يتمحور سؤال دراستي هذه حول: ما طبيعة النظام الضريبي في الجزائر أواخر عهد الدايات (1792-1830) ؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية العامة مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكرها كالتالي :

1- ما المقصود بالنظام الضريبي؟

2- ما هي أنواع هذه الضرائب التي كانت تفرض على السكان؟

3- وكيف يتم تحصيل هذه الضرائب؟

4- وما هي النتائج والإنعكاسات التي خلفها النظام الضريبي؟

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية العامة، تمت معالجة الموضوع وفق الخطة التالية:

مقدمة: تناولت فيها إحاطة شاملة للموضوع بمختلف جوانبه.

مدخل حول النظام الضريبي في الجزائر قبل التواجد العثماني: يتناول لمحة عن الواقع النظام الضريبي وتطوراته في الفترة التي سبقت التواجد العثماني إبتداءا من الدولة الحمادية ثم المرابطين ثم الموحدين مرورا بالنظام الضريبي في الدولة الزيانية والحفصية.

الفصل الأول: جاء بعنوان "ماهية النظام الضريبي"، حيث ورد من خلاله مفهوم النظام الضريبي، قواعد ومميزات النظام الضريبي، خصائص النظام الضريبي في الجزائر 1792-1830م.

الفصل الثاني: جاء بعنوان "أنواع الضرائب"، وقد أوجزت من خلاله مختلف أنواع الضرائب من ضرائب شرعية، ضرائب مستحدثة وضرائب طارئة.

الفصل الثالث: جاء بعنوان "التنظيم الإداري لجباية الضرائب"، وقد تناولت من خلاله كيفية جباية الضرائب حيث كانت تجبى بالإعتماد على النظام الإداري، نظام المحلة ورحلة الدنوش.

الفصل الرابع: جاء بعنوان "إنعكاسات النظام الضريبي"، وقد تعرضت من خلاله إلى الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

خاتمة: تناولنا من خلالها أهم الاستنتاجات المتوصل إليها.

قائمة الملاحق: وورد فيها الملاحق المعتمدة في الدراسة.

قائمة المراجع: وشملت معظم المراجع المعتمدة في هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

1- تكمن أهمية الدراسة في التعرف على طبيعة النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني.

2- دور النظام الضريبي في الحياة الإقتصادية للمجتمع الجزائري.

3- علاقة النظام الضريبي بمختلف جوانب الحياة .

4- التعرف على الأسس التي قام عليها النظام الضريبي .

أسباب إختيار الموضوع

- **الأسباب الذاتية**

1- الرغبة الشخصية في دراسة أوضاع الجزائر في ظل التواجد العثماني والتي تسلم من تشويها الأقلام الغربية، وخاصة الفرنسية.

2- الميول الشخصي لدراسة النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، فوجدت النظام الضريبي أهم سمة بارزة في حياة الإيالة الجزائرية أواخر العهد العثماني، والذي كان يعتبر أهم دعامة لخزينة البايلك، وهذه الأخيرة التي كانت سببا في تطاحن القوى الغربية عنها.

3- الرغبة الشخصية للخوض في حقائق ونظم تسيير العثمانيين للدولة الجزائرية وخاصة أواخر عهدها.

- **الأسباب الموضوعية**

- نظرًا لأهمية هذه الدراسة، حيث أن النظام الضريبي كان من بين أهم إهتمامات الدولة العثمانية في الجزائر وخاصة أواخر عهدها بعد تراجع الغنائم البحرية، لذا جاء إهتمامي بهذه الدراسة.

- محاولة الإلمام بمختلف أنواع الضرائب التي كانت تعتمد عليها السلطة الحاكمة وطرق تحصيلها.

- دور النظام الضريبي في متانة العلاقة بين الرعية والسلطة الحاكمة أو هشاشتها، ودوره في تعجيل سقوط الجزائر في يد المحتل الفرنسي.

أهداف الدراسة

1- التعريف بالنظام الضريبي من خلال التعرف على قواعد ومميزات وخصائص النظام الضريبي في الجزائر.

2- الإلمام بشتى أنواع الضرائب التي موجودة في فترة الدراسة.

3- معرفة نظم جباية الضرائب.

4- الوقوف على الأثار التي خلفها النظام الضريبي.

المنهج المعتمد:

أما في ما يتعلق بالمنهج المعتمد عليه في هذه الدراسة فهو في الواقع ليس منهجا واحدا وإنما إعتمدت على مجموعة من المناهج و ذلك نظرا لطبيعة الموضوع ومن بينها:

1- المنهج التاريخي: وذلك لتتبع المسار التاريخي للنظام الضريبي بالجزائر والأحداث التاريخية.

2- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لملاءمته مع موضوع الدراسة من خلال وصف طبيعة النظام الضريبي ومختلف الضرائب، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة لا تخلو من وصف للأحداث التاريخية لذا وجب علينا إعطائها بعض التفسيرات، مع تحليل بعض المعطيات الإقتصادية والاجتماعية للخروج بنتائج واضحة كل نهاية فصل.

الصعوبات

وككل دراسة لا بد أن تعتريها مجموعة من الصعوبات، ولعل أهم الصعوبات التي واجهتني هي:

1- صعوبات تتعلق بطبيعة الموضوع الذي يحتاج إلى دراية واسعة بالجانب الإقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى القدرة على تحليل علاقة النظام الضريبي الجزائري بطبيعة الدولة العثمانية المتحكمة بهذا النظام والتي تقوم بإدارته وإدارة الدولة الجزائرية ككل، وعلاقة الجهاز الضريبي وموظفيه بالبايلك والداي وعلاقة الداي بالدولة العثمانية.

2- كما أن طبيعة الموضوع تفرض الإطلاع على الجانب المالي للدولة العثمانية والتنظيمات المالية في الجزائر، والحصول على الوثائق والتقارير الرسمية التي تخص النظام الضريبي والتي في معظمها تصدر باللغة التركية.

3- أغلب المواضيع النظام الضريبي تناولتها الكتابات الأجنبية في مواضيع النظام المالي والإقتصادي مما يتطلب ترجمتها

أهم مصادر الدراسة

- كتاب "**النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م**" **لمؤلفه** "**نصر الدين سعيدوني**"، وهو مرجع مهم فيما يتعلق بالنظام الضريبي وأنواع الضرائب الجزائرية أواخر العهد العثماني، فهو لم يكتفي بالعرض بل قام بالتحليل الذي يمتاز بالدقة والعمق، وإعتمد على عدد كبير من الوثائق الأرشيفية، بالإضافة إلى جداول والإحصائيات التي تعد مرجعًا مهما في موضوع دراستي.

- كتاب "**الملكية والجباية في الجزائر أثناء التواجد العثماني**" **لمؤلفه** "**نصر الدين سعيدوني**"، حيث عرج على مختلف الضرائب السائدة في تلك الفترة.

- أطروحة "**الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي**" لـ "**توفيق دحماني**" الذي حوت أطروحته على النظام الضريبي وسرد أنواع الضرائب العثمانية والفرنسية التي فرضت في الجزائر، كما حوت أيضا على طرق الجباية مختلف التأثيرات التي خلفها النظام الضريبي.

– رسالة "**الإدارة الجزائرية في العهد العثماني الإدارة المركزية أنموذجا**" لـ "**عمر خرفوش**" الذي تناول فيها مختلف التنظيمات الإدارية في الجزائر في عهد الدايات ومهام الموظفين الإداريين وعلاقاتهم بالسلطة والرعية.

– مقال "**موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر**" لـ "**فاطمة الزهراء سيدهم**" والتي تناولت فيه مختلف مصادر دخل الإيالة الجزائرية أواخر العهد العثماني والتي كان أهمها الضرائب.

مدخل حول النظام الضريبي في الجزائر قبل التواجد العثماني .

مدخل حول : النظام الضريبي في الجزائر قبل التواجد العثماني .

من بين مقاصد الشريعة الإسلامية هو الحفاظ على الدين والمال، حيث وضع الإسلام جميع قواعد التعامل بين الناس ومن بينها الجانب المالي، لذلك كان حرص الإسلام على وضع أسسه ومبادئه للحفاظ على حقوق الناس من الضياع، كما أن قيام أي دولة أو فنائها يعتمد عليه، لذا فإنه محور العلاقة بين الدولة والرعية وما يفرض من الدولة على الرعية فهو يعتبر ضريبة.

وقد أعتبرت الضرائب في تاريخ الدول والحكومات موردا هاما من موارد المالية ومصدر ثراء للخزينة، فالضريبة ليست وليدة عصرنا هذا بل منذ عصور قديمة، ولا وليدة الدولة العثمانية بل هي متأصلة بتأصل وجود المال والتعاملات وبوجود الإنسان وتنظيماته، وقد نص عليها الإسلام والشريعة الإسلامية وحتى تقوم حركة مال المسلم وتسوي بين الناس في أوضاعهم المادية لذلك وضعت القواعد والأصول التعامل المالي[1] التي تم فرضها، وكانت الزكاة والعشور والخراج والصداق من التكاليف الشرعية لحماية مال المسلم والمحافظة عليها ولإنتقال المال بين المسلمين .

ويرى جمهور من الفقهاء أن الضرائب الإسلامية هي التي جاءت في الكتاب والسنة وشملت تسع حالات[*] ولا تخرج عن هذه الضرائب، ويرى فريق آخر من الفقهاء أن المجتمع قد تظهر فيه حالات يكون فيها بحاجة إلى المصاريف الإضافية ولا يمكن للضرائب تأمين هذه المصاريف المالية الإضافية لذا وجب على المجتمع المسلم الإشتراك في تأمين المصاريف كل حسب إمكانياته

وقد كانت من بين رموز سيادة الدولة الإسلامية على شعبها إقليمها هي إقامة الخطبة وضرب السكة باسم الخليفة أو الحاكم ويعتبر هو صاحب السكة التي تضرب باسمه والخطبة في المساجد ويدعى له

---

[1] أحمد عبد العزيز المزيني: **الموارد المالية في الإسلام**، ذات السلاسل، الكويت، 1994، ص05.

[*] الحالات التسع توجد بها أربع حالات تشمل المحاصيل الزراعية، وهي القمح الشعير والتمر والزبيب، وتشمل ثلاث حالات منها: الحيوانات (وليس المنتجات الحيوانية) وهي الأبقار والأغنام والإبل أما الحالتين المتبقيتين فتشملان الذهب والفضة والمسكوكات التي لا يتم تداولها خلال العام. أنظر:(توفيق دحماني: **الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي 1792-1865م دراسة مقارنة**، أطروحة الدكتوراه، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2007 -2008، ص 36.).

كذلك بإسمه، إضافة إلى جبايته للضرائب وهذا ما كان متعاملا به في الحضارة الإسلامية والدول المسلمة. ولكن ما يهمنا هنا هو النظام الضريبي وتتبع تطوره في الجزائر قبل التواجد العثماني.

✓ **النظام الضريبي في عهد الدولة الحمادية**

تنوعت مصادر الدخل لدى الدولة الموحدية وكان من أهمها الغنائم، ويعود ذلك إلى الغزوات التي قام بها الأمراء الحماديين، كما تفرض الخراج حيث أوكلت مهمة جبايته إلى ولاة تعمد إلى تعيينهم، وأغلبهم من العرب، ويحدثنا البكري عن مستخلص ضرائب مدينة بونة أنها وصلت عشرين ألف دينار ومرسى الخزر فكانت تقدر ضريبتها عشرة ألاف دينار.

وكانت مدن الدولة الحمادية التي يعيش فيها الزناتيون وبني رمان وغيرهم يدفعون إتاوات معينة للسلطة الحمادية، لكن أغلب الظن يرجح أن هناك أنواع أخرى من الضرائب مما إضطر الناس إلى الهجرة إلى أماكن أخرى تهربا من الضرائب، ومما يدل على ثراء الحكام الحماديين، غير أن الخزينة شهدت سنة 415 هـ ثراءًا كبير، كما أن زواج عبد الله بن حماد من"أم العلو بنت باديس" حيث حمل مهرها عشرة بغال وعلى كل حمل جارية حسناء، وكان مُجمَل مبلغ مهرها مئة ألف دينار[1]

لا تذكر المصادر كثيرا عن الضرائب الزراعية في فترة العهد الحمادي، وهذا ما يؤكد أن الضرائب الزراعية كانت منعدمة وسلطة الدولة كانت محدودة، أو أن الأوضاع الزراعية كانت قاسية على الفلاحين، وقد كان بنو هلال يتقاسمون الغلة بالمناصفة مع المزارعين، ومقابل ذلك يدفعون ضريبة الخراج، ليقوم بعدها الناصر بن علناس بإسقاطها على أهل بجاية حين تأسيسها[2]، كما فرضت ضرائب على قبائل زناتة في بلاد الغربية قبل قيام دولة المرابطين.

أما عن طرق فرض وجباية الضرائب وكانت تتم بالعنف والقوة، حيث ضيق ملوك الطوائف على المسلمين بما فرضوا من جزية، وضرائب سنوية على الغنم والبقر الدواب والنحل، حيث فاقت ثمن أصولها، بالإضافة إلى ضرائب التي أسموها بالمهونة التي تفرض حسب رغبة الملوك، مثل ما فعل

---

[1] عبد الحليم عويس: **دولة بني حماد صفحات رائعة من التاريخ الجزائري**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص111-112.

[2] عز الدين أحمد موسى: **النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي في القرن السادس عشر**، دار الشروق، لبنان، 1983، ص 163.

صاحب طليطلة "الأذفنوش" بطلب الجزيات السنوية، حتى قيل: "ضعف الإعتمار وخلت الديار" والذين استخلصوا أنواع الضرائب بالعنف [1]، وقد إنعكس تأثير هذه الضرائب بشكل كبير على الفلاحين وذلك لأن أغلب نشاط سكان بلاد المغرب يقوم على الزراعة حيث وصفها إبن عبدون بقوله: "الفلاحة هي العمران ... وبطالتها تفسد الأحوال وينحل كل نظام "[2].

✓ **النظام الضريبي في دولة المرابطين**

إتبعت الدولة المرابطية في بداية نشأتها الحكم الشرعي في جباية الضرائب، فكان يوسف بن تاشفين يقتصر في فرض الضرائب على ما أجازه الشرع من زكاة وأعشار وأخماس الغنائم والجزية على أهل الذمة وظهر المرابطون بمظهر المنقذ في البلاد العربية والأندلسية، حيث رفع يوسف بن تاشفين أثناء فترة حكمه عن أهل البلاد في المدن والأرياف المغارم والضرائب الباهضة التي كان الزناتيون يفرضونها عليهم[3]، وبيد أنه بعد إتساع رقعة الدولة المرابطية وفتح البلاد الأندلسية فكبرت بذلك البلاد وكبر معها جيوشها ومسؤوليتها، حيث لم تعد هذه الأموال تكفيه لنفقات جيوشه مما اضطر يوسف بن تاشفين إلى فرض ضرائب وإتاوات أخرى على أهل المغرب والأندلس وذلك لتمويل الجهاد، كما عمد على تحصيل الأموال من اليهود بمختلف الطرق والوسائل، كما لجأ بن تاشفين إلى فرض القبالات والإتاوات حتى على السلع والصناعات، وعمد على جباية الضرائب إلى النصارى والذي أثار غضب الرعية واضطراب في الدولة المرابطية، ونتج عنها قيام ثورة المهدي، ومما زاد في نفوذ النصارى في الجيش وفي عملية جباية الضرائب هو الثقة التي منحها يوسف بن تاشفين إلى النصارى،[4] حيث عاثوا فسادًا بين المسلمين من رفع في تحصيل الضرائب وكثرة المغارم وزيادة المظالم.

---

[1] ليفي بروفنسال: **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، المعهد العلمي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955، ص 05 .

[2] أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز البكري: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، نشر البارون دوسلان، الجزائر، 1911، ص 164 .

[3] موسوعة المغرب العربي: "**المغرب العربي بين الفاطميين والمرابطين والموحدين**"، المغرب العربي بين بني زيري وبني هلال وبني حمادة دراسة في التاريخ الإسلامي، المجلد 02، الجزء 03-04، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994م، ص143.

[4] رشيد بورويبة وآخرون: **الجزائر في تاريخ العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص331.

شاع في العصر المرابطين رد المظالم وقطع المغارم، حيث إستطاع عبد الله بن ياسين أن يضع أساس دولته الجديدة وإتخذه قومه أميرا لهم يتولى أمورهم ويقود عسكرهم ورتب الجيوش، وأمدها بالسلاح وأقام بيتًا للمال وجَبى الزكاة، وحث على العدل وعمل على القضاء على كل ما يعانيه المجتمع من فساد، وسار على طريق السنة النبوية، ودعى إلى الحق ورد المظالم وقطع جميع المغارم[1].

جاء في إحدى الروايات لإبن أبي زرع الفاسي أن الفترة المرابطية لم يفرض فيها خراج ولا معونة ولا تقسيط ولا وظيفة لا في البادية ولا في الحاضرة، كما فرض علي بن يوسف ضرائب أخرى والتي هي سببَ في ثورة إبن تومرت[*] عليه[2]، إضافة إلى ميول الحكام للترف، وقد عرفت فترت حكم علي بن يوسف تقلص للموارد المالية وتراجعت الغنائم واشتَدّت سيطرة النساء على الأموال في تلك الفترة وذلك لأن النظام الأسري والإجتماعي كان يقوم على الأمومة، كما تم فرض الضرائب على أهل فاس وذلك في سنة 1121م /515هـ، وقد أصبح الحكام المرابطون يشكلون خطرًا على النشاط الإقتصادي نظرًا لتلك الضرائب الباهضة التي فرضت على التجارة والصناعة والزراعة مما أدى إلى شَلل في النشاط الإقتصادي إلى حد كبير[3]، وقد تأثرت قبيلة مصمودة التي كانت تعنى بالزراعة دون عامة الناس بالضرائب المكلفة التي فُرِضت عليها.

ولم تكن ثورة إبن تومرت سببها الضرائب بل الوسائل التي كان الجُباة يعتمدونها في جبايتهم للضرائب، مما نجم عنها حالة تذمر من تلك الوسائل، إضافة إلى تولي اليهود عملية جباية الضرائب الشرعية في عدة مناطق، كما أسند علي بن يوسف مهمة الجباية إلى الجند الرومي بالبلاد الغربية وأحيانا تولي

---

[1] موسوعة تاريخ المغرب العربي: **المرجع السابق**، ص 128- 129.

[*] إبن تومرت : وهو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمان بن هود وينتهي نسبه إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ويلقب بالمهدي (ولد سنة501 هـ/1107م) من قبيلة هرغة من قوم إيسرغينن، تلقى العلم منذ صغره وحفظ القرآن، وزار العديد من المناطق حيث توجه إلى مراكش ثم إرتحل إلى الأندلس ثم بعدها إلى تونس ثم مكة ثم بغداد والإسكندرية ليعود إلى المغرب سنة 514هـ/1120م لتبايعه بعدها قبيلة المصامدة سنة 515هـ/ 1121 بعدما نشر أفكاره بها، وإستطاع حشد الناس إليه وجمع شملهم ليبدأ بثورته ضد الدولة المرابطية. أنظر: (عبد العزيز شاكي: "**ثورة المهدي بن تومرت على دولة المرابطين**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 20، كنوز الحكمة، الجزائر، 2013م، ص 153.).

[2] أبو الحسن علي الفاسي إبن أبي زرع : **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص 108.

[3] موسوعة المغرب العربي: **المرجع السابق**، ص181.

الجيش هذه المهمة وهذا ما أثار غضب العامة والثورة عليه كما حدث في عهد يوسف بن تاشفين، كما تم فرض المكس على التجارة، والقبالة مقابل كراء الأراضي والمعونة أو الوظيفة تفرض للقيام بواجب الجهاد كما فرضت المغارم على الرعية [1]، غير أن كثرت الضرائب التي فرضها المرابطين هي سبب الثورات التي قامت ضدهم حيث أنهم وأثقلوا كاهل رعيتهم بما لم يُوجبه الشرع وقد قطعها عبد المؤمن بن علي خلال ثورته[2].

✓ **النظام الضريبي في عهد الموحدين**

إتبع الموحدين نظام ضريبي واحد إبان حكمهم حتى نهاية القرن 06هـ وعمد إبن تومرت إلى التخلص من الضرائب التي إستحدثها المرابطين، وقد إلتزم يوسف والمنصور والناصر بهذه السياسة، ولم يرد إن الموحدين فرضوا شيئا مما انتقدوه على المرابطين، إلا بعد انهزامهم في حصن العقاب.

وحسب ما جاء به إبن أبي الزرع فإن عبد المؤمن أمر بإنشاء سجل لمساحات الأراضي فيعفي المناطق التي لا تخضع للضرائب من جبال وصحاري، وما دون ذلك يخضع للخراج ويتم تحديد ما تدفعه كل قبيلة، وبذلك نظم الضرائب وحددها بصفة منتظمة، ووزعت بشكل عادل بين السكانن وقد لقيت هذه الضرائب ترحيبا لدى السكان ولم يحتج عليها المسلمون، كما أعفى القبائل الرحل من الضرائب مقابل تقديم فرق من الجنود للجهاد[3]

ويبدو أن الموحدين خلال القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي، اقتصروا على الزكاة و العشور وأخماس المعادن والغنائم والخراج، وكانت الأولى تحت إشراف القاضي الذي يوزعها على مستحقيها بينما توضع الثانية في مواضعها وتقيد ضمن مصادر دخل الدولة، وذالك ما جرى عليه العمل في أخماس المعادن والغنائم، أما الخرج فيقول إبن أبي زرع أن: "عبد المؤمن قد فرضه في سنة 555 هـ/

---

[1] عبد الرحمان بن خلدون: **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر المسمى بتاريخ ابن خلدون**، ج07، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1959، ص 142-280.

[2] عز الدين أحمد موسى: **المرجع السابق**، ص166.

[3] رشيد بورويبة وآخرون: **المرجع السابق**، ص334.

1160 م وهو قافل من غزوة المهدية"، لكن بن ابي صاحب الصلاة المعاصر للحدث لا يذكر أن خراجًا قد فرض بل إن عبد المؤمن واجه أزمة مالية، سببها تلاعب وتماطل العمال المشرفين على الجباية[1].

ووجدت العديد من أنواع الضرائب التي فرضت في العهد الموحدي، لكنها كانت متداخلة فيما بينها، فالوظيفة تعني خراجًا، بل إن كل ما يجري يسمى خراجًا إلا الزكاة، حتى إن ابن صاحب الصلاة أطلق هذا المصطلح على كراء الأسواق التي بنتها الدولة،كما تم إعفاء من فتحت أرضهم صلحا وكذا الصلحاء من أهل التصوف.

وعن تنظيم الضرائب في عهد الموحدين قام عبد المؤمن بتنظيم الجباية، ففرض الخراج على الأراضي الزراعية وأسقط الثلث على الأراضي غير الصالحة، وترك جباية الضرائب للقبيلة، وبقي هذا التنظيم مستمرا في دولة الموحدين، وشدد عبد المؤمن على جباة الضرائب ومراقبتهم ومحاسبتهم، وأولى إهتماما بهم هو وخلفائه خلال القرن 06 هـ /12 م حيث لاحظ تقصيرهم واشتكى الناس منهم مما جعل الحكام الموحدين يتوانون عن فرض ضرائب جديدة وحسنوا من طرق جباية الضرائب حتى لا يثقلوا كاهل الرعية، مما شجع الناس على الإهتمام بالزراعة و ارتباطهم بالدولة [2].

كانت إدارة الضرائب في عهد الموحدين تهتم بالحفاظ على على الأموال وحماية المزارعين ، وهذا التنظيم يعتمد على ديوان الجباية به كتاب في جميع الجهات يقيدون فيه الضرائب المستخلصة في كتب تعتمد على الشهور، ثم ترفع إلى الخليفة لختمها، حتى يسهل محاسبة الجباة ومنعا لهم من نهب أموال الدولة، وفي حال تجاوزهم ونهبهم فإنه يتم نقلهم إلى جهة أخرى أو يتم تطبيق عقوبات عليهم، وبهذه الإجراءات إستطاعت الدولة الموحدية الحفاظ على إستقرارها الزراعي[3].

✓ **النظام الضريبي في الدولة الزيانية**

إعتمدت الدولة الزيانية في تنظيماتها على ما ورثته من أنظمة في دولة الموحدين، وقد كانت الضرائب من أهم الموارد المالية لخزينة الزيانيين، حيث عرفت هذه الأخيرة ثراءًا رغم الظروف التي مرت

---

[1] دحماني توفيق: **المرجع السابق**، ص 59.

[2] عز الدين أحمد موسى: **المرجع السابق**، ص 175.

[3] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص61.

بها والتغيرات التي طرأت عليها[1].

تميز النظام الضريبي في عهد الزيانيين بترتيبات حسب الضرائب الشرعية فكانت الزكاة من أهم الموارد الدولة وكان الحكام يتصرفون فيها وفقا لظروفهم وتفرض في بعض الأحيان على الأموال التي لم تبلغ الزكاة ، نظرا لحاجتها لهذه الأموال[2]، أما العشور فقد إلتزمت الدولة الزيانية كذلك بنصابه الشرعي فكان يؤخذ من عشر الإنتاج في حالة إذا بلغ النصاب، والخراج فإنه لم يكن موجودا ولم تفرض عليهم هذه الضريبة، وإنما يؤخذ العشر من الأراضي التي كانت ملك للدولة وتمنحها لمن يخدمها مقابل ضريبة يؤديها،أما ضريبة الوظيفة فكانت تفرض على الجنات أو الأراضي المقتطعة من قبل الحكام على السكان أو حكام الدولة، أما الجزية فإن قيمتها تختلف حسب المناطق وأموالها ترمم بها المساجد ويعالج بها المرضى وتمنح كمساعدات للفقراء[3]، ووجدت ضرائب أخرى منها الإتاوات التي يقدمها القوافل التجارية عند مرورها بأراضي القبائل، وكان لليهود(يهود التوات) دور كبير في احتكار التجارة و خاصة تجارة القوافل الصحراوية.

وتشير بعض المصادر إلى وجود المكوس ورسوم الأسواق، توضح كيفية تنظيم الأسواق وجباية مكوسها، مثل الرسوم على الخضر المطروحة للبيع في الأسواق، وعلى المكاييل في أسواق الحبوب وغيرها، وكان بعض قضاة الدولة الزيانية يحصلون على رواتبهم من ذلك المكس.

أما الرسوم الجمركية فهي تلك الرسوم التي يدفعها التجار بصفة خاصة، وكان يطلق عليها لفظ "اللوازم المخزنية"، وتفرض على السلع المارة في الموانئ المغربية، وعلى كل ثوب من القماش المستورد من أوربا ويباع في الأسواق، وقد كانت الموانئ تشكل مصدرا مهما من مصادر الجباية، أمدت بلاد المغرب، بكثير من الأموال، والمساهمة في الدخل الوطني والرخاء الإقتصادي، كما أن الضرائب نوعان داخلية خاصة بالسلع المحلية، وخارجية وهي القادمة من الدول الأوربية، التي تأتي من الملاحة، وترسوا بها السفن في الموانئ.

---

[1] رشيد رويبة وآخرون: **المرجع السابق**، ص487.

[2] عز الدين أحمد موسى: **المرجع السابق**، ص 179.

[3] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 62 -63.

أما رسوم المحلات التجارية فهي التي يدفعها التجار والحرفيون كرسوم عن محلاتهم التجارية، وتشكل هذه الرسوم موردا مهما لدول المغرب عامة والدولة الزيانية خاصة، وتعرف هذه الرسوم باسم "القبالات"، حيث نجد إحدى الفتاوي تذكر المغارم المخزنية والوظائف المستحدثة.

وعن نظم جبايتها فقد إعتمدت الدولة الزيانية في جباية هذه الضرائب على أعوان الخزينة، حيث كانت القبائل الرحل يسددون ضرائبهم لدى شيخ القبيلة، والذي بدوره يدفعها لأعوان السلطات، أما سكان القرى فتتم عملية الجباية بصعوبة كبيرة وذلك لإمتناعهم عن جبايتها مما يجعل السلطان بنفسه يقوم بالإشراف عليها أو يرسل أحد أبناءه على رأس فرقة عسكرية لجباية الضرائب[1].

✓ ***النظام الضريبي في الدولة الحفصية***

إعتمدت الدولة الحفصية على الضرائب الشرعية كالزكاة والعشور، كما نجد ضرائب أخرى والتي تعرف بضريبة العشر فهذه الضريبة كانت تفرض على جميع أنواع المحاصيل الزراعية وعلى جميع الأراضي الفلاحية، وتقدر قيمة هذه الضريبة حسب المحصول، وهي جزء من الزكاة، كما مست هذه الضريبة الأنعام والمعادن النفيسة بحسب مقاديرها، أما طريقة دفعها فلم تعرف [2].

أما الحكر فهو مرتبط بالعشر ويقدر بالمحاصيل الزراعية وليس بمساحة الأراضي، وقد أفتى الإمام ابن عرفة[*] بشرعية هذه الضريبة والتي تسمى "بالحك" أو "الجزاء" وأنها تدفع في فترات ثابتة على الأرض المستصلحة وينفق عليها بيت المال، والحكر أداء موظف على كل "مرجع" تبلغ قيمته أقل من قيمة الجزاء ذالك حسب العرف فإنه لا يستطيع مالك أرض الحكر أن يغرسها أو يقيم عليها بناءًا، وإذا حولها إلى أرض جزاء فعليه دفع مبلغ من المال حسب العرف وأن يرفع قيمة الحكر حتى تتساوى مع قيمة الجزاء .

---

[1] رشيد بورويبة وآخرون: **المرجع السابق**، ص 487.

[2] روبار برناشفيك: **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م**، ترجمة: حمادي الساحلي، الجزء 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 198- 199 .

[*] ابن عرفة: وهو محمد بن محمد بن عرفة بن حماد أبو عبد الله الورغمي التونسي ولد سنة 716هـ / 1316م وتوفي سنة 803هـ / 1400م وهو فقيه مالكي وإمام جامع الزيتونة وخطيبه في العهد الحفصي وهو من المعاصرين لإبن خلدون، وإشتهر بالعلم والفقه والفتاوى، كما برز في أصول الدين واللغة العربية وهو مرجع الفتاوى في بلاد المغرب في تلك الفترة. أنظر:(مصطفى أمين: ترجمة إمام المالكية الإمام الشهير شرقا وغربا أبي عبد الله محمد بن عرفة، متاح على الرابط: http://www.azahera.net/showthread.php?t=1136 بتاريخ 27- 04- 2017م، 13:25.).

أما ضريبة الوظيفة واللزمة فقد استعملت بالمعنى العام للضريبة كما هو الشأن لعبارة "الرسم" وعبارات أخرى مثل "الفريضة" "الودعة" "الضريبة" كل هذه العبارات لها مدلولات خاصة لم تعرف ولكنها تنطوي تحت الضرائب وأنواعها .

أما الخراج فقد كان مفروضا على الأرض ولم يكن دقيقا في قيمته وجبايته، وحسب إبن خلدون فإن جباية الضرائب في عهد الدولة الحفصية كانت شاملة وجزافية ودورية، وتدل على أن الرعية كانت خاضعة للسلطة فالقبائل التي تدفع الضرائب كانت تعترف بتبعيتها للسلطة الحاكمة [1].

[1] عبد الرحمن بن خلدون: **المرجع السابق**، ص297.

الفصل الأول: ماهية النظام الضريبي

المبحث الأول : مفهوم النظام الضريبي .

المبحث الثاني : قواعد ومميزات النظام الضريبي .

المبحث الثالث: خصائص النظام الضريبي في الجزائر 1792-1830م.

الفصل الأول: ماهية النظام الضريبي.

يعتبر الجانب الإقتصادي من أهم الجوانب التي على الدولة مراعاتها والإهتمام بها حيث أن التنظيم المالي هو أهم عنصر لضمان الإستقرار والأمن الداخلي، وتعمل على حسن إدارته لضمان إستقرارها فهو مؤشرها، وتسهر على تعدد مواردها المالية لضمان إستقرار خزينتها، ولعل من بين هذه الموارد التي تلجأ لها الدولة هي الضرائب، ولتسيير هذا المورد لابد من إيجاد نظام يعمل على تسيير الضرائب وهو النظام الضريبي حيث يعد النظام الضريبي في ظل السياسة الإقتصادية للدولة أداة من أدوات السياسة المالية وقد إتسعت أهدافه من إقتصادية إلى إجتماعية إلى جوانب أخرى .

ونظرا لدور الذي يلعبه النظام الضريبي عامة والضريبة خاصة، فهي تخضع لآليات تسيرها وقواعد تحكمها، نظرا لما لها من آثار إقتصادية ترتبط بفرضها .

المبحث الأول: مفهوم النظام الضريبي .

للتعرف على النظام الضريبي لابد من تعريف مجموعة من المصطلحات المتعلقة بالنظام الضريبي ومن أهمها ما يلي :

1- *تعريف الضريبة لغة وإصطلاحا* :

✓ **لغة:** لها معان لغوية كثيرة منها: " أنها واحدة من الضرائب التي تؤخذ في الأرصاد والجزية".

✓ إصطلاحا: وهي عبارة عن مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجنيه من ثروات الأشخاص بصورة جبرية ونهائية من دون مقابل، غرضه تحقيق النفع العام .

وهناك تعريفات متعددة حول الضرائب، منها العربية ومنها غير العربية [1].

●التعريفات العربية:

– يعرفها الدكتور برحماني محفوظ: "مبلغ من المال تفرضه الدولة قهرا على المكلفين، دون مقابل مباشر وبصفة نهائية، من أجل تغطية النفقات العامة أو في سبيل تدخلها" .

[1] فوزي عطوي: **المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص49.

– ويعرفها الدكتور سعيد العبيدي: فريضة مالية نقدية تأخذها الدولة جبرًا من الوحدات الإقتصادية حسب مقدرتها التكليفية من غير مقابل وبصورة نهائية، تلاحظ النفقات العامة، ولتحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها السياسية .

- كما عرفها رفعت محجوب: على أنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين، ودون مقابل، وذلك بغرض تحقيق نفع عام[1]

تحويل إجباري لمبلغ من المال وأحيانا سلع أو خدمات من الأفراد أو المؤسسات أو مجموعات من الأفراد إلى الحكومة .

●التعريفات غير العربية:

– عرفها جاستون جيز G .JEZE بأنها إقتطاع مالي يأخذ من الأفراد عن طريق الجبر بصورة نهائية[2]وبدون مقابل من أجل تغطية النفقات العامة، ويضيف موريس ديفريجيه العبارة الأخيرة كما يلي من أجل تغطية الأعباء العامة أو من أجل تدخل الدولة

– عرفها ميشال داران على أنها إقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد قصد توزيع الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف

2– مفهوم السياسة الضريبية:

هي مجموعة البرامج التي تضعها الدولة وتنفذها مستخدمة كل مصادرها الفعلية والمحتملة لإحداث آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها وتحقيق أهداف المجتمع[3].

وتُعرف أيضا على أنها أداة مراقبة لمختلف الأنشطة الإقتصادية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي ويتجسد دور الضريبة في تحقيق أهداف السياسة الضريبية.

وقد تميزت سياسة العثمانيين منذ أن وطأة أقدامهم أرض الجزائر في المحافظة على حكم البلاد، وتوطيد دعائم وجودهم وأبراز مكانتهم مع الحفاظ على مصادر تموين الخزينة سواء كانت من الضرائب أومختلف

---

[1] رضا خلاصي: **النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 11.

[2] خالد خضر الخير: **قانون الضرائب والإعفاء منها**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014، ص11.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي: **النظم الضريبية**، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، د س، ص 11 .

أوجه الدعم، وتنظيم المبادلات التجارية سواء الداخلية والخارجية، وهذه من أبرز أهداف السياسة المالية والضريبية العثمانية في الجزائر.

وقد عرف موريس لوري MAURIS LAURE السياسةالضريبية بأنها فن الإقتطاع مبلغ من الضرائب بأحسن ضيغة وتمتد إلى عدة جوانب مختلفة أهمها العدالة الإجتماعية، التجارة الخارجية وتنمية الإدخار[1].

وما يمكن إستخلاصه من هذه التعريفات بأن السياسة الضريبية ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات، حيث لا يتم النظر إلى كل مكون على حدا بل يُنظر إليها على أنها جزء من مكونات السياسة الضريبية بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة، وإستمدت السياسة الضريبية أهميتها من التدخل الإقتصادي إلى جانب سياسة النفقات العامة والتكامل معها من خلال وحدة السياسة المالية.

إن إبعاد مكونات السياسة الضريبية عن علاقات التكامل والتناسق يؤدي إلى وجود تعارض في وسائل وأساليب تحقيق هذه الأهداف مما ينعكس بآثاره السلبية على فاعلية السياسة الضريبية، وكذلك عند حدوث عجز في تحقيق الأهداف المنوطة من السياسة الضريبية تقوم الدولة أو السلطات بإدخال إصلاحات على السياسة الضريبية المتبعة لسد هذا العجز[2] .

3- مفهوم النظام الضريبي:

وهي مجموعة من الضرائب التي تطبق على مجتمع ما في زمن معين لتحقيق أهدافها السياسية الضريبية، التي إرتضاها ذلك المجتمع، والنظام الضريبي بحكم كونه مجموعة من الضرائب لابد أن

---

[1] محمد فلاح: **السياسة الجبائية الأهداف والأدوات**، أطروحة الدكتوراه، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006، ص 05.

[2] حنان شلغوم: **أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وإنعكاساته على المؤسسة الإقتصادية**، رسالة الماجستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011-2012، ص 03-04.

يصمم بالإعتماد على تلك المبادئ والقواعد التي قدمتها لنا نظرية المالية العامة لتلك الدولة، كما أن النظام الضريبي يعتبر الترجمة العلمية لسياسة الضريبة[1].

إتفق علماء المالية على وضع مفهومين للنظام الضريبي، المفهوم الأول وهو مفهوم ضيق للنظام الضريبي، والثاني مفهوم واسع، فالمفهوم الضيق فيتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الإستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط ثم التحصيل، أما المفهوم الواسع للنظام الضريبي فيتمثل في كافة العناصر الإيديولوجية والإقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين .

ومن خلال هذا المفهوم فإن النظام الضريبي في الواقع ما هو إلا صياغة وترجمة عملية للسياسة الضريبية للمجتمع، كما يعتبر تقييم وتصميم النظم الضريبية فن شأنه شأن علم الإقتصاد، ويكون فيه الإلمام بالعديد من الخلفيات والتخصصات والإعتبارات الإيديولوجية والسياسية العلمية والإجتماعية مع عدم التفريط في الاعتبارات الإقتصادية، ويتوقف نجاح النظام الضريبي في حسن إختيار النظام الأمثل الذي يراعي هذه الإعتبارات، ويراعي أهداف السياسة الضريبية التي تسعى إلى تحقيقها[2].

النظام الضريبي وهو الغرامة المالية التي تحددها السلطة الحاكمة وتفرض على جميع القطاعات الإقتصادية سواء كان القطاع الزراعي أوالصناعي أوالتجاري، وتساعد الدولة في الحفاظ على توازن مواردها المالية وإستقرار إقتصادها وتعزيز سلطتها.

المبحث الثاني: مميزات وقواعد النظام الضريبي

أ- مميزات الضرائب

يختص النظام الضريبي بمجموعة من الممزات وهي:

- الضريبة إقتطاع نقدي: حيث أنها إلتزام يفرض أساسا في صورة نقدية لكن في التنظيمات الإقتصادي مثل الدولة العثمانية كان يفرض في شكل صورة نقدية أوعينية لكن مع التطورات الإقتصادية أصبح التعامل بالصورة العينية، وأصبحت النفود هي الوسيلة والأداة الأساسية للتعامل والأكثر تداولا وإنتشارًا، مما أدى أن تدفع الضرائب بشكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات تتم بشكل والنشاط الإقتصادي تتم

[1] رضا خلاصي: **المرجع السابق**، ص25.

[2] حنان شلغوم: **المرجع السابق**، ص4.

بصورة نقدية [1]، وقد كان النظام الضريبي في الجزائر في فترة التواجد العثماني يعتمد في دفع الضرائب على الشكل النقدي وعلى الشكل العيني فى جباية الضرائب، حيث كانت تستقطع الضرائب من الأنشطة الإقتصادية كالبضائع .

- الضريبة فريضة إلزامية: حيث أن دافع الضريبة مجبر على دفعها للدولة بغض النظر عن رغبته في الدفع، ولا يستطيع الفرد التهرب والإمتناع عن دفعها، وكل من لم يخضع لها يقع تحت طائلة العقاب ويكون للدولة حق إحتجاز أموال المكلف بالضريبة، وإستخدام الطرق الجبرية لإخضاعه، ونستشفها في العهد العثماني فكان جميع الرعايا ملزمين بدفع ما توجب عليهم من ضرائب، وإذا إمتنعت بعض القبائل فإنها تخضع تحت عقاب المحلة العسكرية ويُؤخذ ما توجب عنهم جبرًا .
- الضريبة تدفع بصفة نهائية:لا يمكن إسترجاعها أو المطالبة بها، ويدفعها المكلفون بصفة نهائية
- الضريبة تفرض وتدفع جبرًا: يعد فرض الضرائب وجبايتها من أعمال سيادة الدولة وتمتعها بها حيث تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة وتحديد قيمة الضريبة وكيفية تحصيلها، وإجبار الأفراد الممتنعين عن دفع الضرائب وإستخدامها كل الوسائل لتنفيذ ذلك .
- الضريبة تدفع بدون مقابل: حيث أن دافع الضريبة لا ينتظر مقابل دفع الضريبة أو منفعة خاصة من طرف الدولة، وإنما تقدم له خدمات التي تقدمها الدولة بواسطة الخدمات العمومية باعتباره فردا من المجتمع، وعليه أن يساهم بالتضامن مع غيره من أفراد المجتمع في تحمل الأعباء العامة عن طريق دفع الضرائب إلى الدولة [2].
- فرض الضرائب لتحقيق المنفعة العامة: حيث تعمل الدولة على تحصيل الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الموارد من أجل القيام باستخدامها في أوجه الإنفاق المختلفة الذي تقوم به الدولة[3] وذلك لتحقيق المنافع العامة للمجتمع سواء وفي أغراض إقتصادية أو إجتماعية.

---

[1] محمد عباس محرزي: **إقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص15 .

[2] خديجة ثابتي: **دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص دراسة حالة ولاية تلمسان**، رسالة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص 10.

[3] عادل أحمد حشيش: **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام**، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1992، ص 153 .

ب- القواعد الأساسية للنظام الضريبي

ويقصد بها هي تلك الأسس التي تلتزم بها الدولة عند تنظيم الضريبة وهي:

01- *قاعدة العدالة (المساواة):*

تعتبر العدالة الضريبية من أهم مبادئ النظام الضريبي الفعال والتي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها، والمقصود بعدالة النظام الضريبي هو أن تحقق العدالة الضريبية في توزيع أعباء كل الضرائب بين المجتمع، وأن يساهم كل أفراد المجتمع في تحمل نفقات الدولة حسب القدرة التكليفية، ومن لا دخل له فهو معفى من ذلك[1].

02- *قاعدة اليقين والوضوح:*

من بين قواعد النظام الضريبي حيث يجب أن تكون الضريبة محددة بصورة قطعية دون أي غموض، والهدف منها أن يكون المكلف على يقين بإلتزاماته وتكون واضحة ولا لُبسَ فيها، وأن يعرف مسبقا بالضرائب الملزم بآدائها، وحتى يتوفر هذا يجب أن يتحقق أمرين إثنين، أولها أن تكون التشريعات المالية والضريبية واضحة وجلية، والثانية على الدولة أن تعلم المكلفين بالضريبة بجميع القوانين الخاصة بالضرائب[2].

كما يجب على الخاضع لها معرفة قيمة الضريبة التي يؤديها على منتوجاته، وتاريخ سداد الضريبة، كما يجب عليه الجزاءات والعقوبات التي يتعرض لها إثر تهربه منها، وكل ضريبة لا يعرف المكلف تقديرها وزمانها وقت جبايتها ومكان دفعها معرفة تامة تعتبر ضريبة تعسفية بحيث تؤدي في النهاية إلى التهرب من الضريبة، ولهذا لا يتم مدفع مستحقاتها [3].

03- *قاعدة الملائمة في دفع الضرائب وجبايتها .*

تعتمد هذه القاعدة بضرورة تنظيم الأحكام الضريبية والتي تتلائم مع أوضاع المكلفين، سواء من حيث مقدار الضريبة وقيمتها، أو من النواحي المرتبطة بكيفية الجباية وموعدها وإجراءاتها، ويكون وقت تحصيل

---

[1] محمود حجام : **المرجع السابق**، ص 17.

[2] خديجة ثابتي: **المرجع السابق**، ص18 - 19 .

[3] محمود حجام: **المرجع السابق**، ص 19.

الضريبة وفي الوقت الذي يكون فيه المكلف(تجار أو حرفيين ...) قد تم تحصيل أرباحه من مهنته الخاضعة للضريبة، أويكون فيه المنتوج الخاضع للضريبة جاهز ويتم وقتها تحصيل وجمع الضريبة، وهكذا يستطيع النظام الضريبي تأمين هذه الملائمة وتحديد الضريبة تحديدا سلميا، فمثلا: لا تفرض الضريبة إلا بعد جني المحاصيل الزراعية ومعرفة الأرباح المترتبة عنها، وكذلك هو الحال مع المهن التجارية والصناعية[1].

04- *قاعدة الإقتصاد في النفقات.*

وهو أن تُحصل الدولة الضرائب بأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة الضريبة مبالغ كبيرة، وبالإعتماد على هذه القاعدة تضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منها في سبيل جبايتها[2].

كما تتضمن هذه القاعدة ضرورة وضع الأحكام التنظيمية لأصول الجباية الضرائب بشكل يجعل تكاليف الجباية بأقل قدر ممكن ذلك أن هدر الأموال في سبيل الجباية من شأنه أن يفقد الضرائب التي جُبِيَتْ أهميتها وأهدافها، لذلك يجب على الدولة أن تتوخى جانب الإقتصاد، تبتعد عن الإسراف عند الجباية حتى تنتقل الأموال كاملة إليها دون ضياعها في سبيل جبايتها إلا القدر الضروري واللازم [3] .

هذه القاعدة ليس من السهل تطبيقها فهناك ضرائب يستدعي جمعها عددا كبيرا من العاملين عليها مما يتطلب أعباء ونفقات مالية مرتفعة.

05- *قاعدة المرونة في النظام الضريبي.*

أي أن تكون سهلة التوجيه بحيث تطال الدخل الضريبي أو المادة أو المنتوج الضريبي، ومن جهة أخرى أن تكون الضريبة مرنة بأيدي الإدارة الضريبية وفقا للحالة الإقتصادية، حيث تستطيع الإدارة الضريبية

---

[1] خالد خضر الخير: **المرجع السابق** ، ص 17.

[2] خديجة ثابتي: **المرجع السابق**، ص 19.

[3] خالد خضر الخير: **المرجع السابق**، ص 17- 18.

التغيير في المعدل الضريبي وفقا للحالة الإقتصادية السائدة في تلك الفترة وفي تلك المنطقة[1]، حيث يجب عليها أن تراعي الظروف الطبيعية(جفاف، فيضانات، ...) والبشرية (الأوبئة والأمراض والمجاعات...)

بمعنى آخر أن تكون الضريبة مرنة حسب ما يتلائم مع الوضعية الإقتصادية السائدة في كل فترة فهي تزداد حصيلتها نتيجة لازدياد ووفرة الإقتصاد، وتنكمش مع تراجع الوضعية الإقتصادية للدولة وبذلك تنخفض حصيلة الضريبة.

المبحث الثالث: خصائص النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني

- أصول ومرتكزات النظام الضريبي:

تعود تنظيمات النظام الضريبي في أصلها لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تفرض عدة ضرائب منها: الزكاة التي وردت في القرآن الكريم حيث قال الله تعالى:"**فأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة**" [2]، حيث تضمنت الآية فعل الأمر وهو آتوا والذي يقضي بوجوب الزكاة كما بينها الرسول عليه السلام في حديثه: عن أبي عبد الرحمان عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: **سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:**"**بُنِيَّ الإسلام على خمس شهادة أن لا إله لا الله وأنَّ مُحَمَدًا رسول الله إقامة الصَلاة وإيتَاءُ الزكاة وحج البيت وصوم رمضان**" [3]، وفي السنة النبوية الجزية العشور والخراج، وتستمد أصولها من التنظيمات العثمانية وتأقلمها مع ظروف البلاد، ويعود النظام الضريبي العثماني أساسا إلى النظم الفارسية والسلجوقية والبيزنطية والمتصلة بأوضاع البلقان والبحر المتوسط، والتي كان لها تأثير قوي في قوانين غنائم البحر والإتاوات والهدايا الإلزامية وحكور والمكافئات وحقوق الديوانة وإحتكار بعض المواد الأولية، كما أن قوة العرف القبلي وشيوع الحياة البدوية وطبيعة الحياة في الريف والمدن تساعد في إبقاء الأنظمة المالية التي كان العمل جاريا بها في الفترة التي سبقت مجيء العثمانيين، كالمعونة واللزمة ورسوم الحرف ومكس الأسواق.

---

[1] خالد خضر الخير: **المرجع السابق**، ص 18.

[2] سورة الحج، الآية 78.

[3] حديث رواه البخاري ومسلم.

➢ تعدد أنواع الضرائب وتأثيرها:

تنوعت الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني وذلك بتنوع مصادرها وتعددها، هذا التنوع أدى إلى التوسع في جلب الضرائب وجعل الدولة أداة استهلاك تعيش على موارد البلاد دون الحاجة إلى تنميتها وتطويرها، فكل ما ينتج من البايلك يعود إلى دفع رواتب الموظفين والجنود، وما تبقى يودع في خزينة الدولة دون التفكير في استثماره وتطوير وسائل الإنتاج، وقد أصبحت الضرائب والرسوم تمس المهن والوظائف التي تفرض على الفرد ضمن النقابات المهنية أو الجماعات العرقية أو تطبق على الملكيات العقارية والجماعات الريفية لا على الأشخاص أنفسهم ولهذا السبب حكم بعض الكتاب على الضرائب العثمانية في الجزائر على أنها ضرائب غير مباشرة باستثناء ضريبة اليهود والنصارى.

➢ واقعية النظام الضريبي:

يعتبر النظام الضريبي العثماني في الجزائر من النظم الواقعية رغم ما حققه من نتائج بسيطة فهو يتماشى مع طبيعة السكان وواقع البلاد، لهذا فإنه لم يخضع لتغييرات كثيرة وتعديلات جذرية، هذه الواقعية ساعدت على نموا المصالح المتبادلة بين البايلك والفلاحين[1] ، فبفضل واقعية النظام الضريبي تجذرت العلاقة بين السلطة العثمانية الحاكمة وبين المجتمع والتي هي من أهم العوامل المحددة لأشكال السياسة الضريبية للدولة، والتي تهدف إلى التأقلم مع البنية الإجتماعية ومختلف القوى السياسية والإجتماعية والخضوع لتأثيراتها، أو أنَّ تلك القوى السياسية والزعامات هي التي تقوم بصياغة سياسة الدولة تعزيزًا لمصالحها، ومن مظاهر الأخرى لواقعية النظام الضريبي يتمثل في سعي الحكام لإستمالة المرابطين وإستخدام نفوذهم الروحي في الأوساط الشعبية لإستخلاص الضرائب واستمالة رؤساء شيوخ القبائل وتجنيد قبائل المخزن لبسط نفوذها وفرض طاعتها على القبائل التي يقع على عاتقها الضرائب والتي تتهرب منها، كما تظهر واقعية النظام الضريبي في إختصاص كل منطقة بضريبة معينة تتلائم مع تضاريسها الطبيعية وأحوالها المناخية فمثلا الصحراء تفرض عليها المعونة والعسة والهضاب العليا تفرض عليها الغرامة والمعونة، والتل تدفع ضريبة العشور، وبالمقارنة مع الضرائب التي يقرها الحسينيون على الشعب التونسي فالضرائب الجزائرية هي أخف تأثيرًا.

➢ إستحالة تقييم والتقدير مصادر النظام الضريبي:

لا يمكن إعطاء تقديرات وتقييم للنظام الضريبي وذلك لعدة أسباب منها :

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792- 1830**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص109-111 .

1- قلة وندرة معلومات التي تحتويها السجلات الرسمية وتداخل الأرقام والمعلومات الجزئية مما يجعل استخراج نتائج عامة ودقيقة منها مستحيلا، إضافة إلى غياب التنظيمات التي تلعب دورا مهمًا، فكانت هناك أنواع من الضرائب تجبى من طرف الجباة أو الموظفين والقياد محليا ولا يتم تحصيلها[1]، كما أن قيمة هذه الضريبة في غالب الأحيان تؤخذ عيناً، وبذلك لا يمكن تقديرها تقديرًا دقيقًا، وهكذا فإن جزء مهم من الضرائب يكون تحصيل حاصل.

2- الإختلاف في المقادير والأوزان التي تحتويها السجلات الرسمية، فمثلا الصاع في مدينة الجزائر يساوي 60 لترا وفي بايلك التيطري يصل الى 140 لترا، والزويجة في دار السلطان تتراوح ما بين 05 هكتارات إلى 12 هكتار هذا حسب تضاريس الأراضي الفلاحية وجودتها .

وقد أصبح من الصعب تقديم مقدار الضرائب خاصة إذا كانت من المواد العينية حيث يذكر التاجر البروفانسي الذي مكث 30 سنة أن أرباح القرصنة غير مستقرة كأسعار القمح والشعير والمواشي والدواب.

3- بقاء قسم من الضرائب العينية والنقدية خارج مراقبة الدولة وحساباتها الرسمية، وذلك لأن إستخلاص الضرائب كان عن طريق الوسطاء أو أسلوب الإلتزام[*]، مما يعطي للموظف الحق في أن يقتص راتبه من جباية الضريبة أو يحتفظ بنصيب من الضريبة التي يعمل على جبايتها[2]

---

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**. ص 452.

[*] نظام الإلتزام: وهو تعهد بإنجاز عمل متفق عليه ومقرر من صاحب الأمر والسلطان في النظام الهيكلي الإداري العثماني بالجزائر حيث خولت لأصحاب النفوذ والسلطة التنفيذية والتشريعية بالديوان الخاص وضعيات قانونية لتكريس التحكم في مفاتيح السياسة ومصادر الثروة و إستمرارية مداومة العوائد المالية من أصحاب المناصب المفوضين عليها، حسب المؤشر الإقتصادي والظروف الإجتماعية للبلاد، بحيث تكون العلاقة بين سيد التفويض والقرار وصاحب المنصب الوظيفي علاقة تناسبية تصاعدية قائمة على الثروة المالية، فإن كان الرخاء الإقتصادي وزيادة إكتناز الأموال وحركيتها ترتفع قيمة الترضيات المالية النقدية والعينية الإلزامية بينهما للترقية، أما إذا كان العكس فيحرص الموظف الذي ترقى بالإلتزام على الحفاظ على منصبه، لذلك فإن الموظفين السامين العثمانيين بالآيالة قد راعوا مبدأ ترك بعض الوظائف والمهام للقائمين عليها بالإلتزام لتحقيق أغراضهم دون إهمال شؤون الدولة، وسعوا إلى إكتساب الأملاك العقارية والثروة المالية. أنظر:(حسان كشرود: **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م**، مذكرة الماجستير، تخصص التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007- 2008، ص179- 180.).

[2] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني1792-1830م**، **المرجع السابق**، ص111-113.

يعتبر نظام الإلتزام من الوسائل المهمة التي جنحت إليها الدولة العثمانية في مقاطعاتها وذلك لتفعيل مصادرها والمحافظة على ديمومتها وتحصيل جبايتها، قد إنتشر هذا النظام إنتشارا واسعا ويعود ذلك إلى حاجة الخزينة المركزية لجمع مواردها من الجبايات وصبها فيها[1]

4- عجز السلطة الحاكمة في بسط نفوذها على كافة البياليك والأراضي الجزائرية فثلاث أرباع المناطق الشمالية التي إستطاعت بسط سيطرتها عليها تضم مناطق تمتنع عن دفع مستحقاتها من الضرائب، ولهذا فإن الضرائب المستخلصة ليس مؤشرا على القدرة المالية الجزائر في تلك الفترة وذلك لوجود مناطق لم يصلها النظام الضريبي.

- أثر نظام الإلتزام على الضرائب

عمدت السلطات العثمانية على الجنوح إلى نظام الإلتزام وذلك قصد تأمين دخل الخزينة، والذي سمح للموظفين جمع الضرائب والرسوم مقابل مبالغ مالية تقدم مسبقا، مما نتج عنه آثار سلبية على النظام المالي، كما أن الجباة عمدوا على تعويض الأموال التي اشتروا بها مناصبهم وتحصيل مبالغ أخرى للحفاظ على مناصبهم في حال غضب السلطات عنهم، لكن الحكام انتبهوا إلى مفاسدهم فعملوا على الحد من آثاره السلبية بتحديد نسبة الضرائب التي يتقاضاها الجباة وهو عشر المحصول أو ربع الضريبة .

لكن أسلوب إقتطاع نصيب من الضرائب للجباة لم يحقق نتائجه أفضل من نظام الإلتزام، فكلا الأسلوبين لم ينهض بالأجهزة المالية، كما أدى هذا التغيير إلى عدم إستقرار في الحكم وخاصة أن الموظفين أصبحوا لا يفكرون في مصالح البلاد، بل همهم الوحيد هو جمع المال، وذلك لعلمهم أن مدة توليتهم لن تطول[2]، مما أدى إلى حرمان الدولة من فوائد وأرباح الضرائب وفي المقابل غنى وملئ جيوب الجباة، ونتج عنه إنهاك موارد السكان المتواضعة وثبطت همة الفلاحين في العمل والإنتاج وخدمة الأرض.

- اللجوء إلى الحملات العسكرية لجباية الضرائب

كانت عملية جباية الضرائب تتم تحت الضغط والإكراه وذلك لإمتناع الناس عن دفعها سواء في الأرياف أوفي ضواحي المدن، حيث عمد الحكام على تأديب الممتنعين بشن الحملات العسكرية لإرغامهم على

---

[1] سعيد أوزتورك وأحمد آق كوندز: الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، 2008، ص 743.

[2] أرزقي شويتام: **الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره 1800-1830م**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011م، ص 30.

الدفع والخضوع للسلطة ولو رمزيا، ويساعدها في هذه الحملات قبائل المخزن ذات الإمتيازات الإقتصادية وبفضلها تتدعم فرقة محلة اليولداش[*]بأعداد وفيرة من الفرسان والتي أصبحت قوة ضاربة[1]، وهدف هذه الحملات ليست إستعراض الجبروت بل تحصيل الضرائب في المناطق المستعصية على الحكام والبعيدة وأداة لتنفيذ أحكام المصادرة واكتساب الغنائم وفرصة لفرقة اليولداش للمشاركة في المحلة

➢ مركزية الضرائب

وتعود هذه المركزية إلى جذورها الأولى التي وضعها خير الدين بربروس لإدارة الجزائر العثمانية، منذ وضعه لمخطط دولته الفتية، والذي جعل حكم البلاد تحت تصرف العثمانيين، كما زاد من دور الإنكشاريين في الإدارة والجيش على حساب أصحاب الأرض[2]، إضافة إتباع إجراءات صارمة، وسياسة زيادة الضرائب وتوزيعها على من يخدمها، في مقابل ذلك إعطاءه إمتيازات ضرائبية، حيث صدر العديد من المراسيم والقوانين والفرمانات المنظمة لسير حياة الفرد الجزائري.

ومع هذه الإجراءات قَلَّ التهرب الضريبي سواء من التجار أو الحرفيين أو الفلاحين ، حيث أن هذه التدابير والإجراءات الخاصة بالضرائب أكثر صعوبة من تنظيم الدولة في حد ذاته، ورغم هذه التنظيمات فقد زادت حدة التهرب من الضرائب ونقصت أموال الجباية رغم التفتيش والإحصاءات الصارمة، وكان الناس يتحايلون على إجراءات الجباية من خلال إخفاء أموالهم وعدم التصريح بها لدى الجُبَاة.

إستطاع العثمانيين الإستمرار بهذه السياسة حتى نهاية حكمهم بالجمع بين تدعيم السلطة المركزية ونجاح نظامهم الضريبي ولو بتدخل السلطة العسكرية عن طريق الحملات، وبذلك توسعوا في إستغلال الأراضي

---

[*] اليولداش: اليولداش" YOLDACH" رتبة عسكرية، وهي عبارة تركية تعني "الرفيق" أو "الزميل" وتطلق على الجندي البسيط، حيث يبدأ الإنكشاري عمله في الجزائر في هذه الرتبة فيقضي ثلاث سنوات حاملا لقب "يني يولداش" أي الجندي الجديد، ويوضع تحت تصرف المجندين القدماء لتدريبه على حياته الجديدة، ثم ينتقل إلى "إسكي يولداش" ومعناها الجندي القديم وهذا قبل أن يتدرج في الرتب العسكرية إلى أن يصل منصب "آغا الإنكشارية" (يكيجيري آغاسي) ومعناها قائد الإنكشارية وهي أعلى رتبة في هذا الجهاز العسكري. أنظر:(جميلة معاشي: **الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،2007-2008م، ص 27.).

[1] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، المرجع السابق**، ص113- 115.

[2] André Raymond: provinces arabes 16-18 siècle histoire de l'empire ottomane, édit fayard, paris, 1989, p 404-407.

وزيادة الغنائم[1]، غير أن هذه السياسة تراجعت ومع فتور قوة هذه الدولة وضعفها ومعارضة الرعية لهذه الإجراءات ونشوب الثورات ضد هذه السياسة، جعلها لقمة سائغة في يد المحتل الفرنسي سنة 1830.

[1] توفيق دحماني المرجع السابق، ص472.

الفصل الثاني: النظام الضريبي أواخر العهد العثماني في الجزائر

المبحث الأول : الضرائب الشرعية .

المبحث الثاني : الضرائب المستحدثة .

المبحث الثالث: الضرائب الطارئة .

الفصل الثاني:أنواع الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني.

لقد كانت الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني متنوعة منها ما جاء به الإسلام وهي الضرائب الشرعية كالزكاة والعشور والخراج، وضرائب مستحدثة وهي التي فرضت سواء قبل التواجد العثماني بالجزائرأو أثناءها، وضرائب أخرى وهي الضرائب الطارئة التي أوجدتها الظروف التي سادت في تلك الفترة وطبيعة الحكم العثماني أو التي كان معمولا بها في الدولة العثمانية أو لأغراض إجتماعية وعادة لا تتعارض مع الشارع الحنيف .

إن الحياة الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني يغلب عليها الطابع الزراعي والرعوي المتمركز أساسا في الأرياف وأطراف المدن أما الحواضر فيقتصر فيها النشاط الحرفي وذلك من أجل تلبية الحاجيات الضرورية للمنزل وتصريف ما زاد عن الحاجيات إلى السوق، أما النشاط الزراعي والرعوي في الأرياف فإنه ينحصر في أربع أماكن وهي المرتفعات الجبلية والتلال والسهوب وأطراف الحواضر، وهي تشكل في مجموعها وحدة اجتماعية واقتصادية تميز الريف الجزائري والإمتدادات الريفية التابعة للحواضر.

إرتبط النظام الضريبي في الريف بوضعية الأراضي وطرق استغلالها وحيازتها سواء كانت أراضي الملكيات الخاصة أو أملاك البايلك أو أراضي العرش أو مناطق المستعصية على نفوذ البايلك نظرا لبعدها أو لصعوبة الوصول إليهاوبعدها عن السلطة المركزية

المبحث الأول : الضرائب الشرعية

تعتبر ضريبتي الزكاة والعشور من الضرائب الشرعية والتي تمس عادة أراضي الملكية الخاصة والخاضعة لمراقبة البايلك[1]، وأهم الضرائب التي تُدفع على هذه الملكيات هي:

❖ الزكاة

فريضة شرعية وردت في القرآن الكريم بوجوب دفع نصابها، كما أنها الركن الثالث من أركان الإسلام كما بَيَّنت السنة النبوية شروطها ومقدارها وعلى من تجب، كما حدد الشارع الكريم أموال الزكاة من المعادن

[1] أحمد عبد العزيز المزيني: **الموارد المالية في الإسلام**، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1994م، ص 15.

(الذهب والفضة...)، والأنعام(الإبل والبقر والغنم...)، والزرع (القمح والشعير...)، والثمار(تمر والزبيب...)، والعروض (التجارة والأرباح...)[1]

ولقد كانت هذه الضريبة في الجزائر فأثناء التواجد العثماني تؤخذ هذه الضريبة على رؤوس المواشي كل سنة لفائدة البايلك بإعتبارها تعود إلى بيت مال المسلمين، وهي رأس من الغنم عن كل 100 رأس من الغنم والماعز، ورأس من البقر عن 30 رأساً من البقر وجَملاً واحدا إذا وصل عددها إلى 40 رأساً، ثم أصبحت تخضع لقدرة وإمكانيات أصحاب القطيع، فلا يلتزم بالنسبة ولا يؤخذ بالنصاب، وقد توسع فيها متولوا الجباية بحيث أصبحت تُؤخذ من كل ما يوفره القطيع من صوف وزبدة وجلود[2]، وألحقت بها بعض المنتجات النوعية وتُوجب دفع 30% من الربح المحصل عليه من إنتاج الصوف والعسل والشمع والتمر ولا تطبق ضريبة الزكاة على الخيل والبغال والحمير[3]. ومع توسع ضريبة الزكاة أصبحت تعرف بأسماء أخرى أو بأسماء المواد الأولية التي تؤخذ منها مما جعلها تدمج في مطالبها بجبايات أخرى في بعض الجهات والمناطق، وقد حافظت الزكاة على طبيعتها من حيث أنها تؤخذ من الثروة الحيوانية، ولكن عرفت تجاوزات في الأحكام في النص الحرفي لأحكام الشريعة بالنسبة لمقاديرها .

كما أُعتبرت الزكاة مورد هام للإدارة العثمانية بالجزائر ووفرت مداخيل جِدُ معتبرة سواء كانت عينية أو نقدية، فمثلا بايلك التيطري يقدم سنويا حوالي 4050 رأس غنم و220 رأس ماعز و766 رأس بقر 375 رأس جمل و12150 جزة صوف، وهذه التقديرات حسب الإحصائيات الفرنسية في بداية الإحتلال الفرنسي عام 1830م [4].

❖ العشور

وهي ضريبة شرعية وتؤخذ على المنتوج الزراعي غير أن نصابها في فترة التواجد العثماني ولم يعد يلتزم فيه بالنسبة المحددة شرعًا، وهي عشر الإنتاج، بل خضعت لتقديرات مساحة الأرض المزروعة

---

[1] أحمد عبد العزيز المزيني: **المرجع السابق**، ص 15.

[2] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني**، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 154.

[3] نصر الدين سعيدوني: **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1791 – 1830م)**، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 180 –181 .

[4] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 155–156.

بغض النظر عن كمية الإنتاج المحصل عليه، فاعتمدت على عدد المحاريث والتي تعرف بالزويجات أو الجابدات أو السكات[*]، ويعود وعدم الإلتزام بالعشر إلى تغيُّر الظروف الطبيعية حيث تَغيَّرتْ معها الظروف الإقتصادية والمناطق والجهات، فأحيانا ترتفع إلى أكثر من عشر المحصول، وفي بعض الأحيان تنخفض إلى ثمن المحصول، ففي بايلك دار السلطان تقدر ضريبة العشور بسدس الإنتاج، بحيث يؤخذ على كل زويجة 60 صاع من القمح والشعير وشبكة أو شبكتين من التبن أو دفع بوجو واحد [**]، وهذه التقديرات التي تكون من إختصاص قائد العشور أو خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع، والذي يتولى توفير المخازن في المدن أو المراكز المؤقتة في الأرياف لتخزين العشور[1]، وقد تؤخذ في مجملها نقدًا عند الضرورة، غير أن المتعارف عليه في تحديد مقدار ضريبة العشور بصاع من القمح والشعير وحمولة من التبن مع مساهمة نقدية حسب أوضاع الفلاحين وعلاقتهم بالسلطة وموظفيها، وأصبحت عند بعض القبائل أقرب إلى الضريبة الجزافية منه إلى الضريبة المحددة[2].

وهذه الأراضي التي تدفع هذه الضريبة لا تسقى بالآلة. أما التي تسقى بالآلة فيدفع مالكيها نصف العشور، لكن الإدارة العثمانية كانت تطبق العرف المعمول به وكانت كمية المحصول المأخوذة كعشور على الأراضي الزراعية التي تحدد بالزويجات دون إعتبار لكمية الحصاد، ويتولى مراقبة وتقدير هذه الضرائب قائد العشور وخوجة المعونة وكاتب مخزن الزرع [3] وقد كانت ضريبة العشور من تقديرها إلى جبايتها تخضع لمراقبة إدارة البايلك،

ظلت ضريبة العشور من أهم موارد خزينة البايلك والتي تُدر بنسبة كبيرة من عائدات الضرائب المفروضة على البياليك بما فيها دار السلطان وبايلك الغرب والتيطري والشرق، حيث كانت تقدم عائداتها للخزينة في

---

[*] الزويجة أو الجابدة أو السكة هي وحدة قياس للمساحة المحروثة بواسطة ثورين أو بقرتين في اليوم الواحد في مواسم الحرث الإعتادية. أنظر: (نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 157.) .

[**] البوجو: وهي عملة كانت مستخدمة في العهد العثماني، ويقدر البوجو الواحد بـ:1.86 فرنك، أنظر:(نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في الجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 158)

[1] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، المرجع السابق**، ص 84.

[2] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 158-159.

[3] فاطمة الزهراء سيدهم: "**موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر**"، **دورية كان التاريخية**، العدد13، دار الناشري، الكويت، 2011، ص21-22 .

شكل ضريبة فصلية تعرف بالدنوش الصغرى، وضريبة سنوية تعرف بالدنوش الكبرى، وأُحصِيت الضرائب الفصلية والسنوية لأوطان دار السلطان مثلا حسب ما هو مسجل في دفاتر أو سجلات البايلك لعام 1822م بـ: 48690 كيلة من القمح، والتي قدرت نقدًا بـ: 146070ريال بوجو (271690 فرنكا)، والشعير بـ: 48690 كيلة ما قيمتها النقدية 73035 ريال بوجو(131460 فرنك)، يوفر لمخازن البايلك كل سنة 20.762 قيسة من الشعير والقمح، أما في بداية الاحتلال الفرنسي فقدرت بـ: 200000 كيلة حوالي 90000 كنتال بقيمة إجمالية محددة بـ: 858406.06 فرنك، هذه التقديرات معرضة للزيادة والنقصان وتتفاوت حسب كل بايلك وحسب الظروف الطبيعية، ويذكر حمدان خوجة في تقديراته التي أعطت وحددت قيمة العشور بـ: 900000 بوجو حوالي: 50000 فرنك .

وفي بايلك التيطري فضريبة العشور تفرض على 850 جابدة حوالي 8500 هكتار، وقيمة العشور تقدر بـ: 170000 كنتال من القمح والشعير، هذه التقديرات إعتمد عليها جانتي دوبوسي، كما أنَّ وثائق أخرى قدَّرت ضريبة العشور بـ:16875 صاع[*] من الحبوب(قمح وشعير) من مجموع إنتاج الأراضي العشرية البالغ: 16850 صاع[1]، ويعتبر بايلك الشرق أهم البايليكات من حيث عائدات العشور وترجع أهميته إلى المساحة الشاسعة وثلث أراضيه الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع للنظام الجبائي، وبذلك أما مداخيل العشور ببايلك التيطري تقدر سنويًا بـ:1.330 حمولة جمل[2]، وكانت هذه الضريبة ضريبة تعسفية فهي لا تطبق بالعدل، إنما تكون تحت تصرف المحلة وهي التي تحدد كمياتها، وكذلك بمدى فعالية فرسان المخزن، وقد أُستمدت طرق الجباية من تنظيمات صالح باي خاصة في بايلك الشرق وظل معمولا بها حتى بعد مقتله وذلك لدقتها وملائمتها مع أوضاع البايلك وإزدهر بذلك البايلك وعمَّ الخير، وكانت تقديرات العشور لا يراعى فيها كميات التساقط والجفاف والعوامل الطبيعية الأخرى المؤثرة في الإنتاج من قبل القائد.

---

[*] الصاع: وهو مكيال يكال به في البيع، ويقدر صاع القمح بحوالي 106 كلغ وصاع الشعير80 كلغ، كما نجد أن الصاع يساوي 04 أمداد والمد يقدر بملئ كفي الإنسان، أنظر: (محمد إبراهيم العمري: "**المقادير الشرعية وضبطها بالعلامات الطبيعية**"، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، المجلد03، العدد01، د د ن، الأردن،2007، ص 222.).

[1] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 160-163.

[2] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق**، 84 .

❖ الخراج

الضرائب على أراضي البايلك:

وهي الأراضي التي تم الإستحواذ عليها الإدارة العثمانية إما من المصادرة من القبائل المعادية للسلطة وتم إخراج القبائل منها إلى المناطق الخالية كالصحراء أو الأراضي الشاغرة التي تركها أصحابها أو إمتنعوا من دفع الضرائب وتم ترحيلهم منها، أوفي حالات العصيان القبلي، حيث توجد أخصب هذه الأراضي ببايلك دار السلطان ومنطقة قسنطينة ووهران وسهل غريس بمعسكر، وقد بلغت أراضي بايلك دار السلطان في كل حوش بين 60 و80 زويجة، أما أراضي بايلك الشرق التي كانت تعرف بأراضي العزل بلغت مساحتها 60 ألف هكتار أُستغل منها 48 ألف هكتار لإنتاج الحبوب و12 ألف هكتار لإنتاج الفواكه والخضر ومقسمة إلى 8 آلاف جابدة وكل جابدة يستغل منها زراعيا 8.5 ألف هكتار ويترك 1.5 ألف هكتار لرعي الحيوانات البايلك، وتبلغ مساحتها الإجمالية بما لا يقل عن 146.293 هكتار، أما في بايلك الغرب فقدرت مساحتها 11.250 هكتار وتقع أغلبها في بوتليليس، مسرغين، العامرية، حمام بوحجر، عين تيموشنت، مغنية وغريس، وتستغل هذه الأراضي عن طريق نظام الخماسة أو التويزة التي تفرض على القبائل الرعية، أو تعطى لشيوخ القبائل والعشائر التي تتعامل مع البايلك[1]، ولقد كان أغلب مستغلي أراضي البايلك من طرف قبائل المخزن ومن دوائر الزمالة، وقد كانوا يستحوذون على 78% من مجموع أراضي الزراعية رغم أنهم يمثلون من 10 إلى 20% من مجموع السكان، حيث تُمون قبائل المخزن بالزبدة والتين لدار الباي وتدفع مع الضرائب الشرعية، إضافة إلى ضريبة حق الشبير أو ثمن المهمز والذي يتم إقتطاعه من هذه القبائل ويدفع عن كل هكتار محروث 0.50 فرنك أما الأراضي غير المحروثة فتدفع عنها 0.25 فرنك حيث لا يتعدى 10% من قيمة محاصيلها هذا بالنسبة لإقتطاع الأراضي بايلك[2] .

أما الكراء فيقوم البايلك بكراء أراضيه لسكان الدواوير والذي يعرف بالحكور، وهي ضريبة عينية تجمع من المحاصيل الزراعية[3]، حيث يتوجب على مُستغلي أراضي البايلك دفع 12 صاع من القمح

---

[1] فاطمة الزهراء سيدهم: **المرجع السابق**، ص23 .

[2] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 171-172 .

[3] حميدة عميراوي: **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري بداية الإحتلال**، دار البعث، قسنطينة، 1984م، ص 28.

والشعير على كل جابدة[1]، ما يعادل نصف الإنتاج أو أكثر، ولا يراعى للظروف الطبيعية من جفاف أو قلة المحصول ويقع على عاتق الفلاح كل الأعباء، وقد كانت هذه الحكور منتشرة أكثر في بايلك الشرق والتي تفرض على العزل على غرار بايلك الغرب فقد إختصت به قبيلة أولاد قصير التي كانت تدفع هذه الضريبة، وذلك نظرًا لمعاقبتها من السلطة العثمانية، ويذكر المفوض المدني لمدينة الشلف في بداية الإحتلال أن أولاد قصير:"أنها القبيلة الوحيدة في الجزائر التي كانت تدفع الحكور، الذي كان مؤلوفًا ومهمًا في مقاطعة قسنطينة". أما البايلكين الآخرين فكانت أراضي البايلك بهما متناثرة، وقد قدرت قيمة رسوم الحكور بـ:25 فرنك ثم ارتفعت قيمتها في أواخر عهد الدايات حيث وصلت قيمتها إلى 35 فرنك. أما في بلاد القبائل التي كانت شبه مستقلة تفرض على بعض الأشخاص الذين يزرعون أراضيهم في حوض السباو، لكن في الواقع كانت قيمة هذه الضريبة تختلف من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة الأراضي المزروعة ونوعية الإنتاج، فقد ذكر "روبان" بأن هذه الضريبة قدرت في قيادة سباو أواخر العهد العثماني بـ: 2000 صاع من الشعير و1000 صاع من القمح و100 كيلة من الزيت و100 كيلة من التين المجفف و64 كبش سمين و100 كبش[2].

المبحث االثاني: الضرائب المستحدثة

وهي مطالب مخزنية إلزامية ومساهمات تعود في أصولها إلى المرحلة التي سبقت التواجد العثماني في الجزائر حيث كان معمول بها في إبان دولة الموحدون لتأييد القبلي لقوة الجماعة الإسلامية، مما جعل الضرائب المستحدثة تلتزم بها هذه الجماعات والقبائل في حالة تعذر استخلاص فريضتي الزكاة والعشور وذلك لبعد تلك القبائل عن مراكز المقاطعة أو لمناعة الجهات وموقفها الرافض لقبول السلطة الحاكمة، وقد تم التوسع في في الضرائب المستحدثة لتفرض بعض أنواعها على الجماعات الخاضعة للزكاة والعشور، مما جعل المهتمين بالجباية يعتبرونها ضرائب مستحدثة لم تنص عليها الأحكام الشرعية[3].

فرضت هذه الضرائب على الأراضي المشاعة التي إستولت عليها السلطة العثمانية بعد رفض مالكيها المطالب المخزنية، فتقوم السلطة بمنحها للقبائل التي تتحمل إيجارها وتدفع عليها الضرائب المحددة

---

[1] فاطمة الزهراء سيدهم: **المرجع السابق**، ص23 .

[2] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص173-174.

[3] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني**، **المرجع السابق**، ص 165.

أو تُمنح لفائدة القبائل المخزنية أو موظفي البايلك وتتواجد هذه الأراضي في سهل السمار بالقلعة في بايلك الغرب وتقدر مساحته حوالي 2000 هكتار والتي تمت مصادرتها من قبل الباي محمد الكبير من قبيلة "المحال" العاصية، وبين سنتي 1795–1805م كان البايات يقومون بتقديمها للعائلات التركية في القلعة ولكن هذا الإمتياز غير دائم، ولم تكن خاضعة لسلطة البايلك حيث تستغلها كل قبيلة للزراعة أو للرعي، وهذه الأراضي لا توّرث ولا تشترى وإنما يتصرف فيها بشكل جماعي، ويستخلص منها عدة ضرائب.

تعتبر الضرائب المستحدثة ضرائب غير قارة في طريقة إستخلاصها، وغير محدودة في كميتها ونوعيتها، مما جعلها تختلف من من جهة إلى أخرى بإختلاف المناطق والإمكانيات وأوضاع القبائل، وتنوعت أصنافها لعل من أهمها : ضريبة اللزمة والغرامة والمعونة والخطية .

❖ اللزمة

تعتبر ضريبة اللزمة ضريبة مالية ومساهمة عينية ودعمًا من المقاطعات للبياليك في مداخيل بيت مال المسلمين بالجزائر، والتي تعرف بالدنوش الصغرى أو المساهمات الفصلية، والدنوش الكبرى أو المساهمات السنوية، وتعتمد هذه الضريبة على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة ولتموين الجند أثناء تواجدهم في الأرياف، فهي تفرض على القبائل الخاضعة أو قبائل الرعية[1]، ولجأة الدولة العثمانية إليها عند تعذر أخذ العشور والزكاة من القبائل التي حافظت على علاقتها وإستقلالها المحلي مع السلطة البايلك وتعاملها يكون عن طريق الشيوخ الذين يتصرفون في شؤونها، ويتولون جمعها، ويتعاملون بإسمها مع ممثلي السلطة المعروفين بالقياد.

كما تعتبر اللزمة ضريبة على الأفراد، وتطبق على الرجال القادرين على حمل السلاح، وتدفع هذه الضريبة القبائل والجماعات الخاضعة والمتحالفة مع سلطة الباي والتي تخضع له مباشرة، وتقوم على حق الولاية على هذه الجماعات والقبائل، كما تُؤخذ اللزمة من السكان الذين لا يمكنهم دفع الزكاة والعشور بانتظام.

تحدد قيمة ومقدار هذه الضريبة من طرف الشيخ على رجال القبيلة، ويلتزم بها مرتين في السنة في الصيف وتسمى "لزمة الصيف" وفي الربيع وتسمى "لزمة الربيع"، أما قيمة هذه الضريبة فهي تحدد حسب

[1] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق** ، ص 91.

المحصول الزراعي ورؤوس الماشية ما بين 10 و15 بوجو، وقد تنخفض هذه القيمة نظرًا لفقر الأسر فلا تتعدى خروفًا واحدًا أي ما قيمته 2 بوجو، وفي المناطق البعيدة عن نفوذ البايلك فمساهمتها قليلة فيها. وقدرت قيمة الإجمالية لهذه الضريبة في بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر والتي تحصل عليها القياد في الجزائر بـ: 546.285 فرنك[1].

ومن أهم مصادر ضريبة اللزمة هي التي يساهم فيها أفراد القبائل قيادة السباو لقائد الجند آغا العرب، وحددها نقيب أشراف الجزائر الشريف الزهار بـ: 7000 ريال صغير تدفع كل 06 أشهر، و14000ريال صغير تقدم كل03 سنوات، ونفس المقدار تساهم به القبائل الجبلية بمقاطعة التيطري، أما دار السلطان فهي تساهم في هذه الضريبة عن طريق شيوخها، وتقدم لآغا العرب عن طريق القيّاد.

ونظرًا لغياب سجلات خاصة بضريبة اللزمة تظل هذه التقديرات نسبية، وما توصل إليه الفرنسيون من معلومات تبقى إحصائيات تقديرية مثل ما أثبته "روبان" و"جانتي دوبوسي".

❖ ضريبة الغرامة

وهي من الضرائب المستحدثة تؤخذ نقدًا وتكون من النقود الفضية[2] أو عينًا وذلك حسب الظروف والأوضاع، وتقدم هذه الضريبة تعبيرًا للسلطة المركزية عن خضوع القبائل الجبلية والعشائر الصحراوية وتمثيلها بالمقاطعات تعوض في الغالب ضريبتي الزكاة والعشور التي لم يتم إستخلاصهما من طرف البايلك من القبائل الممتنعة عن موظفي البايلك [3] وتؤخذ الغرامة إما نقدًا، أو عينًا في شكل مواشي ومواد زراعية من إنتاج البايلك، وهي لا تستند إلى أي إحصاء أو أي سند قانوني، ويقوم القائد بتوزيع الغرامة على كل دوار حسب عدد الخيام والبيوت[4]، كما يتم تحديد ضريبة الغرامة في تاريخ معين ويقوم بتحديدها آغا العرب ويحصلها قياد الأوطان، ولجأ إليها للتكفير عن جريمة إرتكبت على أرض الجماعة أو الفرقة ، كما تفرض في على القبائل الثائرة والمتمردة على سلطة البايلك وتتمثل هذه

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني 1792-1830م**، دار البصائر الجديدة ، الجزائر، 2013، ص 181-182.

[2] حميدة عميراوي: **المرجع السابق**، ص 27.

[3] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 168-170 .

[4] فاطمة الزهراء سيدهم: **المرجع السابق**، ص 25.

الغرامة[*] في إلزام الجماعة أو الفرقة بتوفير أراضي الرعي أو تقديم هدية معتبرة مقابل الحصول على الأمان، تشمل هذه الضريبة أيضا حق العسة والتي تلتزم عادة قبائل الجنوب البدوية التي تعتمد على الترحال وقطن بدار السلطان للحصول على الحبوب وإستغلال الأراضي للرعي[1]، وتؤخذ هذه الضريبة كل سنة أو مرة واحدة في بضع سنين حسب القدرة الإستخلاصية لإدارة البايلك، وتمس عادة هذه الضريبة القبائل المعادية لسلطة البايلك أو الرافضة لها، حيث تتواجد هذه القبائل بالمناطق الجبلية وببلاد القبائل والأطلس المتيجي وجبال التيطري والسهوب بالهضاب العليا الداخلية ومناطق الأطلس الصحراوي، فمثلا قبائل جنوب التيطري التي كانت تمتهن الرعي ملزمة بدفعها للحصول على المراعي لقطعانها والتردد على أسواق البايلك لإقتناء ما تحتاجه بدفع غرامة سنوية[2]، كما أنها تفرض على بعض المنتجات مثل القمح والسمن[3].

كما كانت هذه الضريبة تفرض على الملكيات الخاصة وكانت أراضي القبائل البعيدة عن المدن يستخلص منها 10 بوجو (18.80فرنكا) لكل خيمة أما الأراضي القريبة من المدن فكانت أكثر إرتفاعا وتصل من 15 إلى 25 بوجو، أما الغرامات الأموال فتفرض عليها 01 بياستر (حوالي 03 بوجو) على رأس من الماشية وكل بغل وحصان وبقرة وثور ومبالغ غير محدودة عن الأراضي الزراعية، كما أن شيوخ القبائل يفرضون غرامة على أصحاب الأملاك الكبرى تقدر بـ:500 فرنك، أما في الفرق أو الخروبات كان أموال الغرامات يجمعها الشيوخ كل 15 يوم ويتم توزيعها بالتساوي نقدًا تعرف بالخروبات.

❖ ضريبة المعونة

وهي ضريبة مستحدثة تدفع قمحًا أو شعيرًا ، ونادرا ما تدفع نقدا ، تفرض هذه الضريبة على القبائل الرعية دون إستثناء التي تعيش ببايلك دار السلطان أو تقيم بقيادات مقاطعة بايلك التيطري، أو لتعزيز الجهاد الدفاعي ضد العدو، وفي بعض الأحيان تؤخذ في شكل مساهمات في تموين قوات المحلة والبايلك

---

[*] تختلف ضريبة الغرامة عن ضريبة اللزمة بكونها كانت مرتبطة عادة بتوجيه الحملات العسكرية وليس بالإلزام السنوي المتعارف عليه مقابل فوائد وصلاحيات، أنظر: (نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 170.).

[1] نصر الدين سعيدوني: **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني (1792 1830)، المرجع السابق**، ص 183-184.

[2] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص171 .

[3] عبد الحميد قرفي: **الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 25.

بالأقوات والعلف، وتقدم عند مرورها بمواطن القبائل الرعية فيتم تقديم شبكات من التبن والعلف وكميات الزبدة والبيض والدواجن[1] ،وهي تستند شرعا على مبادئ المحافظة على قوة الجماعة الإسلامية، تستخدم هذه الضريبة على تمويل الجند من سلاح ودواب، وبهذا فإنها تحتل مكانة الخراج[2]، كما تعوض ضريبة اللزمة والغرامة التي تؤخذ حسب المناسبات، مما يجعل منها ضريبة إلزامية، تفرض على القبائل الخاضعة أو الرعية، وهي تستخلص شهريا أو فصليا، وعادة تفرض لتغطية نفقات الموظفين في الإدارة المركزية في المواسم الدينية والأفراح[3]، ويتقاضاها القياد كلما دعت الضرورة لذلك ويتكفل شيوخ الدواوير بجمعها في الأرياف[4].

وهناك بعض المعونات التي كان لها دور كبير في إثراء خزينة البايلك ولعل أهمها معونات بلاد القبائل والتي تكون من الأغنام والتين والزيتون والحبوب ومقادير من الفضة، حيث تساهم بها قبائل فليسة التي تقدر قيمتها 500ريال بوجو، وقبائل قيادة بوغني التي تدفع كل قبيلة منها 25 ريال ، و القبائل التي تحت سلطة قايد برج السباو تدفع 3000 بوجو و25 قلة زيت قيمتها 1000 بوجو و100 حمولة جمل من التين الجاف والتي تقدر قيمتها بـ:5000 بوجو، وهذه المعونات التي تقدمها بلاد القبائل إلى خزينة البايلك تقدر حسب الحواسين المعوج وهو أخر وكيل ببرج السباو بـ:2000 صاع شعير و1000 صاع قمح و100 حمولة جمل زيت و100حمولة تين و64 خروف سمين و100 خروف[5] .

❖ضريبة الخطية

وهي ضريبة تفرض على شكل عقوبة تدفع نقدا جراء خطأ فردي أو جماعي، وهي تفرض على الجماعات التي تحمل السلاح ضد غيرها أو تخالف أوامر القياد أو ترتكب جرائم خطيرة ضد الشيوخ القبائل أو الفرق، وفي بعض الحالات تفرض عند وقوع المشاجرات (النفرة) والصدامات التي يحدثها

---

(1) نصر الدين سعيدوني: **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 182 .

(2) فاطمة الزهراء سيدهم: **المرجع السابق**، ص25 .

(3) نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 172 .

(4) نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792- 1830 ، المرجع السابق**، ص91.

(5) نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 135-136.

المحتالين في الأسواق وخاصة الريفية والذين يستغلون الهلع للسطو على التجار[1] أو إهانة المرابطين ووقوع أعمال القتل أو إنتهاك الحرمات والتعدي على الملكيات أو التورط في السرقات وغيرها ، وتدفع هذه الضريبة إعلانا عن الخضوع والطاعة، وبعد الإيفاء بالطاعة يتم تعويض الأضرار التي نتجت عن أحداث العصيان والقتل وإنتهاك الحرمات وتلحق بهذه الخطية دية الدم والتي تتغير قيمتها حسب المكانة الإجتماعية للقتيل والحكم المتخذ في شأنها، وعادة تحدد قيمتها مبدئيا بـ:500ريال بوجو للشخص دون أي للجنس[2].

وقد أصبحت الخطية بمثابة الدية وقد حددت بـ:1000 سلطاني (10 آلاف فرنك) يقوم أعيان المنطقة بجمعها وتوزيعها على أهل الشخص المقتول وإن لم يكن له أهل فإن هذه الدية تودع في بيت المال المسلمين، وفي الجرائم والجنايات الكبيرة لقبائل يتم مصادرة منها الأراضي والأملاك، حيث ورد في "سجل الضرائب في قسنطينة" أنواع عديدة من الخطية من قِبَل أولاد عبد القادر الحراد خطية على أهل ليشانة وأخرى على الزعاطشة بسبب خزين لعمور الذي إحترق، وخطية على أهل طولقة بسبب إدخالهم بوعكاو بن فرحات إليهم، وخطايا أخرى بسبب تخلف عن القدوم، أو بسبب قتل رجل وخطية بسبب حرق زرع أو التعدي، وخطية أهل زاوية بن سي الأخراتي بسبب قتلهم لإبن المحجوب، عند تنصيبه شيخًا على الزاوية وقتلوه بعد دنوشه للجزائر ومبلغ الخطية 1000 والباقي عندهم حق غنم الجنجري، وعند أهل الزاوية، ومن خطية الرجل المقتول 183.3 وبقي عند الحاج دربال والحاج بلقاسم وسالم من الخطية 49.

بالإضافة إلى الخطية هناك رسوم آخرى هي رسوم المزوار على البغايا التي تستخلص من بيوت الدعارة والتي لم تكن موجودة في كل المدن، ويتكفل بها المزوار الذي كان يوسع موارده منها بانتظام المداخيل ويحددها وتؤدي في أوقات معينة[3].

❖ مهر الباشا

هذه الضريبة من أقدم الضرائب وتقدمها القبائل العربية وهي من 600 إلى 700 حصان سنويا حيث تدفع على كل قبيلة 50 بوجو، وتقدر قيمتها في بايلك الشرق سنويا بـ: 35000 بوجو ويدفع لجباتها مبلغ

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني، المرجع السابق،** ص184.

[2] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق،** ص173-174.

[3] توفيق دحماني: **المرجع السابق،** ص 184-185.

1000 بوجو حيث يخرج جُباتها رفقة الباي في جولة في الريف كل سنة مع 50 فارسا وعند الرجوع إلى قسنطينة يعسكرون في سهل الحامة ثم يأتي الباي لإختيار الأحصنة لإسطبلاته وتطبع هذه الأحصنة بطابع البايلك، كما يقوم القايد بتقديم الهدايا للباي إحتفالا بزيارته ويقدم 1000 بوجو، وبعد مكوثه لمدة 04 أو 05 أيام يسافر مهر الباشا إلى دار السلطان أما الخيل التي تكون بصحبته تنقل الفرق مخصصة لنقل فرق الحامية، أما القبائل العربية التي تمر عليها الحامية تلزم بتعويض الأحصنة التي عجزت عن مواصلة السير، ولما تصل إلى مقر بايلك الشرق تيم الإعتناء بها بإشراف القائد وتخصص فيما بعد لنقل الأمتعة للمحلة[1]

المبحث الثالث: الضرائب الطارئة

وهي مساهمات إضافية التي تؤخذ في المناسبات والمواسم عند الحاجة بهدف دعم مؤسسة بيت المال أو خزينة البايلك ولتغطية حاجيات موظفي إدارة البايلك والمؤسسة العسكرية، وغالبا ما تُستخلص لسد النقص والعجز الذي أصاب مردود الضرائب المستحدثة، ويتحول قسم من هذه الضرائب إلى ترضية المرابطين وشيوخ القبائل والقياد وموظفي المهام الإقتصادية الذين يعرفون بالخوجات والأغوات .

ومع الأخذ بنظام الإلتزام وإسناد المناصب مقابل مبالغ مالية، الذي أصبح يميز الإدارة العثمانية منذ القرن 18م أصبحت كل الضرائب الطارئة من نصيب موظفي إدارة البايلك والمؤسسة العسكرية فهم يقومون بجمع المحاصيل والمقادير من النقود تدخل أساسا في جبيات الفصلية والسنوية (دنوش الكبرى والصغرى) والتي يدفعها القياد وحكام البايلكات إلى الخزينة، ويصرف قسم منها في تغطية ما يفرض على هؤلاء الموظفين من الإلتزامات العرفية المفروضة عليهم بحكم وظائفهم من قادة الجيش وأعضاء الديوان ورجال البايلك .

ولقد تنوعت الضرائب الطارئة بتنوع وجوه صرفها وتعددت بتعدد الوظائف والموظفين وإختلفت بإختلاف الجهات وأوقات إستخلاصها[2].

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي خلال الأرشيف والمراسلات والتقاييد والمذكرات والتقارير**، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 137-138 .

[2] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، المرجع السابق**، ص 92-93.

❖ ضريبة ضيفة الدنوش

تعرف عادة باللزمة الوطن كما تعرف لدى سكان الريف في بعض المناطق بالمعونة أو غرامة الصيف وغرامة الشتاء وذلك لأنها تدفع مرتين في السنة(كل 06 أشهر) على الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية تتكون ضيفة الدنوش من كميات من القمح والشعير والعسل والشمع والزيتون بالإضافة إلى رؤوس الأغنام والأبقار والخيل والكسكس والبرانس والأغطية والحصير وكذلك مبالغ من الأموال[1] ، وقد قدرت ضريبة الدنوش ببايلك دار السلطان وحدها بـ:50000 قرش قوي (125000 فرنك)، وفي بايلك التيطري تعرف هذه الضريبة بضيفة الباي وتجمع غالبًا من القبائل التي تقر بسلطة القياد وتعلن خضوعها للباي

وتساهم كل من قبيلة "غريب" المتواجدة على ضفاف مدينة الشلف غرب المدية و"أولاد علان" شرق البرواقية، و"أولاد شايب" جنوب شلالة، كما يساهم بايلك التيطري وحده سنويا ب2480 ريال بوجو على غرار بايلك الشرق والغرب

❖ ضريبة الضيافة أو مؤونة المحلة

تعرف هذه الضريبة في بعض الجهات بضيفة العادة، وهي مساهمة عينية موجهة إلى تغطية نفقات فرق الإنكشارية(المحلة) وجماعات فرق المخزن (فرسان الصبايحية) التي تقوم بإستخلاص الضرائب في الريف وإقرار الأمن وقمع حركات التمرد، وقيمة هذه الضريبة بسيطة فهي من الحبوب والمواد الأولية الضرورية لرجال الحاميات في المدن (النوبات) وأفراد الفرق المتنقلة في الأرياف (المحلات) كالزبدة والعسل والحبوب، وفي بعض الأحيان تأخذ هذه الضريبة طابع الإلزام لتغطية ما يتطلبه فرسان المخزن أو فرق المحلة من مؤن ووسائل التنقل والإقامة، كما هو الحال بجهات بايلك التيطري الداخلية بينما في المقاطعات الأخرى مثل بايلك الشرق التي تأخذ صبغة إلزام العيني والنقدي، وهي على خضوع سكان المناطق الريفية وتبعيتها للحكم المركزي بدار السلطان[2].

❖ ضريبة الفرس والخيل الرعية

وهي المساهمة تلتزم بها قبائل الرعية خاصة في بايلك الغرب (أنظر: الملحق رقم01:) وتتمثل في

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، المرجع السابق**، ص92-93.

[2] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص136- 176.

إقتناء عدد من الخيول لركوب الفرسان ومجموعة من الدواب للنقل وتكون في خدمة البايلك[1]، كما تعوض خيل فرسان المخزن عند موت خيولهم[2]، وتعرف أيضا على أنها مساهمة في الجهاد الحربي للمحلة تعبيرًا عن تبعية الأقاليم الريفية للسلطة الحاكمة، وهي تختلف من جهة إلى أخرى وتنوعت حسب مكانة الموظفين الذين يستلمونها وتعرف عند العامة بضريبة الفرس أو حق المجاد أو القادة، وتكون في بايلك التيطري في شكل حصان وما يلزمه، حيث تقدم كل قبيلة لفائدة المحلة، وفي حالة تعذر توفر الفرس تعوض قيمته من الإنتاج الزراعي، وظلت قيمة ضريبة الفرس متواضعة في بايلك دار السلطان وبايلك التيطري إذا ما قورنت ببايلك الشرق وبايلك الغرب، ففي بايلك الشرق مثلا كانت جميع القبائل تقدم للباي ضريبة الفرس وتتكون من مجموعة الخيل ما بين 600 إلى 700 حصان دعمًا للحملات العسكرية المتنقلة في الريف لجمع المطالب المخزنية، كما تعرف هذه الضريبة بخيل الرعية إذا قدمت إلى فرسان المخزن المتعاونين مع السلطة والمكلفين بمراقبة الرعية والمشاركة في الحملات العسكرية على القبائل المتمردة، هذه الضريبة تدفع من الجمال أو البغال وتقدم مرة كل 03 أشهر نظرا لاستخدام الحيوانات لحمل المؤونة المخزنية (الدنوش الصغرى والكبرى) إلى دار السلطان، وتوجه هذه الضريبة لتسديد مطلب الموظف على فرسان المخزن يعرف بحق الشبير، حيث كانوا ملزمين بتقديمه للقياد، ومازاد عن هذا المطلب ولم يكن ضروريا للنقل أو لخدمة الأرض يوجه لبيعه في الأسواق الريفية لفائدة شيوخ قبائل المخزن[3]

❖ ضريبة الهدية

وهي مساهمة نقدية أو عينية تقدمها القبائل لشيخ القبيلة أو القائد، وهي عبارة عن هدايا وترضيات يقدمها

الشيخ أو القايد حسب وظيفته أثناء زيارته إلى مركز البايلك أوعند توجهه إلى بايلك دار السلطان تحدد قيمة الهدية حسب إمكانيات القبيلة، أما القبائل المتعاونة مع السلطة مثل القبائل المخزنية فتأخذ منها مساهمات رمزية من ريال واحد إلى ريالين أي من 1.68 إلى 3.6 فرنك للخيمة، وتعرف هذه الهدية عند القبائل الخاضعة بهدية العيد وحق الكبش، أما القبائل المكلفة بتربية قطعان ماشية البايلك فهي تقدم هديتها الخاصة، وهي عدد من الأغنام تعرف في بايلك الشرق بـ"الجلاب"، أو المساهمة بكميات من الزبدة

---

[1] فاطمة الزهراء سيدهم: **المرجع السابق**، ص25.

[2] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**، **المرجع السابق**، ص93.

[3] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني**، **المرجع السابق**، ص177-178.

وتعرف في بعض الجهات ب"البقراج "، أما القبائل المخزنية فتقدمها نقديا إقرارًا منها بخدمتها وطاعتها لقياد البايلك .

❖ حقوق التولية وإسناد المناصب

وهي ضريبة تختلف أنواعها وأسمائها ولكن أشهرها حق البشماق وحق الفرح وحق البرنوس أو المَشيّخ،

تدفع هذه الضريبة مقابل إسناد المناصب وإقرار البقاء فيها مما جعلها تتدرج ضمن نظام الإلتزام، وتجمع من السكان لفائدة القياد أو الشيوخ ويقدمونها أثناء زيارتهم لقصر الداي بدار السلطان وتلقيهم لباس التولية المعروف بالخلعة أو القفطان، ثم تحولت هذه الحقوق إلى ضرائب إجبارية مع إزدياد حاجة إدارة البايلك إلى مداخيل إضافية فعمم إجراء حقوق التولية بفرض ريال بسيط على كل أسرة وإرتفعت حقوق المشيّخ وأصبح مقتصرا على الشيوخ المهمين الذين كسبوا لقب "شيخ المشايخ"، وحق البرنوس الذي إقتصر على شيوخ القبائل الأدنى مرتبة من الشيوخ الكبار وكانت حقوق توليتهم لا تتعدى ريالا واحدا للأسرة الواحدة، وأصبح حق البشماق بالنسبة للقايد يقدر بريالين للأسرة الواحدة مع حصان وقد حددت الحقوق حسب ما إستخلصه جانتي دوبوسي من سجلات البايلك الرسمية للفترة التي سبقت الإحتلال في إقليم دار السلطان فإن قيمة هدية البشماق حددت بـ 38 ريال بوجو أي 68 فرنك بالنسبة لوطن بني خليل و16 ريالا بوجو أي 29.76 فرنكا بالنسبة لبقية الأوطان بإقليم دار السلطان.

وقد ساهم في حق البشماق العديد من موظفي الدولة الذين لهم صلة في النشاط الإقتصادي في الريف[1] وحسب تقديرات حوليات بيليسي التي تعود إلى أواخر العهد العثماني فإن حق البشماق الذي كان يساهم فيه الموظفين الذين كان لهم صلة بالنشاط الإقتصادي بالريف، وقد حددت كما يلي: قائد فندق الزيت 4645 صائمة سنوية، أمين البحارين 464 صائمة، قائد الفحم 300 صائمة .

قدرت ضريبة إسناد منصب قائد الدار قبل إحتلال مدينة قسنطينة بـ: 20.000 بوجو[2]، فمثلا هذا المنصب الذي تولاه محمد بن حيول في 17 أفريل 1828م بقيمة 18.000 بوجو، توجه هذه

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 178-182.

[2] نصر الدين سعيدوني: **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، المرجع السابق**، ص233 .

الضريبة لتغطية نفقات الجيش حيث تكون تحت تصرف قائد الإبل المكلف بهذه الضريبة من 10 إلى 12 شاوشًا يدفعون له وقد كان على كل قيمة إسناد المناصب تؤخذ:

- على كل شبكة أو حمولة حطب جزتين.
- على كل بيع بقرة في السوق 0.05 فرنك من البائع و 0.25 فرنك من المشتري.
- على كل حمولة تمر 0.75 فرنك .
- على كل حمولة التبغ : العشر سواء عينًا أو نقدًا
- على قيمة الزبدة التي تباع في السوق تؤخذ 03 % .
- على كل حمولة من عناب وغبيراء والزيتون0.25 فرنك .
- على كل حمولة من العنب والرمان والليمون والبرتقال0.15 فرنك.
- على كل حمولة من التبن0.25 فرنك .
- يدفع يوميا كل عامل يجلب الماء إذا كان يتم جلبه عن طريق الحمار0.25 فرنك و0.10 فرنك إذا كان يُحمل على ظهر البغل.
- على كل حمولة كبيرة من الزيت تؤخذ 11 لترا ، وعلى كل حمولة صغيرة 5.05 لتر .
- أمين العطارين يدفع سنويا 1650 فرنك للحصول على نبات الشمع و الحرمل .
- أمين الدباغين يدفع سنويا لشيخ البلد 800 فرنك كل سنة للحصول على مكان للذبح خارج المدينة[1].

وهناك موظف خاص يعرف بقائد الليل الذي يقوم بإستخلاص هذه الرسوم بالإضافة إلى استخلاص ما يزيد عن 25 فرنك على كل حمولة بغل عند أبواب المدينة.

أما في بايلك الشرق فقد قام أحمد باي بإحداث رسمًا جمروكيًا على كل المصنوعات التي تصل قسنطينة عن طريق عنابة أو تونس يقدر بـ: 05% على قيمة الأدوات التي يمتلكها المسلمون، و07 % التي تعود ملكيتها لليهود تجبى لحساب البايلك ويقوم عليها موظف خاص يتولى جبايتها، ولكن بعدها تم إلغاء هذا الرسم.

وقد كانت إجراءات جباية حقوق إسناد المناصب حيث تحجز عند أبواب المدن 03 قطع من

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، المرجع السابق**، ص233-237 .

الحطب عن كل حمولة حطب وتعود هذه الأموال إلى خزينة البايلك وليس لمصلحة قائد البلد، ويوفر حق إسناد المناصب 2000 بوجو، كما يلتزم قائد البلد بتقديم للبايلك في كل مرة يخرج فيها الجيش إلى الريف اللوازم منها: الخيام مابين 50 أو 60 خيمة، الحبال، حصائر، الحلفاء ، 16/1 (نصف الثمن) صاع، ملح، التبن والأحزمة.

تقدر قيمة الاشياء المقدمة لفرقة المحلة بـ: 4000 بوجو، والمجموع 24000 بوجو وكل هذه الضرائب تقدم من بايلك الشرق.

كما كانت ضرائب تفرض مقابل إسناد المناصب فنجد أغلب متولوا المناصب الإدارية العليا والموظفين ملزمين بدفع هذه الرسوم مقابل حصولهم على المنصب وكان كل موظف يدفع حسب أهمية المنصب[1]. وتحدد قيمته الضريبة بأهمية المنصب، وتدفع هذه الضرائب عند التنصيب وفي فترات معينة وغالبا ما تكون هذه الضرائب إما على شكل هدايا أو رسوم تمنح للرؤساء أو المسؤوليين التابعين لهم ولعل أهم هذه المناصب هي:

1- آغا الخليفة: يدفع آغا الخليفة لبايلك الشرق عند تنصيبه مبلغ 1000 بوجو ويعرف برسم الإسناد حيث كان الخليفة يعينه لأداء مهمة تحصيل الضرائب في الصحراء والتي كان الخليفة مكلفا بجمعها حيث لا ينتقل الخليفة بنفسه ويرسل آغا الخليفة.

2- قائد الدار: لم يكن يحصل على أية جراية فضلا عن ما يتحصل عليه من الحكور(كراء الأراضي) 16 فرنك على الأراضي التي يتم كراءها للعرب، وكان يتحصل من 50 إلى 100 فرنك مقابل تعيينه للشيخ الذي يكلفه بحراسة أراضي الحكور ومراقبة هذه الأراضي.

3- الخوجة الأول: وهو مكلف بالمحاسبة العامة، يدفع عند تنصيبه ضريبة تقدر بـ:500 فرنك.

4- الخوجة الثاني: مكلف بالمداخيل والنفقات الزراعية، يبلغ مقدار الضريبة عند تنصيبه بـ:300 فرنك.

5- الشاوش: مكلف بمهام الشرطة بالنسبة للعرب ومراقبة الملكيات الزراعية، يدفع مقابل تنصبيه مبلغ 500 فرنك للبايلك.

6- باش حمار: وهو رئيس القائمين على رعاية البغال وهو مكلف بنقل الأموال والودائع إلى دار السلطان، والتي كان الباي يرسلها أو يقدمها للباشا كدنوش، وكان يدفع مقابل حصوله على هذا المنصب

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، المرجع السابق**، ص237-242 .

ضريبة تقدر بـ: 1000 فرنك، وتختلف قيمة هذه الضريبة حسب كل منطقة فمثلا باش حمار مدينة عنابة يدفع مقابل تنصيبه 500 فرنك.

7- الآغا: وهو قائد الحامية التركية بالمقاطعة، ويعين من طرف الباي ويصاحب الآغا الباي في كل حملاته ويستعين بـ: 30 شاوشا الذين يكلفون بمهام الشرطة في الدواوير، كان الآغا يوم تنصيبه يدفع 10.000 بوجو لتوليه هذا المنصب .

8- قائد العواسي: وهو منصب مهم ويسند للأشخاص ذوي المكانة الرفيعة وغلبا ما يمنح للمنتسبين إلى الباي وأقاربه ولا تدفع ضريبة مقابل إسناد هذا المنصب وكان تحت تصرف قائد العواسي كل من الشاوش، الخوجة، والباش مكاحلي والسراج ويتم تعيينهم من قبل الباي .

9- الشاوش: يدفع مقابل تنصيبه 4000 بوجو .

10- الخوجة: يدفع مبلغ 1200 بوجو.

11- باش مكاحلي: وهو رئيس حراس الباي كان يدفع ما بين100 إلى 2000 بوجو.

12- السراج: وهو السايس الأول للباي ومكلف بمراقبة إسطبلات الباي يدفع 800 بوجو.

13- الباش كاتب: وهو الكاتب الأول للباي ووضع تحت تصرفه شاوش و50 فارسا، كان يدفع للبايلك مقابل تنصيبه 5000 بوجو.

14- الكاتب الثاني: وهو الكاتب الثاني للباي يتم تعيينه باقتراح الباش كاتب وهو مكلف بحيوانات البايلك من أغنام وخيل، كان يدفع حقوق تنصيبه 1000 بوجو.

15- الكاتب الصغير: وهو الكاتب الثالث للباي ويعين من طرف هو مكلف بمراقبة السجون، يدفع مقابل تنصيبه 300 بوجو[1].

16- قادة الأوطان: تختلف حقوق رسوم مناصبهم من منطقة إلى أخرى.

❖ رسوم الأسواق

تعتبر الأسواق التجارية موردا هامًا لخزينة البايلك ومراكز لحاميات البايلكات نظرًا لما تعود به هذه الأسواق من أموال، حيث أن السلع عند دخولها إلى الأسواق تفرض عليها هذه الضريبة على كل المنتوجات المعروضة في السوق[2] أو على الإنتاج الفلاحي والذي يباع في الأسواق الأسبوعية أو

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، المرجع السابق**، ص140-273 .

[2] عبد الحميد قرفي : **المرجع السابق**، ص 25.

الموسمية والتي تكون تحت سيطرة البايلك، وتحدد قيمتها نقديا وتؤخذ على البضائع المعروضة في الأسواق أو المعروضة للمبادلة مثل الجلود، الملح، الخشب، الفواكه، الحبوب، الصوف، والزبدة وغيرها من المنتجات، ويتولى جبايتها قائد السوق الذي يعرف بخوجة الرحبة ويحتفظ لنفسه بجزء منها لشراء حق التولية لضمان منصبه.

وهناك عدة أنواع لرسوم الأسواق منها حق العسة أو حق البزرة وهو رسم تلتزم به القبائل البدوية التي تتوجه إلى مناطق التل لصرف إنتاجها الزراعي والحيواني وشراء ما تحتاجه أو لرعي قطعانها بعد موسم الحصاد قبل عودتها إلى الجنوب قبل فصل الخريف، وقُدِر رسم العسة بدورو واحد أي 05 فرنكات على كل حمولة جمل، وقد عادت هذه الضريبة بمقدار كبير لخزينة بايلك التيطري وذلك لتوافد القبائل البدوية على المناطق الشمالية لبايلك التيطري مثل عشائر الأرباع وأولاد مختار وأولاد نايل[1].

❖ ضريبة الفرح أو البشارة

وهي ضريبة تفرض وتقدم عند تولية الباي أو تثبيته في منصبه أو بمناسبة سعيدة[2]، وهي رمز للفرح والإبتهاج، وتكاد أن تكون سنوية[3]، حيث توفر هذه الضريبة لخزينة البايلك ثروات مهمة، فمثلا توفر للبايلك الشرق وحده 20.000 بوجوأو حوالي 36000 بوجو إعتمادًا على تقرير روسو.

وتُفرض كل ستة أشهر[4] حيث يرسل الباي من قِبَلِه وبتكليف منه خليفته لتقديم الهدايا لباشا الجزائر، وغالبا ما يكون الباي في هذا الوقت عرضة للعزل أو الاستبدال بشخص آخر يرسل حالا إلى قسنطينة، ولكن عندما يتحصل الخليفة من الباشا على منصبه يرسل رسولا على عجالة بنقل الخبر، بحيث يصل إلى المدينة في مدة يومين، وعندها يشاع الخبر في البايلك، وتقدم القبائل العربية بهذه المناسبة رسمًا محددًا الذي يعرف بالبشارة، وكذلك عندما يتم الإخبار بولادة طفل جديد للباي[5]، كما يحظى الباي بهدايا أخرى

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 182-183 .

[2] فاطمة الزهراء سيدهم: **المرجع السابق**، ص25.

[3] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العثماني 1792-1830م، المرجع السابق**، ص93.

[4] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق**، ص136.

[5] نصر الدين سعيدوني: **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، المرجع السابق**، ص 238-239.

في المناسبات السعيدة والتي يقدمها الرعية تعبيرًا منهم بفرحتهم بالباي أو ما يحصل عليه أو من خلال ترقيته وتقدم له كهدية جماعية للباي عند تعيينه[1].

❖ ضريبة ضيفة دار الباي أو ضيفة دار السلطان

وهي ضريبة تفرض على سكان المدن وتؤخذ ضريبة ضيفة دار الباي من سكان المدن التي ليس بها نوبة معسكرة وتتراوح قيمتها مابين 800 إلى 2000 ريال، بالإضافة إلى 14 حصان، أما ضريبة ضيفة دار السلطان فهي تقدم للأغا عن طريق شيخ البلد بمناسبة إستبدال الحامية المعسكرة في المدينة، وتختلف من مدينة إلى أخرى أما في المدن الرئيسية فتبلغ قيمتها مثلاً في بايلك التيطري 3000 بوجو، بينما في المدن متوسطة الأهمية مثل دلس فهي لا تتجاوز 350 بوجو[2]، وهي تقدم كل 06 أشهر وتوفر لخزينة بايلك التيطري وحدها 248.000 بوجو سنويًا[3].

❖ الضرائب المفروضة على اليهود والنصارى

تعود أصولها إلى الجزية المفروضة على اليهود والنصارى وهم أهل الذمة القاطنين في البلاد الإسلامية(أنظر: الملحق رقم: 02)، مقابل حماية المسلمين لهم وحماية أمنهم وحماية معتقداتهم، ويتولى أمين جماعة أهل الذمة بدفعها نيابة عن أفراد هذه الطوائف وتقدر بقرش واحد لكل فرد[4].

ولكن مع الترضيات التي كان أغنياء اليهود يدفعونها من أجل كسب الامتيازات التجارية أضافت إلى خزينة الدولة مبالغ مالية لا تقل في مدينة الجزائر وحدها عن 500 بدقة شيك أسبوعيا، وقد تصل في بعض الأحيان إلى 1000 بدقة شيك[5].

كانت هناك ضريبة تعرف بضريبة اليهود يقوم عليها مقدم أو رئيس اليهود يختار من طرف الطائفة اليهودية ويسمى من طرف الباي الذي يدفع له هذا المقدم لتعيينه 500 بوجو ولمقدم اليهود هذه الجراية الشهرية تقدر بـ: 10 بوجو يقوم بدفعها أهل ديانته والتي تقتطع من أموالهم.

---

[1] عبد الحميد قرفي: **المرجع السابق**، ص 25.

[2] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني**، **المرجع السابق**، ص 144.

[3] فاطمة الزهراء سيدهم: **المرجع السابق**، ص25.

[4] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**، **المرجع السابق**، ص 100.

[5] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني**، **المرجع السابق**، ص145.

يكلف الباي المقدم بجمع الضرائب والأشياء منهم وهي:

- 100 سترة من الصوف سنويا للسياس أو المكلفين بالخيل .
- 55 سترة من الصوف سنويا للخذواجية المكلفين بأدوات الجيش .
- 40 سترة من الصوف سنويا للسراجة بنصب الخيام وحمل الخشب والماء عند خروج المحلة .
- 40 سترة من الصوف سنويا للساقية وهم حاملوا الماء للجيش .
- 20 سترة من الصوف سنويا للكومانجية المكلفين بتوفير الأقوات للمحلة .
- 20 سترة من الصوف سنويا للزمران المكلفين بنصب خيام الباي وحاشيته .

كما يوفرون أيضا سترة لكل خادم للخليفة ولخوجة وقائد العواسي، ويوفرون لكل خيمة من خيام المحلة حينما تخرج منشفتان وسكين وصحنين من الخشب. ويلتزمون أيضا بتوفير الخيام للمحلة ويقدمون للآشي باشي (طباخ الباي) وللقائد كل المستلزمات الضرورية لمائدة الباي أثناء المحلة بالإضافة إلى خياطة ملابس الباي وحريمه مجانا، وتكلفة اللوازم كانت تقدر بـ: 5000 بوجو كما كانت تفرض عليهم ضرائب غير إعتيادية[1]

❖ الضرائب المفروضة على النقابات المهنية والدكاكين التجارية .

حيث تفرض على النقابات المهنية والدكاكين ضرائب تعود إلى الخزينة(أنظر: الملحق رقم: 03)، ويتولى أمناء النقابات بجمعها، والتي تزويد موظفي البايلك بمواد مصنوعة من طرف الصناع مجانًا مثل الأسلحة والسروج والألجمة[2]، وتقدر كل ضريبة على الدكان ب:30 سنتيما والحانات والتي هي نوع من المحَلات التجارية، وكل صاحب حانة ملزم بدفع 02 دورو إسباني شهريًا حوالي 30 فرنك، وبوجو واحد حوالي 06 فرنكات عن كل برميل خمر يتم بيعه[3]

❖ ضرائب أنظمة التعامل التجاري

وتتعدد أنواع هذه الضرائب بتعدد التعامل التجاري، فتكون من حقوق الجمارك ورسوم المكس على

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، المرجع السابق**، ص 239-240.

[2] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792- 1830، المرجع السابق**، ص101.

[3] نصرالدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 146.

الأسواق، وحقوق الجمارك التي يتقاضاها قائد المرسى والترجمان وبعض القباطنة منها حق التوقف بالموانئ الجزائرية والتي تقدر بـ: 20 قرشا للسفن الجزائرية أو العثمانية، أما السفن اليهودية والنصرانية فإنها تدفع 40 قرشا والتي تنتمي إلى الدول المسيحية المسالمة، أما الدول المعادية فإنها تدفع 80 قرشا، كما تفرض الضرائب على السلع والبضائع المستوردة أو المصدرة عبر السفن، وقد حددت قيمتها بـ:12.5 %على الواردات و02 % على الصادرات لكن هذه النسب غير ثابتة في كل المناسبات فمثلا الواردات العثمانية لا تتجاوز نسبتها 04% بينما صادرات البلاد فرض عليها نسبة الضرائب 10% والذي أمر به عمر باشا في فيفري 1817م، بالإضافة إلى المبالغ التي تدفعها السفن مقابل استرشادها بفنار المرسى وهي 12 فرنك لكل سفينة التي تمنحها للرياس المستأجرين لمصاحبة السفن العاملة بين المراسي الجزائرية وهي 10 سكات جزائرية للمترجمين الملحقين بالسفن الراسية بالميناء وهي 03 سكات محبوب إضافة إلى الهدايا التي يحصل عليها قائد المرسى مثل هدية حق البشماق والتي قُدرت بـ: 04 ريالات والتي تقدم له عند زيارته للسفن الأجنبية وإستقباله لقباطنتها[1].

بعد دخول السلع إلى الموانئ الجزائرية والأسواق يقوم قائد السوق بإستخلاص الضرائب منها وتنظيم جبايتها، فكل سلعة لها موظف خاص بها لراقبة دخولها إلى السوق وخروجها من أسواق المدن ويأخذ ما يترتب عليها من رسوم المكس فمثلا قنطار الكتان الصغير رسمه 25 درهما وحمل التمر يدفع صاحبه 25 درهما والزيتون 50 درهما وقنطار الأرز يستخلص عليه 20 درهما، كما أن القوافل الداخلية كانت عليها دفع ضرائب مثل قوافل تلمسان التي تدفع على كل حمولة دينار واحد.

وإن المتمعن في إجراءات وقوانين الجمركة في تلك الفترة يجدها إجراءات وقوانين بسيطة فلا يهتم هذا النظام بإعطاء أولوية للحمولات بقدر ما يعطي إهتماما لحماية الجمركية وإعطاء إمتيازات للسفن التي تتمتع بالحماية الجزائرية[2]، وذلك من أجل تجسيد سيادة الدولة على محيطها، لكنه كان معرضا دائما لجملة من التغيرات التي كانت الدول الأجنبية تفرضها عليه للتخلص من الرسوم التي كانت تفرض على السلع الأوربية الواردة والتي كانت تفرض على الواردات بهدف إكتساح الأسواق الجزائرية، حيث إستطاعت إنجلترا بعد 1792 أن تحصل على تخفيض في رسوم على سلعها التي تدخل المراسي

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 102.

[2] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق**، ص146-147.

الجزائرية بنسبة 05 % وحصلت الشركة الفرنسية "شركة إفريقيا" المتمركزة بحصن الجزائر من الإعفاء من دفع رسوم سفينتين كل سنة[1]

❖ غنائم وأرباح الجهاد البحري .

تعتبر الجهاد البحري وما يدره من أرباح وغنائم مصدرا مهما لخزينة البايلك وثروتها وعاملا مهما في حركية الإقتصاد الجزائري في تلك الفترة وخاصة مدينة الجزائر(أنظر: الملحق رقم: 04)، وتدر بأرباح بحصص تتراوح بين السُبع والعُشر وتحظى بـ: 12% من أسعار السفن المحتجزة وتقوم بمصادرة الأسلحة في جهادها باعتبارها حرب الغنائم المشروعة، كما تستفيد بغنائم مقابل إفتداء الأسرى الأوربيين، وقد تناقص دور الجهاد البحري أواخر العهد العثماني على غرار الفترات السابقة وتقلصت عوائده، لكن هذا لا ينفي وجود فترة إزدهار لحركة الجهاد البحر وذلك يعود إلى رياس البحر المشهورين مثل الرايس حميدو في السنوات الأولى في القرن 19، بالإضافة إلى الظروف الخارجية الملائمة، وقد عادت هذه الحركة بقسط وافر من الأموال والتي ساهم في القضاء على نقص التي كانت تعاني منه خزينة البايلك بين سنتي 1805 و 1815م والتي بلغت الأرباح 8 ملايين فرنك

تعتبر حملة اللورد إكسموث 1816م الحد الفاصل لحركة الجهاد البحري وبذلك نقص في النشاط الإقتصادي وتحطيم السفن إطلاق سراح الأسرى والذي قدر عددهم بـ: 1.606أسير[2]، بالإضافة إلى عجز آخر هو مشاركة السفن الجزائرية في معركة نافرين 1827م وما نتج عنها من تحطيم السفن التجارية وبذلك تراجعت التجارة البحرية، ثم جاء الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827 والتي تعتبر ضربة قاسية للإقتصاد الجزائري في تلك الفترة وتدهور أرباح الجهاد البحري .

وترجح بعض المراجع تقديرات عن غنائم الجهاد البحري أنها قد وصلت في سنة 1812م إلى 2136675 فرنك[3] وفي السنة التي قبلها لم تصل إلى ربع هذا المبلغ وفي سنة 1813م لم تصل إلى

---

[1] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق**، ص148- 149.

[2] نصر الين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 106-107.

[3] محفوظ السماتي: **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**، ترجمة: محمد الصغير بناني وعبد النور بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر،2007، ص 83.

العشر وفي سنة 1811م لم يعتقل من العبيد سوى شخص واحد أما في سنة 1801 جُلب أربع غنائم بحرية وفي سنة 1803 جُلبت غنيمة واحدة[1]

❖ الإتاوات والهدايا

وهي ترضيات يقدمها قناصل الدول الأوربية والأمريكية لدايات الجزائر(أنظر: الملحق رقم: 05) لكن تراجع دورها مع تراجع سيطرتها ودور الجزائر في البحر المتوسط، حيث كانت كتب الرحالة الأوربيين ومراسلات القناصل وسجلات الدولة الجزائرية تشهد على دور هذه الإتاوات ومساهمتها في خزينة البايلك، حيث تعددت أنواع الهدايا والإتاوات، لكن مع تراجع الجزائر أواخر عهدها تراجعت هذه الإتاوات ولم تعد هذه الإلتزامات المالية تساهم في دخل الخزينة، وتقلصت لتصبح ترضيات مالية تقدمها الدول الكبرى مقابل إطلاق الحرية للملاحة وإحتكار الإمتيازات التجارية، وقد أدى هذا الوضع التي آلت إليه الإيالة الجزائرية إلى إنكماش الأسطول الجزائري وعدم الإستقرار الداخلي أواخر عهدها، وظهور فكرة التبادل التجاري الحر والحق الأوربي وإستعمالها القوة والتظاهر بها مثل فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، مما نجم عنه تضائل موراد الإتاوات وأصبح متوسط الإتاوات لا يتجاوز 125 ألف فرنك سنويا أغلبها موارد استهلاكية[2]

❖ الضرائب والرسوم المفروضة على ممارسة المهن

يتولى الإشراف على كل مهنة أو حرفة أمين أو رئيس مكلف بإستخلاص الرسوم من أعضاء النقابات الحرفية التي يشرف عليها، تعرف هذه الرسوم ب "الضراب" تقدر قيمته مابين نصف بوجو أو بوجو واحد شهريا على كل الدكاكين أو المحلات حسب الحرفة التي تمارس فيه، ففي كل شهر يقدم الأمناء حساباتهم لقائد الدار الذي يودعها في الخزينة، وتصرف أموال هذه الضريبة لسد نفقات الحاميات والتي تتمركز في المدن منها تبسة وبسكرة وزمورة وعنابة وبجاية وجيجل[3]، بالإضافة إلى رسوم الحرف فإن الأمناء يتسلمون لفائدتهم الخاصة رسما بسيطا من أصحاب الدكاكين كما يدفع الأمناء مبلغا سنويا للبايليك .

---

[1] محفوظ السماتي: **المرجع السابق**، ص 83.

[2] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**، **المرجع السابق**، ص107- 108.

[3] نصر الدين سعيدوني: **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي**، **المرجع السابق**، ص 228.

الفصل الثالث: التنظيم الإداري لجباية الضرائب .

المبحث الأول : النظام الإداري

المبحث الثاني : نظام المحلة

المبحث الثالث : *رحلة الدنوش*

الفصل الثالث: التنظيم الإداري لجباية الضرائب .

لقد تنوعت الضرائب العثمانية في الجزائر فتنوع معها نظامها الجبائي، ومع إنتشار السكان وتوسعهم في شرق البلاد وغربها شمالها وجنوبها توسع معها النظام الجبائي لهذه الضرائب، حيث أن قاعدة هذا النظام الجبائي تستند على ما تركه السلف قبلهم من الدول السابقة للوجود العثماني، وأولت الإدارة العثمانية إهتماما بالضرائب وذلك نظرًا لأهمية هذا المورد وما يوفره من أموال للخزينة، ومع إستحالة ضبط كل المداخيل والإنتاج وتظهر أن عمليات الجباية لم تكن بشكل فعلي ومحكم في كل المناطق، غير أننا نجدها متحكمة في نظامها الضريبي في المناطق التي تخضع لها بصفة مباشرة .

إن الإدارة العثمانية للضرائب كانت تضبط بإحكام وتدار من طرف السلطة المركزية وبترتيبات متنوعة وكانت تتبع نظاما إداريا وسلما هرميا إبتداءًا من الداي ثم إلى الباي كل حسب بايلكه ثم الخلفاء والقياد وصولا إلى شيوخ القبائل، ويساعدهم في ذلك موظفون وجباة، وكلها تساهم في الحملة الكبرى لجمع الضرائب في مواسم جني المحاصيل وهذه الحملة التي تعرف بالمحلة لجمع الضرائب، إضافة إلى رحلة الدنوش .

المبحث الأول: النظام الإداري

كان للقائمين على النظام الضريبي والجباة علاقات مع موظفي البايلك، سواء كانت الجباية في المدن أو في الأرياف، كما كان للزعامات المحلية دور في جباية الضرائب ويخول لزعماء القبائل جباية الضرائب. ولعل أهم طرق جباية الضرائب منها :

- جباية العشور

يتولى جباية العشور قائد العشور حيث يخرج في جولة في الأوطان التي يتولاها وعلى القبائل، ويساعده القياد والشيوخ، ويتم فيها تقدير وإحصاء عدد السكات والمساحات المزروعة من طرف الدواوير المختلفة[1]، ويقوم الفلاحون بتقديم العشور في فترة جنيه وفي نفس الوقت يقوم قائد العشور بإحصاءه، كما كان شيوخ القبائل ملزمين بإحصاء عدد السكات، وبعد إحصاءها تدون وتسلم نسخة صحيحة من "التذكرة" أو الجريدة إلى جابي العشور، وإعتمادًا على هذا الإحصاء يتم جباية العشور، وكان قائد العشور

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 113 .

عند خروجه للجباية يخرج معه السراجة والعزارة[*]الذين يخرجون بأمر من خوجة الخيل وبعض المخازنية، كما أنه يتم معرفة وإحصاء المحصول الزراعي بالإعتماد على الوشايات من قبل بعض الأشخاص، وكان قائد العشور ومساعديه وبمتابعة من الجنود يتم جباية العشور في وقتها المحدد ويقوم القايد بتفقد المحصول ويسلم للفلاحين وصلاً أو شهادة دفع المسلمة له من قايد المرسى عن طريق فرسان الباي الذين يجمعونه ويحملونه إلى المرسى الكبير، ويذكر حمدان بن عثمان خوجة أنه " ... وعندما يأتي السكان بمقادير رسومهم، فإن القابض يسلم مقابل ذلك وصلاً ..."[1]

وقد كانت تنظيمات صالح باي لها الأثر الأكبر حيث تم العمل بها حتى إستيلاء الفرنسيين على الجزائر وقد أقام نظاما ضريبيا ملائم مع أوضاع البايلك حيث قسم بايلك الشرق إلى قسمين شرقي وغربي يفصلهما وادي الحمام، ويخضع كل قسم إلى قائد جبري الذي يأخذ العشور الجوابرية ويكون تابعا لقائد الدار، ويقوم قائد جبري يقوم بجولتين في قطاعه الأولى تكون في الخريف والثانية عند نهاية موسم الحصاد لتعيينه وتقدير ما يتوجب عليه من ضرائب وبحضور قائد القبيلة وقائد الدار والفلاح ويستعينون بالحملات العسكرية لتسهيل عملية الجباية، بالإضافة إلى عملية هالة التبجيل والتعظيم لإدارة الباي وذلك لتخويف الرعية والممتنعين.

إن نظام الجباية الذي كان يخضع لها العشور لم يكن يطبق حسب ما نص عليه الشرع الحنيف، بل إن الحكام جنحوا إلى تطبيق نظام العرف الذي كان متداولاً مثل نظام الزويجة ويتم تحديده مسبقا، أما التقديرات كما ذكرنا سابقا تكون من إختصاص قايد العشور (قايد جبري) وخوجة المعونة الذي يتولى مهمة توفير المخازن التي يتم فيها إيداع العشور[2].

إضافة إلى هؤلاء الموظفين يضاف إليهم القياد الإداريين المنتشرين على رأس المجموعات القبلية ويقومون باستخلاص الضرائب ومراقبة الأسواق وإحلال الأمن ويعملون على فض النزاعات والمشاجرات التي تكون بين القبائل كما توكل إلى قايد العشور مهام أخرى منها رسوم الأسواق التي تفرض على

---

[*] السراجة والعزارة: يتولى السراجة حمل السروج التي توضع على ظهر الحصان، أما العزارة وهم الذين يقومون بتسييس الخيول وترويضها.

[1] حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق: العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص144 .

[2] فاطمة الزهراء سيدهم: **المرجع السابق**، ص23.

البضائع المعروضة في السوق، ومقابل هذه المهام يأخذ عائد يعرف بحق الزمام، مع علاوة مالية من الخزينة تقدر بـ:300 ريال بوجو سنويا وبعض الخدمات وهذا مما سمح لمن يتولى هذه المهمة بشراء الأراضي والأملاك [1]

➢ جباية الزكاة

وتتم عملية جباية الزكاة بعد خروج قياد الأوطان بمعية فرسان المخزن وبمساعدة شيوخ القبائل، ويتم إحصاء الماشية ليتم بعدها تحديد نصيب الزكاة، وكان شيوخ الفرق يقومون بإحصاء المواشي إعتمادًا على تصريحات الموّالين، كما يلجأ إلى التجسس على الموّالين(المالكين) من طرف أحد أفراد القبيلة من أجل معرفة عدد المواشي ليتم الإستشهاد به أمام القاضي.

يتم دفع الزكاة على كل دوار بشكل جماعي ومشترك بالتشاور مع شيخ الدوار وأفراده، وعند الأوبئة ونقص في رؤوس المواشي يتم تأخير عملية جباية الضريبة إلى سنة أخرى وهو ما يدعى بـ "السلف".

وعندما يتم تحصيلها تؤخذ تلك الزكاة إلى مراكز البايلك حيث تباع برعاية أعوان بيت المال، أو عمال الخزينة في المزاد العمومي ثم تنقل هذه الأموال إلى الباي ثم إلى الداي.

➢ جباية المعونة والغرامة

يقوم صبايحية الباي الذين يتبعونه في خرجاته حيث يرسلهم لإستلام ضريبة الغرامة التي تفرض على القبائل بقيادة قايد الدار.

وكانت ضريبة المعونة تجبى كما يجبى العشور ويقوم بجبايته خوجة المعونة وتودع في مخزن الزرع أو في دار المعونة، وكان الجباة يجبون بالطرق نفسها مع مختلف الضرائب حيث يتعاملون مع شيوخ قبائل الرعية الذين بدورهم يتولون جمع الضرائب، وضبط سجلات الضرائب الخاصة بأسماء القبائل والأفراد[2].

كانت ضريبة المعونة في بايلك التيطري يصنع منها بشماط وبرغل العسكر وتدفع بصفة دورية كل شهرين[3]، ويتولى عملية إحصاءها قياد القبائل بمساعدة فرسان المخزن لتعداد الزويجات المهيئة للزراعة.

---

[1] فلة القشاعي المولودة موساوي: **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837**، رسالة ماجستر، تخصص تاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1989- 1990، ص 57-58.

[2] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 216.

[3] عمر خرفوش: **الإدارة الجزائرية في العهد العثماني الإدارة المركزية نموذجا**، رسالة الماجستير، تخصص تاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزئر، الجزائر، 2008- 2009، ص 94 .

➢ أما الموظفون الذين يعملون على جباية الضرائب وفق النظام الإداري فهم:

✓ الدفتردار: وهو المسؤول الأول عن التنظيمات المالية والجبائية وعن تحصيل الأموال الضريبية، كما يتولى الإشراف على مصالح التحرير وتنظيم الشؤون الإدارية، وقد حرصت الإدارة العثمانية على أن يتولى هذا المنصب بالجزائر موظف من طائفة الكراغلة[1]

✓ الباي: وهو الحاكم الأول للبايلك فهو يسهر على ما يتم إستخلاصه من الضرائب، ويساعده آغا الدائرة والذي يماثل خوجة الخيل بالجزائر وكانت من بين مهامه حفظ الأمن والتحكم في السكان وإستخلاص ما توجب على القبائل من مطالب[2]، ويقدم للسلطة المركزية الضرائب المتحصل عليها والهدايا التي تشكل أهم عوائد البايلك[3].

✓ الخليفة: وهو نائب الباي وأهم مهمة له هو حمل حصيلة الضرائب إلى بايلك دار السلطان ومقر السلطة المركزية، وذلك مرتين في السنة(في الخريف والربيع)، كما توكل له مهمة قيادة القوات التي تقوم بجباية الضرائب، ويخلف الباي أثناء رحلته إلى مدينة الجزائر، وعادة يكون هذا المنصب لأحد أقارب الباي[4].

✓ شيخ البلد: وهو موظف مدني يشرف على النقابات المهنية والطوائف السكانية، وله علاقة بأمناء المهن ويستلم الضرائب والرسوم منهم ليودعها في الخزينة كل شهرين[5]، كما يعتبر هيئة إدارية محلية بالمدينة ومن بين مهامه مراقبة الحمامات وبيوت الدعارة وشرطة المدينة والإشراف على النقابات المهنية وكان شيخ البلد يُتبَع كغيره من الموظفين الحضريين إلى سلطة الخزناجي.

كما يتولى شيخ البلد بجمع الضرائب المفروضة على الحوانيت، ومراقبة الجماعات المهنية ويساعده كاتب مزود بسجل خاص لقبض الرسوم المفروضة على الحوانيت، والتي تدفع كل شهرين إلى خزينة البايلك بعد إقتطاع حقوقه، كما يلتزم بدفع 500 صايمة المعروف بحق البشماق وذلك مقابل حصوله على منصبه.

---

(1) وليام شالر: **مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، تعريب: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ص 58.

(2) فلة قشاعي مولودة موساوي: **المرجع السابق**، ص 55-56 .

(3) حنيفي هلايلي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص148.

(4) Abdeljalil Temimi: **Le beylik de Constantine Hadj Ahmed 1830-1837**, Publication de la Revue d'Histoire Maghrébine, vol 01, 1971, p07.

(5) حنيفي هلايلي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص193.

✓ الأمناء: وهم رؤساء الجماعات الحرفية والجماعات البرانية التي تقيم بالجزائر، ويساعدهم موظفون في مختلف الهيئات منهم الخوجات المكلفين بعملية الرقابة وقبض الرسوم والعدادون الذين يشرفون على الحسابات المالية والشواش، كما تتولى هذه الهيئة تنظيم التجارة بالحوانيت وعمل الجماعات المهنية، ودفع الرسوم والضرائب المفروضة عليها للدولة، ويكلف الأمناء بجمع الضرائب الإستثنائية لتمويل المستلزمات العسكرية [1].

✓ شيخ الدار: وهو موظف بالمخزن يرأس المدينة ويعمل على إقرار الأمن وما يتعلق بالشرطة، إضافة إلى إدارة مداخيل المدينة البايلكية من أراضي العزل، ويشرف على قائد الباب الذي يتولى تحصيل الرسوم من السلع التي تدخل المدينة وتباع بالأسواق.

✓ الآغا: وهو قائد الفرسان، ويتولى إدارة 39 قبيلة ويحصل منها على ضريبة البشارة والفرح وحقوق تعيين الشيوخ[2].

✓ القايد: يشغل منصب حاكم مقاطعة إدارية ويضم عدد من الدواوير، وقد تولى هذا المنصب في غالب الأحيان العناصر التركية، وهذه الوظيفة متواجدة قبل التواجد العثماني، وقد كان القايد يتمتع بصلاحيات إدارية وعسكرية، فهو يتولى قيادة الجنود الأتراك، ويتولى عملية الجباية فيأخذ الرسوم الجمركية على كل السلع والمواد التي تدخل الميناء، كما يقوم بجمع الضرائب التي تفرض على المناطق الداخلية، وكان مقابل حصوله على منصبه يدفع مبلغ 50.000 ريال للبايلك، ومن مهامه إحصاء الفلاحين المالكين للمحاريث ويسلم منها نسخة لقايد العشور الذي يقوم بدوره بجمع الضرائب مع إعطاء وصل لكل فرد[3].

كما يتولى القياد بالإشراف على المجموعات القبلية بالأرياف والنظر في شؤونها وإقرار الأمن وجمع الضرائب المتوجبة على السكان وذلك بالرجوع إلى شيوخ وزعماء القبائل[4].

---

[1] عمر خرفوش: **المرجع السابق**، ص 188-191 .

[2] أحمد سيساوي: **البعد البايليكي في المشاريع السياسية الإستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871م**، أطروحة الدكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013- 2014، ص34.

[3] عمر خرفوش: **المرجع السابق**، ص 197-198 .

[4] فلة قشاعي مولودة موساوي: **المرجع السابق**، ص 56 .

وقد كان القياد يساعدهم في مهامهم فرق صغيرة من الفرسان التابعين لقبائل المخزن، ولا يتجاوز عددهم 08 أفراد[1] ويعملون على تأمين تحصيل الضرائب التي تعود للدولة والقيام بمراقبة الأسواق، كما

كان للقياد صلاحيات قضائية تتمثل في حل المشاجرات والجنايات وفرض الغرامات

ولم يكن هناك وسطاء رسميون بين الباي وقياد القبائل الخاضعة للأتراك أو المشايخ الذين تحالفوا معهم، رغم وجود خليفة الباي لكنه كان شخصًا غير مهم، ويتمثل دوره في حمل محصول الضرائب إلى عاصمة الحكم[2].

✓ الشيوخ: يتولى الشيوخ القبائل إدارة مصالح القبائل الجبلية والعشائر البدوية ويختص كل شيخ بدوار أو عرش أو دشرة حيث تتعايش العائلات في المنازل الريفية البسيطة، وتزداد سلطة ونفوذ شيوخ القبائل بإزدياد نفوذه على عدد القبائل فيكون له تعامل مباشر مع الباي أو خليفته ولا يكون ملزما بالرجوع إلى القياد أو الحاكم، ويقوم شيوخ القبائل بنفس المهام التي يقوم بها القياد من جباية الضرائب وتحديد مقاديرها وإستخلاصها ومراقبة المحاصيل وعدد القطعان، وقد كان لشيوخ القبائل الأثر الفعال والوسيلة الناجعة في فعالية الجهاز الضريبي وتقدير المحاصيل وما توجب عليها من ضرائب وإستخلاص ما يفرض منها على القبائل فهم يد السلطة وعينها في الأرياف وبديل البايلك في عجزه وتراجع موظفيه نظرًا لإرتباطهم الوثيق بالأرياف وإحتكاكهم بالأهالي وسمعتهم والمكانة التي يحتلونها، بالإضافة إلى نفوذ العائلات التي ينتسبون إليها[3]، ويتم إستخلاص الضرائب المحددة فيقوم شيوخ الدوابر بدفع الضرائب إلى شيوخ القبائل وهم بدورهم يدفعونها إلى القياد.

المبحث الثاني: نظام المحلة

المحلة: وهو مجموعة من الجند ترسل من بايلك دار السلطان إلى عواصم البياليك الثلاث بايلك الشرق وعاصمته قسنطينة وبايلك التيطري عاصمته المدية وبايلك الغرب وعاصمته وهران، وبعد إنتهاء مهامِها

---

[1] عمر خرفوش: **المرجع السابق**، ص 198 .

[2] مبارك بن محمد الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم وتصحيح: محمد الميلي، الجزء 03، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د س، ص299.

[3] فلة قشاعي مولودة موساوي: **المرجع السابق**، ص58-59 .

ترجع إلى مدينة الجزائر ليلتحق بالثكنات العسكرية[1]. ولها خط سير لهذه المحلات(أنظر: الملحق رقم:06) للوصول إلى مواطن القبائل، والذي ينطلق من مركز المقاطعات(البايليك) وتلتحق بالمحلة قوات خاصة من مركز السلطة وتتوغل في الداخل عبر القبائل التي تخضع لنظام المحلة، وتستخدم نظام فرق الجنود (اليولداش) المدعمين بفرسان المخزن[2]، كما تساعدها بعض القبائل والأسر فمثلا في بايلك الشرق تدعم أسرة إبن قانة قوات المحلة بـ: 900 رجل من المشاة و1210 رجل من الفرسان، وتعتبر هذه الأسرة من الأسر الأكثر نفوذا في بايلك الشرق[3].

ومن الأموال التي تتولاها المحلة هي جباية أموال الزكاة وغيرها من أنواع الضرائب من القرى والقبائل ويتحمل الأهالي نفقات إطعامها ومصاريفها[4]، وهذا لا يعني أن كل الأهالي تتحمل نفقاتها بل كانت هناك من القبائل من لا تدفع الضرائب[5]، وتعتبر المحلة من أهم المؤسسات الإدارية والرئيسية في تأمين وجباية الضرائب.

كانت المحلة في الجزائر إبان التواجد العثماني تعمل على مبدأ الإقطاع الحربي حيث يتحصل بايات السناجق من الباشا على فرق عسكرية يتراوح عدد أفرادها إلى 600 إنكشاري[*]، يقومون بحملات

---

[1] أرزقي شويتام: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص 19.

[2] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 194.

[3] feraud chrles: **Le Sahara de Constantine notes et souvenirs**, Adolphe Jourdan librare editeur, Alger, 1881, p308.

[4] مؤيد محمود حمد الشمهداني، رشيد رمضان سلوان: "**أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م**"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 05 ، العدد 16، د د ن، بغداد، 2013، ص 422-423 .

[5] عبد المنعم إبراهيم الجميعي: "**موسوعة الثقافة التاريخية والحضارية**"، الدولة العثمانية والمغرب العربي، العدد 12، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص21.

[*] الإنكشارية: كلمة "الإنكشارية" هي جمع لكلمة "إنكشاري" وهي عبارة تركية تتكون من كلمتين "يني" وتعني الجديد و"جيرى" وتعني النظام، وتعني الكلمة ككل النظام الجديد "يني جيري" وأطلق على نظام الجديد الذي أحدثة السلطان أورخان ثاني سلاطين آل عثمان 1326- 1362 وبتوجيه من أخيه الأكبر ووزيره الذي إقترح عليه تكوين جيش نظامي إعتمادا على خمس غنائم الدولة من فتوحاتها بالبلاد الأوربية، وقد تكونت فرق النظام العسكري الجديد بفضل عملية الدفشرمة أو الدوشرمة وهي عملية جمع الصبية المسيحيين وتربيتهم تربية عسكرية إسلامية بعيد عن أهلهم ووطنهم، ولا يعرفون أبًا غير السلطان ولا حرفة غير الجهاد في سبيل الله ويطلق عليهم "عجمي أوغلان" أي الصبية الأجانب ويجمع هؤلاء الصبية من الدول الأوربية الخاضعة للدولة العثمانية وتخرجت أول دفعة من النظام الإنكشاري سنة 1335 م=

عسكرية في المناطق التي تطالها سلطة الباي والتي لم تصلها للحصول على الضريبة فيحصلون على أموال طائلة منها ما يأخذه الباشا وقائد المحلة والباقي من الغنائم فهو يحق لهم الإحتفاظ به.

وللمحلة تنظيمها الخاص حيث يقوم الداي بتعيين قادتها وهما الآغا والكاهية (نائب الآغا) ويعيّن فردان من الشواش من أجل تنفيذ أوامرهما كما يعين لها قاضيا، وكان وكيل خرج الخيمة يتولى الخدمات من مؤونة وعناية بأفراد الخيمة، وقد كان للمحلة ديوان والذي يقوم بإدارتها، ويجتمع هذا الديوان كلما دعى الأمر لذلك للنظر في القضايا وما تواجهه المحلة، وكان الداي يعين أحد الخوجات للإعتناء بالدفتر الذي يسجل فيه أسماء الفرق والقبائل المعنية بخروج المحلة ويحتوي أيضا على القيم والمقادير المالية المفروضة عليهم.

كما كان للداي الحق في تأسيس المحلة وتعيين وتسجيل الجنود الملزمين بأداء المهام داخل المحلة، ويساعده في ذلك كاتبه الأول، ويقوم بتزويد المحلة بالعتاد العسكري والمؤونة والذخيرة وغيرها، أما مصاريف المحلة فتقتطع من أجور الجنود المسجلين فيها، ويوكل لكل محلة موظفين ماليين من مسؤولي الخزينة وجباة الضرائب[1]

كانت المحلة تخرج بأمر من الأغا من دار السلطان وتكون بقيادة الباي أو خليفته من البياليك الثلاث، حيث يتولى قيادة المحلة الآغا الذي يساعده في مهامه البولوك باشي[*] وأوده باشي[**] والخوجة وشاوشان والسقي باشي والعشي باشي ووكيل الخرج وكل هؤلاء يشكلون ديوان العسكر و17 يولداشا، ويساعده بعض الأهالي في الإعتناء بالدواب وحمل الأمتعة ومستلزمات الغذاء وكل واحد منهم يأخذ راتبه

=وباركها الشيخ "بقطاش" أو "حاجي بقطاش" ودعى لهم بالنصر وأطلق إسم "يني جيري" وقد حورت هذه العبارة أثناء تداولها في الدول العربية المنطوية تحت لواء الدولة العثمانية إلى "إنكشاري" ويعتبر الجيش الإنكشاري أقوى التنظيمات وأكثرها تماسكا. أنظر: (جميلة معاشي: **المرجع السابق**، ص 03-06).

[1] عمر خرفوش: **المرجع السابق**، ص 54-55 .

[*] البولوك باشي: وهو بمثابة النقيب وهو رئيس فرقة، أنظر: (أرزقي شويتام : **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830، المرجع السابق**، ص18 .)

[**] أوده باشي: وهو بمثابة الملازم الأول وهو مسؤول عن فرقة عسكرية التي يتراوح عددها مابين 20 جنديا والأوده باللغة العثمانية تعني الغرفة، أو المرقد الخاص بالجنود، أنظر: (أرزقي شويتام : **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830، المرجع السابق**، ص 18.).

من الضرائب المستخلصة إضافة إلى الهدايا من الباي، وفي حالة بقاء المحلة أكثر من المدة المحددة فإن الباي يقع على عاتقه مصاريف المحلة، وتختلف مدة بقاء المحلة في الأرياف فمثلا في بايلك الشرق تدوم جولتها لمدة 06 أشهر[1]، أما محلة الغرب فتدوم لمدة 04 أشهر ونصف، أما محلة التيطري فلا تستغرق 04 أشهر، هذا الإختلاف يعود حسب خصائص كل بايلك وقد كان أغا المحلة يسهر على رعاية الجنود وتفقدهم وإكتمال عددهم

يكون خروج المحلة مرتين في السنة ففي الجولة الأولى تقوم بإحصاء الأراضي المزروعة والمواشي أما الثانية فتكون لجباية الضرائب.

إرتبط خروج المحلات بعملية جباية الضرائب التي يقوم بها الخلفاء كل نصف سنة في البياليك الثلاث وعند عودتهم تغادر معهم الفرق العسكرية[2]، والتي تتكون من الجنود المستخلفين لأفراد النوبات المكلفين بجمع الضرائب ليقودونها إلى المواضع التي يسلمون فيها القيادة إلى البايات المتمركزين مع فرسان الصبايحية[*] التابعين لهم.

وقد كانت هناك العديد من المحلات منها المحلة السلطانية[**] والتي تخرج من الدار السلطان في عاصمة البايلك، والمحلة التي يقودها الآغا، ولكل بايلك محلته الخاصة به التي يتولى قيادتها الباي كما توجد محلة القبائل المخزنية أو فرسان الصبايحية في كل منطقة وتحتوي على قبائل المخزن وهناك محلة الزواوة وغيرها وتختلف عن بعضها، وكان من المحلات من كانت منتظمة في الخروج ومنها من كانت

---

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 222-223.

[2] أحمد توفيق المدني: **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766- 1791 سيرته حروبه أعماله نظام الدولة في عهده**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص111.

[*] الصبايحية: كلمة أصلها تركي وتعني الجندي، وهي مأخوذة من اللفظ الفارسي السبايهي. أنظر: (سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: **التاريخ العسكري للجزائر من الفتح إلى غاية القرن 16**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 265.).

[**] المحلة السلطانية: وتسمى محلة دار السلطان وهي أقدم المحلات، وتسمى أيضا محلة سنجق المركز، تختلف عن المحلات الأخرى لكونها تقتصر على الفرسان، يتولى قيادتها آغا الصبايحية. أنظر: (محمد الحبيب العزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث المحلة التونسية أنموذجا**، أطروحة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 66.) .

تخرج بصفة إستثنائية، وعند وصول المحلة إلى مكانها المحدد تنقسم إلى محلات ثانوية وتتكون هذه الأخيرة من فرق، والفرقة تتكون من الفرسان والمشاة وتتوجه كل فرقة إلى مناطقها المحددة.

وتتكون المحلة أيضا من الإنكشاريين الجدد القادمين من تركيا والذين لا يخدمون في سنواتهم الأولى حتى مرور ثلاث سنوات ليتم بعدها إرسالهم إلى البايليك الثلاث، أما الذين يرسلون إلى بايلك وهران يرسلون بعد خمس سنوات حيث كان المقطاعجي هو الذي يتولى تعيينهم وتنظيمهم ثم يرسلون في الأيام الأولى من الصيف، وكانوا يخرجون مع الخلفاء في آخر ربيع للتدنيش، كما ورد في دفتر التشريفات أن محلة بايلك الغرب في سنة 1128 هـ/ 1813م كانت تضم 60 خيمة بها 812 رجل، بينما تذكر بعض المصادر حول عدد الخيام فبرادي أورد 60 خيمة لمحلة قسنطينة و80 خيمة لمحلة الغرب و20 خيمة لمحلة التيطري، بينما حمدان خوجة يذكر أنه كانت في عهده في بايلك الغرب 100 خيمة و40 خيمة لبايلك التيطري[1]، وكانت هذه الخيام تحوي الجنود وكانت كل خيمة تأوي 30 جنديا وقد تختلف هذه المحلات من بايلك إلى آخر فمثلا بايلك الشرق كان الداي يرسل إليها 1500 جندي يعود منهم إلى مدينة الجزائر في فصل الخريف 1250 جندي، و250 جنديا يقضون الشتاء في قسنطينة، وينتقلون في الفصل نفسه لجلب الضرائب من المناطق الصحراوية[2] .

للمحلة وظائف وأهداف منها جباية الضرائب ومراقبة الطرق لتوفير الحماية للقوافل ونشر العملة وتنظيم الأسواق، ومن بين أهدافها إعطاء مكانة للسلطة الحاكمة بين الرعية والحفاظ على هيبة الدولة وإثبات شرعية الحكم العثماني. وقد تتدخل المحلة في بعض المناطق غير الخاضعة للحكم العثماني أو يتم التعجيل بتدخلها لهذا تعتبر حملة عسكرية، وكانت في كل جولاتها تخيم في المكان المحدد حيث يؤدي شيوخ القبائل ما يتوجب عليهم إلى مخيم المحلة من ضرائب وضيافة، وفي حالة تهرب القبائل من الضرائب أو الإلتزامات الأخرى أو إمتناعها فإنه يتم الإغارة عليها وتدفع هذه القبيلة الضرائب التي تتوجب عليها جبرًا، وكان للجيش الحق في الغنيمة حيث أن الزبنطوط يمنح لكل واحد 10 ريالات بوجو، وفي حالة فشل المحلة في إغارتها فإنه يعطى لكل واحد 03 ريالات[3].

---

[1] حمدان خوجة: **المصدر السابق**، ص 140.

[2] حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، دار الهدى ، الجزائر، 2007، ص 110-111 .

[3] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 18- 23.

وقد كانت رحلة محلة بايلك التيطري، وتتشكل هذه المحلة من فرق من اليولداش المسلحة بالبنادق والمعروفة بالمكاحلية تؤخذ من حاميات وثكنات وحصون مدينة الجزائر للعمل بالتناوب في الريف، وتقدر عادة بحوالي 20 خيمة تضم كل خيمة 20 رجلاً، كما تنضم إليها بعض الجماعات من المتطوعين من رجال قبائل الزواوة قبل إنطلاقها من معسكرها بعيون الربط، ثم تتوجه بقيادة الآغا إلى سهول عريب وعين بسام عن طريق واد يسر، لينظم إليها باي التيطري مع قواته اليولداش وهم تقريبا 205 رجال مقسمين إلى 15 خيمة، مع رجال المخزن فيصبح عدد أفراد المحلة 400 رجل أو أكثر وقد يصلون أحيانا إلى 500 رجل أو 1000رجل، وبعد إلتقاء أفراد المحلة وإجتماعهم في صور الغزلان لتبدأ عمليتها الجبائية على قبائل "ديرة" المتماطلة لتستخلص ما توجب عليها من ضرائب، ثم تتوغل بعدها إلى الجهات الجنوبية لبايلك التيطري ليلتحق بها مرة أخرى فرسان مخزن الزمول ودوائر والعبيد ليصبح عددها بعد بذلك إلى 700 رجل أو يصل إلى 1000 رجل، وتتقدمهم فرسان المخزن الأكثر دراية، ويدلهم على القبائل "الشواف" وهو أحد العارفين بمضارب القبائل وتحديد الممتنعين منها ومراعي العشائر الرافضة لسلطة الباي مثل "الأحرار" و"حميان"، وعند توجه المحلة نحو الشمال فإنها تنقسم إلى مجموعتين عند معسكر البرواقية، فكانت الأولى تتوجه إلى مركز البايلك بقيادة باي التيطري والثانية تتوجه إلى مركز بايلك دار السلطان بقيادة آغا العرب، ويلتحق كل الجنود بثكناتهم بعد غياب يزيد عن شهرين وفي بغض الأحيان يصل إلى 04 أشهر[1] .

أما إجراءات الجباية في المحلة في بايلك الغرب، حيث تتوجه المحلة تتكون من 300 فارس يقودها ضابط يدعى مهر باشا إلى رأس العزارة إلى أسفل مليانة، حيث يتم إنتظار عودة الخليفة مع المحلة والتي تتكون من 80 خيمة عثمانية أي 1800 رجل، وعند وصولها تمكث بمليانة 03 أيام وتقوم قبائل الرعية المحيطة بالمحلة بتقديم الضيافة، ثم يتم تقسيم المحلة وأفراس مور الباشا حيث يعطى لقائد جندل 10 خيام و50 فرسا لجباية الضرائب بالإضافة إلى مخزنه، والذي يتكون من حضر وكراغلة مليانة وفرسان بني حمد وأولاد ساري عبيد عين الدفلى، حيث يعطى لقائد فليتة 10 خيام و50 فارسا ومخزنه المتواجد في قربوسة لجباية الضرائب، ويبقى مع الخليفة 60 خيمة، يرسل منها 30 خيمة للباي بقيادة آغا المحلة، ويترك لنفسه 30 خيمة و100 فرس لمور باشا وذلك لجباية ضرائب إقليمه، كان هؤلاء الجيوش

[1] نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 194-195.

يجوبون الأرياف وعند إنتهاء من جباية الضرائب تلتقي ثانية في أسفل مليانة ثم تعود إلى مركز السلطة، كما يعود المخزن إلى قبائله ويعود كذلك القياد والخليفة والباي كل إلى إقليمه قبل حلول فصل الخريف[1].

ولقد كان الهدف من إرسال المحلة إلى مختلف مناطق البايلك هو تأمين أكبر قدر من الضرائب، وتنطلق المحلات تنطلق من الجزائر لتقديم الدعم اللازم للبايات وذلك نظرا للمساحة الواسعة والصعوبات التي تواجهها[2] في بعض المناطق أما في بعض المناطق الأخرى فقد كانت المحلة تجد داخل كل بايلك أماكن لراحة المحلة وتسمى القناقات حيث تتواجد بالقرب من خيام عرب المخزن[*] والمكلفين بخدمة اليسّارين الحاملين لرسائل الدولة وضمان المواصلات في الطرق وراحة القوافل، ويقودها شيوخ الزمول والذين كانوا معفيين من الضرائب مقابل خدمتهم[3].

أما محلة بايلك الشرق فعند وصولها إلى المناطق المحددة تنقسم إلى فرق وكانت فرقة شيخ العرب تتجه إلى المناطق المتاخمة للصحراء وتتجه فرقة أخرى إلى مناطق بجاية ووانوغة وغيرها، ويترأس

---

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص ص223-224 .

[2] حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، المرجع السابق**، ص109 .

[*] المخزن: إعتمدت الدولة العثمانية إبان تواجدها في الجزائر على مايعرف بـ" المخزن" وخاصة في المناطق الريفية، ويعود أصل هذه الكلمة إلى تلك المؤسسة الإدارية التي كانت متواجدة ببلاد المغرب قبل التواجد العثماني، وهي عبارة عن أعوان إداريين مكلفين تسيير وحفظ محاصيل الضرائب العينية المكدسة في "المخازن" والتي أصبح هذا اللفظ يطلق على تلك الإدارة فيما بعد، وقد إستعان الموحدون بقبائل رياح والزيانيون ببني عامر، والمرينيون بالخلط وسفيان، والحفصيون بكرفة والكعوب من مرداس، أما السعديون فقد إستعانوا بأعراب معقل بالسوس وقد حذا حذوهم العثمانيين في ظل تواجدهم في الجزائر بالإستعانة بالقبائل البدوية التي عرفت بقبائل المخزن وتونس، وقد تطور مدلول المخزن ليضم كل الأعوان الإداريين المنظمين تحت لواء البايلك إلى أن أصبح لصيقا ومرادفا لكلمة البايلك أو للسلطة.

وقد كان المخزن يتكون من فئتين هما: فئة الأعوان الحضريين المقربين من الباي، وهم يمثلون حكومته في الإقليم وهم الخليفة، الباش سرّاج، الباش سيّار، الباش كاتب وقائد الدار، إضافة إلى قائد الزمالة، قائد الإبل وقائد الغنم، أما الفئة الثانية فتتكون من أعوان البايلك القاطنين بالريف والذين عرفوا بـ "القبائل المخزنية"، التي تقطن بالأراضي ذات الإدارة المشتركة، وذلك لكونها مستقلة في شؤونها الخاصة ولكن يشرف عليها "قائد تركي"، لهذا فهي الواسطة بين مناطق الإدارة المباشرة والتي تقطنها قبائل الرعية والمناطق البعيدة عن نفوذ البايلك. أنظر: (عمر خرفوش: **المرجع السابق**، ص 46-47.).

[3] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 224.

الباي محلة أخرى ليتم قبض ما يدفعه الأهالي[1].

وقد كانت القبائل العاصية التي يشن عليها الحملات في بايلك الشرق مثلا في حملة ضد أحمد المملوك باي قسنطينة عام 1818 م على أمراء بني جلاب في تقرت حصلت المحلة على 10000 ريالا بسيطا ونتج عنها تدمير 200 نخلة ، كما كانت حملة محمد شاكر سنة 1817 على النمامشة الذين فروا وإنتقم الباي من قبائل سيدي عبيد، وحملة أخرى على النمامشة من الباي إبراهيم بن علي سنة 1822 لرفضهم دفع الضرائب، وقد نتج عن هذه الحملة الحصول على 40 ألف رأس من الغنم.

أما في بايلك التيطري فقد قام بايها مصطفى بومزراق في سنة 1825م وبمساعدة حوالي 4500 فارس مخازني من الإستيلاء على 10700جمل، بيعت في مكان الإستحواذ عليها لقبائل القوم المختلفة كما أحضر 120 من أعيان قبيلة الأربعاء كرهائن ونفس المصير تعرضت له قبائل أولاد مختار الشراقة في نفس السنة ومن قبل نفس الباي، حيث غنم منهم، بمساعدة المخزن، على 500 جمل، و4000 خروف .

كانت هناك حملات صغيرة تشن على قبائل العاصية عن طريق فرسان المخزن فقط، وبالإعتماد على ما يخبر به الشواف المطلع على مضارب القبائل، ولقد كانت مصاريف الحملة تدفعها القبائل أثناء خروجها للأرياف لجمع الضرائب.

وقد تواجه المحلة أثناء خروجها لجباية الضرائب العديد من الصعوبات فمثلا في بايلك الشرق وعند قبائل واد الصومام تستعين المحلة بها رغم ما يقدم لها من دعم، هذه الصعوبات تقلل الضرائب المستخلصة نظرا لإفقتار هذه الأراضي [2].

أما النوبات العسكرية التي تتواجد بالمدن وهي مشكلة من الإنكشاريين وتدعم كل عام بالبعض منهم، فحسب حمدان خوجة، فإنه عندما تذهب المحلة لجباية الضرائب، كان بعض الإنكشاريين، يفضل البقاء في مدن البايلك على العودة إلى الجزائر، بعد حصولهم على إذن يرخص لهم بذلك، وهذا بسبب تضاعف رواتبهم وإزدياد مدخراتهم، ولأن الباي كان يقدم لهم المنح والعطايا .

---

[1] عمر خرفوش: **المرجع السابق**، ص 56 .

[2] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 227-228.

ولقد كان نظام العثمانيين محكما، حيث إنَّ الإنكشارية كانت موزعة في نوبات، في كل واحدة قوات من"البومجية"على رأسها "باش بومبجي" وقوات من المدفعية أو"الطوبجية" بقيادة "الباش طوبجي" وكانوا إما أتراكًا أو كراغلة، وعلى رأس كل نوبة آغا يساعده نائبه "كايا" و"أودباشي"، و"وكيل الخرج" ويشكلون ديوانا للنوبة ويستخلصون بعض الضرائب من سكان المدن، مثل ضيفة دار السلطان التي تدفع إلى أيدي الآغا في فترة تغير النوبة، وقد كان في كل نوبة عدد من السفرات أو الخيام وكل سفرة أو الخيمة تحوي 23 رجلا وكل فرقة تستلم القمح كل 05 أيام و20 رطلا من السمن وجرة زيت و25 رطل من الصابون، ولكل خيمة بها محافظ المؤونة يتولى حراستها، والطباخ يساعده "السقاي"، المكلف بجلب المياه وتوزيعها، إضافة إلى "خادم المتاع"[1]

وعن أهم النوبات التي تتواجد في الجزائر فهي:

نوبة وهران 10 سفرات تتكون من 156 رجل، نوبة مستغانم، 05 سفرات، تشمل78 رجلا، ونوبة تلمسان،05 سفرات، تضم 76رجلاً، ثم ازداد عدد هذه السفرات في سنة 1246هـ/1830م، وأصبحت حسب معلومات مستخرجة من أحد سجلات البايلك، المخصص لتسجيل القوات العثمانية، كمايلي:

نوبة وهران 1300 تركي، ونوبة تلمسان 1300تركي، و738كرغلي، ونوبة مستغانم 1300تركي، و694 كرغلي، ونوبة معسكر والقلعة، ومليانة تحتوي على1300 تركي، و779 كرغلي[2].

وتصور إحدى مصادر تلك الفترة ما آلَ إليه الأتراك من جراء اللجوء إلى الحملات بقوله: "...الخلفاء يأتون في آخر الربيع فيخرجون معهم الأحمال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار، هكذا وضع الأوائل من الجباة على النهج الشرعي والأواخر يخرجون الحملات لإستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين..."[3].

إنَّ الإدارة العثمانية كانت صارمة في تطبيق القانون الخاص بالضرائب، وهذا ما أكده حمدان بن عثمان خوجة، الذي قال: "عندما علم الاتراك أن جباة الضرائب يقومون بالتجاوزات، أي أن الدولة لم تكن تقبض

---

[1] حمدان خوجة: **المصدر السابق**، ص 140.

[2] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 228.

[3] أحمد الشريف الزهار: **مذكرات نقيب الأشراف**، تحقيق:أحمد توفيق المدني، ذخائر المغرب العربي، الجزائر، 1980، ص 35 .

بالضبط جميع المبالغ التي تعود لها، وأن الجباة كانوا يجمعون أكثر من اللازم، عندئذ أوجدوا وسيلة تمنع تلك التجاوزات التي كانت تثبط الفلاحين وتعيقهم" والواقع أن العثمانيين قد وضعوا قانونا خاصا لجميع الضرائب، ودور مختلف الأفراد المكلفين بها، وكذا تكاليف كل واحد منهم فكان البولكباشيات المكلفين بجمع الضرائب من قبائل الرعية يستلمون من الباي 50 صائمة إلا أن قانون جمع الضرائب لم يحترم إذْ ظلت هناك تجاوزات ويفهم من قبل حمدان بن عثمان خوجة، الذي عاصر المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر، أن العيب ليس في النظام الضريبي، بل كان في الموظفين الساهرين على تطبيقه، وقد كان لهذا السلوك انعكاسات سلبية على أساليب التسيير، مما إنعكس على تحقيق العدالة الإجتماعية وهذا ما أثار غضب الفئات الإجتماعية التي كان عليها تحمل العبء الضريبي وبهذا تدهورت العلاقة بين الحاكم والمحكوم مما جعل بعض القبائل تتماطل في دفع مستحقاتها من الضرائب[1] .

كما كانت الشؤون المالية في المحلة يديرها القاضي المكلف على تحديد مقادير الضرائب، والدفتر دار الذي يشرف على عملية تحصيل الجبايات وكتابة عقود الدفع وعقود الأمان لمن يدفعها، وكانت تسجل في سجل حساب المداخيل .

وعند عودة المحلات الثلاث وإنسحاب القوات المحلية المساندة لها يستقر الجند في عين الربط لإنتظار المتأخرين من أفراده للدخول إلى مدينة الجزائر مثل ما خرجوا منها في جو إحتفالي ، يكون في إستقبالهم كبار ضباط الديوان مع آغا العسكر، ليتوجه بعدها الجنود إلى ثكناتهم العسكرية أما ضباط المحلة الكبار (البولكباشية) فيتوجهون إلى قصر الجنينة لآداء التحية على الباشا[2].

المبحث الثالث : رحلة الدنوش

كلمة الدنوش[*] مأخوذة من كلمة" يْدَنَّشْ الباي" ويقال أيضا "يْشَرّقْ الباي"، وهي عبارة عن تقرير يقدم كل ثلاث سنوات حسب الحساب القمري إلى الداي وبذلك يقدم كل باي ضرائبه وعوائد البايلك مع

---

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 230-231 .

[2] محمد الحبيب العزيزي: **المرجع السابق**، ص 63-64.

[*] الدنوش: لفظ محلي معناه المحاسبة على الضرائب ، وقد شاع إستعمال هذا النوع من الإلتزامات المالية. أنظر: (نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792- 1830م**، **المرجع السابق**، ص94.).

أخذ ما هو ضروري لموظفي بايلكه وفرسانه ورجال المدفعية ثم تودع في الخزينة ويأخذ تذاكر "الخلاص".

كما يعتبرها البعض بأنها زيارة إجبارية يؤديها البايات نحو الحكومة المركزية أو السلطة الحاكمة إعترافاً بولائهم، ولتمتين العلاقة والإحساس بسلطة الداي وحكومته على المقاطعات[1].

تعتبر رحلة الدنوش من التنظيمات العثمانية المستحدثة، فهذه الرحلة لم تعرفها الجزائر في الفترات السابقة، وكان مطبقا على البايات وقادة المناطق، هذا النظام إختصت به الجزائر على غرار باقي الإيالات العثمانية الأخرى[2].

تساهم في رحلة الدنوش بايلك الشرق وبايلك الغرب والتيطري إضافة إلى قيادة السباو وبايلك دار السلطان بمقادير معتبرة من الأموال والثروات، وكانت هذه الأموال منها ما يؤخذ إلى خزينة الدولة ومنها من يؤخذه موظفي البايلك وهي في شكل هدايا وترضيات عينية ونقدية وتسلم في مواعيد محددة وحسب طرق متعارف عليها، ويتكفل الباي شخصيا بتقديمها مرة كل 03 سنوات وهي تعرف بالدنوش، ويقوم خليفة الباي بتقديمها في فصلي الربيع والخريف، ويطلق عليها لفظ الدنوش الصغرى أو العوائد[3].

لقد كان البايات والخلفاء يعملون على الحفاظ على الأمن وجباية الضرائب وتسليم هذه الأخيرة من البايلكات إلى دار السلطان بمقر الحكم، وكانت هذه العملية تدعى برحلة الدنوش الصغرى والتي تتمثل في العوائد التي يدفعها الخلفاء كل 06 أشهر في فصل الخريف والربيع، أما الدنوش الكبرى فهي التي يحمل فيها كل باي من بايلكه ما توجب عليه من الضرائب نحو مقر الحكم.

1- رحلة الدنوش الكبرى

وهي من أهم الرحلات التي يتم تقديم فيها الدنوش وخاصة منذ تولي الداي محمد بن عثمان باشا للحكم والتنظيمات التي قام بها، فهي تعكس مدى قوة البايات ومدى ثراء البلاد، وهي مظهر رائع وعيدًا

---

(1) حنيفي هلايلي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 149.

(2) توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 231.

(3) نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792- 1830م، المرجع السابق**، ص94.

حقيقيا، حيث أن الباي كان يستعد لإعداده مدة من الزمن ثم يتوجه إلى بايلك دار السلطان أي مقر الداي في وقتها المحدد[1].

ونجد إستعداد البايات لمراسيم الدنوش فمنهم أحمد باي حيث يستعد مع حاشيته ولحمل الدنوش والعوائد للجزائر ومعه 3000 فارس من القبائل الحليفة وهو على رأس قافلة الدنوش وتتكون من 80 بغلا محملة بالنقود وأنواع المصنوعات من حياك رفيعة وبرانيس بيضاء وسوداء وجلود فلالي الحمر وأقمشة الصوف وقطع الحرير والأحذية والسروج، وقناني العنبر والعطور، إضافة إلى العبيد وقطعان الخيول والبغال والجمال والمواشي، ومواد من الشمع والعسل والزبدة والأرز والزيتون والكسكس .

وعند وصول القافلة إلى ضواحي الجزائر يكون في إستقبالها آغا العرب والخزناجي وبعض الموظفين في عين الربط ثم يتوجه بعدها الباي وحاشيته إلى قصر الداي في إحتفال بهيج ويقوم الباي بتوزيع لهدايا والمال على من كان في إستقباله، ويعطى للداي 20.000 دورو مع هدايا ثمينة والخزندار 2000 دورو ومع هدايا أخرى، وكان للهدايا والترضيات دور في كسب رضا الداي وعطفه أو إثارة غضبه، فإذا رضي الداي عنه ألبسه الخلعة وأكرمه سبع أيام ثم يعود إلى بايلكه، وإذا غضب عليه إنتقم منه وحاشيته[2].

وقد كان بايلك الغرب ينطلق من مقر البايلك من معسكر ثم وهران ويرافقه من 3000 إلى 4000 فارس وكل الأغوات والقياد وكبراء شيوخ القبائل ومعهم من 80 إلى 100 بغل محملاً بالأموال والهدايا من تحف ومصوغ وأثاث فاخر وخيل وعبيد، وكان الباي في طريقه إلى دار السلطان يتلقى الهدايا والضيافات من سكان الأرياف والمدن، وعند إقتراب وصوله يرسل كتابا على الداي عن طريق باش سيّار لإستئذانه بالدخول ليقوم الداي بتحديد اليوم وإرسال الجواب له[3]، ويخرج بعدها آغا العرب للقاء الباي ويقدم له بعض الهدايا من الداي لتُنصب بعدها الخيام في بوفاريك، وفي تلك الليلة بتوزيع بعض العوائد على القياد وشواش الآغا وغيرهم، وفي اليوم التالي يتجه كل من الآغا إلى مركز الحكم والباي ووكيله إلى حوش الباي للإستراحة ثم يتوجه بعدها إلى عين الربط خارج باب عزون وفي صباح اليوم التالي يتوجه الوكيل إلى الداي لإعلامه بوصول الباي ليأمر الخزناجي ووكيل الخرج لإستقبال الباي بالمكان "الملعب"، وبعدها

---

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 231- 236.

[2] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792- 1830م**، **المرجع السابق**، ص 95-96.

[3] أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص 37.

يتوجهان في موكب يكون فيه الباي في الوسط والخزناجي على اليمين والآغا على اليسار وخلفهما تسير فرقة الصبايحية والمكاحلية وأمامهم فرقة الموسيقية والمزوار، وفي الأخير تكون الأحمِرة والبغال المحملة بالدنوش، ويرمي الباي على يمينه وشماله الأموال للفقراء وغيرهم ليحل إلى دار الإمارة ثم تتوجه بعدها قافلة الدنوش إلى الخزينة، أما المزوار فيمنح له زوج من الأحذية "بابوج"، ويدخل بعدها مع الوزراء لتقبيل يد الداي ثم يليه بعدها الأغوات والقياد وكبار الشيوخ لتقبيل يد الداي وبعدها يأتي الخزناجي بالخلعة أو القفطان الملقب بـ:"باش خوجة" ليقدمها إلى الباي الذي يلبسها ويقوم بعد ذلك بتقبيل يد الداي تعبيرا عن رضا الداي وديوانه عنه.

وبعد رضا الداي عليه يتوجه الباي إلى مكان إقامته بـ:"دار عزيزة باي" ويأمر خوجاته بكتابة رسائل إلى موظفي بايلكه يخبرهم فيها بوصوله وتسمى هذه الرسالة "البشارة" ويحملها السيّار بسرعة، أما الرسائل التي ترسل إلى نساء الباي فإنهن يكافئن حامل الرسالة بمكافئة تصل أحيانا إلى 1000 ريالا بوجو لتطلق بعدها عدة طلقات للإعلان عن الخبر السار بتولي الباي، أما القفطان فيقدمه إلى "باش شاوش العرب"مع عوائده وتعاد إلى دار الإمارة [1].

وقد قدم الباي محمد الكبير في رحلة الدنوش هدايا وعوائد وهي:

❖ هدية الداي: وتعطى له في اليوم الأول بعد الغداء وتتمثل في 20.000 دورو ومن المصاغ نصف ذلك و04 خيول و30 رجلاً من العبيد و20عبدًا من الصبية كلهم من عبيد السودان، وحياك من القرمز مصنوعة في تلمسان وحياك الحرير المحببة من صنع فاس، إضافة إلى 20 قنطار من الشمع والعسل والسمن والجوز.

❖ هدايا الوزراء:

✓ الخزندار: يهديه الباي كيسين بهما 1000 دورو، ويضعها في يد الخزندار ليوزعها بدوره على باقي الموظفين

✓ الخزناجي: تتمثل هدية الخزاناجي في 2000 دورو، إضافة إلى الأثاث وخيل وعبيد وكسوة، وتعطى هذه العوائد إلى قائد الزبل والمزوار ويعطي للوكيل وشواشه بعض الأموال ليوزعها على الفقراء.

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص.233 .

✓ الباش كاتب والكتاب: تقدر هدية الباش كاتب بهدية الخزناجي أو أكثر، ثم توزع العوائد على كل العمال والكتاب وخدام المحكمة وعمال الديوان من شواش، ويوزع العوائد الكبار على الموظفين الكبار للدولة من خوجة الترك والترجمان ووكلاء الخرج، وتسمى هذه العوائد بـ"عوائد الثلاث أيام" وذلك لمرور ثلاث أيام على لبسه للخلعة[1].

✓ الشواش: وهم 07 شواش، تعطى لهم ما يزيد عن2000 دورو.

✓ خوجة الخيل: يهدى خوجة الخيل نصف ما أعطي للخزناجي والآغا، إضافة إلى عوائد لخدامه.

✓ رجال الأوجاق: وهم شواش القصبة الثلاث وشواش الصبايحية وشاوش السلام والطباخ ووكيل حرج دار سركاجي، ويعطيهم الباي عوائدهم[2].

كل هذه الهدايا والعوائد التي يقدمها الباي أثناء رحلة الدنوش هي التي تحدد إمكانية بقاءه أو عزله عن منصبه وكلما إزدادت إزداد معها رضا الداي وبقي الباي في منصبه.

تعبر رحلة الدنوش الكبرى عن مركزية البايلك في نطاق دار البايلك، وهي رمز الولاء للبايلك، كما تدعم الدنوش الكبرى مركزية دار السلطان، وإثبات مادي ومعنوي لولاء السكان وطاعة الداي[3].

2- رحلة الدنوش الصغرى

تتمثل هذه الرحلة في الضرائب التي يقدمها خليفة الباي نيابة عنه على إلى الداي وتمنح كل 06 أشهر في فصل الربيع وفي فصل الخريف، كماتمنح له الهدايا[4].

تتعرض الدنوش الصغرى أو العوائد الفصلية إلى إرتفاع وإنخفاض، وذلك حسب الظروف الطبيعية والإقتصادية السائدة في كل منطقة[5].

كان البايات يرسلون خليفتهم لتقديم الدنوش أو الضرائب اللازمة عن البياليك كل 06 أشهر في شهر سبتمبر وشهر أفريل إضافة إلى ما يقدم كل شهر ويرافقه جيش من الفرسان إلى غاية وصولهم لمقر الداي ويستقبل من طرف هذا الأخير وكبار الموظفين ويبقى لمدة 08 أيام، وكان الخليفة يدفع نصف ما يدفعه الباي إلا في المصوغ فلا يهديهن وقد كان خليفة باي الغرب يدفع تتمثل في 25عبدًا وأمة زنجية،

---

(1) أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص 40-45.

(2) دحماني توفيق: **المرجع السابق**، ص 237.

(3) أحمد سيساوي: **المرجع السابق**، ص25.

(4) حنيفي هلايلي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، **المرجع السابق**، ص 149.

(5) نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني1792- 1830م**، **المرجع السابق**، ص96.

وقد كان كل الخلفاء لا يحملون كل دنوشهم نظرا لكثرتها وعدم إستطاعة البغال والجمال حملها أو نظرًا لنقصها أوعدم تحصيلها في الوقت المحدد.

كانت كل الضرائب التي يتم جبايتها مهما إختلفت نوعها وطريقة جمعها فإنها كلها تصب في خزينة البايلك ويسهر البايات بدورهم على إيداعها في خزينة الدولة سواء عن طريق رحلة الدنوش الكبرى التي يقوم بها البايات كل ثلاث سنوات، أو عن طريق رحلة الدنوش الكبرى التي يقوم بها الخلفاء كل ستة أشهر[1] .

تعبر رحلة الدنوش الصغرى (دنوش الخليفة) عن رمزية الولاء والتبعية وطاعة الخليفة والقياد وشيوخ القبائل للباي مما يدعم المركزية الإقليمية[2]

يتصدر بايلك الشرق في قيمة الدنوش وكميتها، ويليه بايلك الغرب، ثم بايلك التيطري وقيادة السباو ودار السلطان، التي لا تمد خزينة البايلك إلا بموارد قليلة ونستشفه من خلال المصادر في الجدول التالي[3]:

المصادر المعتمدة	دنوش بايلك الشرق	دنوش بايلك الغرب	دنوش بايلك التيطري	دنوش بايلك دار السلطان	المجموع
ديبوا تانفيل 1809م	/	/	/	/	230.000 فرنك مع تقديم الهدايا
شالير 1822م	60.000 دولار إسباني	75.000 دولار إسباني	4.000 دولار إسباني	16.000 دولار إسباني	155.000 دولار إسباني
جيراردان 1830م	294.150 فرنك	302.482.50 فرنك	/	/	/

يوضح هذا الجدول قيمة الدنوش التي يقدمها كل بايلك من بياليك الجزائر وذلك حسب ما ورد في المصادر.

---

[1] توفيق دحماني : **المرجع السابق**، ص 239-240.

[2] أحمد سيساوي: **المرجع السابق**، ص 25.

[3] نصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني1792- 1830م**، **المرجع السابق**، ص96.

الفصل الرابع: إنعكاسات النظام الضريبي .

المبحث الأول: إنعكاساته على الأوضاع الإقتصادية.

المبحث الثاني: إنعكاساته على الأوضاع الإجتماعية.

المبحث الثالث: إنعكاساته على الأوضاع الثقافية.

الفصل الرابع: إنعكاسات النظام الضريبي .

كان للضرائب وقع على الإقتصاد حيث أدت إلى إنتعاشه ولو نسبيا وحل العجز المالي التي كانت تعاني منه الجزائر في تلك الفترة ولو مؤقتا، كما أن لنظام الجباية التي تعتمد عليها الدولة في ذلك الوقت أثر على السكان، فكلا من الضريبة ونظام جبايتها له علاقة بمدى تقبل السكان لهذه الضرائب ونظام جبايتها فهناك من القبائل التي كانت تعمل على جباية الضرائب، وقبائل أخرى يقع عليها تكاليف دفع الضرائب وقبائل كانت رافضة رفضا تاما للضرائب وما تعلق بها من جبايات فكل هذه المواقف هي التي خلفها النظام الضريبي وآثاره على المجتمع والتي يصطلح عليها بالآثار الإجتماعية للنظام الضريبي، كما أن النظام الضريبي ترك آثار إقتصادية في ظل تأزم الوضع الإقتصادي والتدهور الذي تعاني منه البلاد، كما مس النظام المالي الوضع الثقافي بإعتبار أن هذه الأوضاع مترابطة مع بعضها البعض وتنعكس كلها على المجتمع، وهذه الإنعكاسات هي التي سنتعرف عليها في هذا الفصل.

المبحث الأول: إنعكاساته على الأوضاع الإقتصادية

لم يؤسس العثمانيون إقتصاد يقوم على أسس سليمة ولم يكن لهم مشاريع وخطط تنموية أو إقتصادية من أجل تحسين القطاع الزراعي أو الصناعي أو التجارية، حيث لم يشجعوا أية حركة إقتصادية منتجة، حتى الثروات التي كانت تجنى من الصراع البحري ضد المسيحيين ومن الضرائب لم توضع في تنمية الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بل إعتبروا أن الجزائر قاعدة لحيازة الغنائم وتحصيل الضرائب، وإستأثر الأتراك بها وأخذوا يكنزونها في خزائنهم أو تنفق في التبذير[1]. ومن أهم الإنعكاسات الإقتصادية للنظام الضريبي هي:

- الزراعة:

وهي أهم قطاع في النشاط الإقتصادي كان من خلاله يتم تحصيل الضرائب منه، وقد كانت الخزينة الجزائرية تعاني من نقص في مواردها المالية مما دفع بالسلطة الحاكمة إلى الإعتماد على الموارد الضريبية، وبذلك إشتدت قبضة البايات في داخل البلاد بإخضاع الجماعات الفلاحية عن طريق الحملات العسكرية، ولم يؤخذ بعين الإعتبار وضعية الفلاحين ولا الظروف الطبيعية، وما يهمهم هو نوعية الملكية وما عليها من متطلبات للخزينة وحاجة الموظفين، مما زاد في بؤس وشقاء الفلاحين، وأصبح النظام

[1] بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر**، إبن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 24.

الجبائي بوتقة للكثير من المفاسد ومشاكل الزراعة والفلاحين من مصادرات ونهب[1]، وقد مست هذا القطاع العديد من المظالم، حالت دون تطوره بل وانصرف الفلاحون عن فلاحتهم واهتموا فقط بتربية المواشي وذلك لسهولة الفرار بها في وجوه الجباة، حيث أن إستقرارهم وخدمتهم للأرض يعرضهم للوقوع بين أيدي الجباة، لهذا عمد الفلاحون والقبائل الفلاحية على ترك أراضيهموالفرار إلى الأراضي البعيدة في الصحراء والوعرة أو المدن، والإعتماد على الترحال والإبتعاد عن الأماكن التي تطالها سلطة البايلك وبذلك توسعت أراضي البايلك وفي المقابل تناقصت الأراضي الزراعية[2].

وتعتمد الفلاحة على القبائل وهذه الأخيرة تنقسم حسب علاقتها مع السلطة فمنها القبائل الرعية الفلاحية وهي خاضعة للسلطة العثمانية وتخضع تحت سيطرة قبائل المخزن أو القبائل المتعونة معها والقريبة من مراكز الحاميات لهذا اجبرت عن دفع الضرائب المفروضة عليها عنوة[3] ويذكر في هذا السياق حمدان خوجة "...مهنتهم كلها فلاحة ومسكنهم تحت الخيام للأهمية التي يولونها للزراعة ...ويدفعون طواعية الضريبة لرئيس الإيالة"[4].

كما تعرضت قبائل الرعية إلى الإضطهاد والإكراه والإستغلال المستمر من طرف رجال البايلك وفرسان المخزن، ووقعت على كاهلها العديد من الضرائب، مما أدى بها إلى بيع محاصيلها الزراعية بأسعار زهيدة، كما منع عنها الإتصال بالقبائل المعادية للبايلك، وحضر عنها شراء البنادق وإقتناء البارود[5].

أما في بعض المناطق الفلاحية فقد إزدهرت الفلاحة وتطورت، فلو لا تلك الضرائب التي نتجت عن السياسة الضريبية وأدت بذلك إلى تناقص مداخيل البلاد من الواردات على القطاعات الإقتصادية، حيث قامت الدولة برفع قيمة الضرائب على القطاع الفلاحي والقيام بإجراءات لتعويض ما تعانيه من نقص في مواردها الخارجية أو الداخلية، وأصبح الفلاحون يدفعون أضعاف المبالغ التي يحصلون عليها

---

(1) سعاد عقاد: **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519- 1830م دار السلطان أنموذجا**، رسالة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013- 2014، ص 124.

(2) سيمون بفايفر: **مذكرات جزائرية عشية الإحتلال**، ترجمة: أبو العيد دودو، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998، ص137.

(3) سعاد عقاد: **المرجع السابق**، ص 36.

(4) حمدان بن عثمان خوجة: **المصدر السابق**، ص 64.

(5) أحمد بن الهطال التلمساني: **رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي**، تحقيق وتقديم: محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص50.

من ممارستهم للأعمال الزراعية هذا ما تركهم للتخلي عن الفلاحة والتخلي عنها واللجوء إلى الرعي وتربية المواشي، هذا الوضع أدى إلى إنتشار الفقر وبور الأراضي الخصبة وبقاءها دون الإستفادة منها، بالإضافة إلى سبب لجوء الفلاحين ليس كثرة الضرائب بل يعود إلى طبيعة هذه المهنة التي تلائم الفلاحين وبحثهم عن الكلأ، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية وسنوات القحط أو وفرة الإنتاج وإستقرارها للحرث والحصاد في سنوات الوفرة[1].

وكان لتأثير الثورات والإضطرابات الداخلية أثر على القطاع الزراعي والتعاملات بين الجنوب والشمال مما أدى إلى تراجع الإنتاج وبالتالي تراجع الحالة الإقتصادية، وأرغم الفلاحين على وقف نشاطهم الفلاحي وذلك لعدم توفر الأمن في المناطق الزراعية[2]. كما أن هذه الضرائب في بعض الأحيان لم تكن تؤثر على الفلاحين، بل إن ما زاد في تأثيرها هم القائمين عليها وعلى إدارتها وفساد طبائعهم وظهور الفساد الإداري في جباية الضرائب خاصة في أواخر العهد العثماني في الجزائر وممارساتهم التعسفية في سنوات القحط .

قدمت الإدارة العثمانية العديد من التسهيلات التي تسخر للأفراد والجماعات من قبائل الرعية في حرث أراضي البايلك وزراعتها وحصدها بنظام يتلائم مع طبيعة القبائل وهو نظام الخماسة أو التويزة، وقد ساعد هذا النظام في إستغلال الرعية لأحواشها الخاصة والإعتناء بالقطعان من مواشي وجمال، وتزود الإدارة العثمانية الخماسين بالثيران والبذور وتَأخُذ في المقابل خمس الإنتاج على كل جابدة، لكن الخماسين لم ينفعهم هذا في شيء فنجدهم يعيشون مع عائلاتهم في أكواخ قرب المزارع حيث تذكر المصادر أن الفلاحين في سهل متيجة ليس لهم مورد غير التسبيقات التي تعطى لهم من الجزائريين مقابل الإعتناء بمزارعهم وقطعانهم، وما يبيعونه من حليب في مدينة الجزائر[3].

كما أن إجراءات النظام الضريبي أثرت على القطاع الزراعي منها:

- *تأثير المحلة*:

حيث أثرت المحلة على السكان إثناء آدائها لمهامها العسكرية أو أثناء عملية جبايتها للضرائب وهذا من خلال إستقبالها في حدود قبيلتهم وتقديم ما توجب عليهم من عشور و زكاة وغرامات أخرى، بالإضافة إلى

---

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 388.

[2] محمد الصاح العنتري: **مجاعات قسنطينة**، تقديم وتحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991، ص28.

[3] حمدان بن عثمان خوجة: **المصدر السابق**، ص 87.

توفير مؤونتها من ضيافة وعلف وغيرها، حيث أنه لا يخلو عبورها على أي قبيلة من تجاوزات جنودها من تسلط وتعسف في حق أملاك ومواشي ومزروعات القبيلة التي تمر عليها، وكان الباي أو خليفته يقدرون المؤن وليس من السهل تقدير وقعها على السكان في ظل غياب إحصائيات وتقديرات عدد جنود المحلة، ومدة بقاءهم وما تم استلامه منهم، وقد كانت هذه المحلة تقوم بحملات عسكرية لتأديب الثوار وإرغامهم على دفع الضرائب والدخول في طاعة السلطة الحاكمة وما يتنج عنها من تهرب السكان ومقاومة لهم، كما تتسبب هذه الحملات العسكرية والتي تنطلق من مركز البايلك في إلحاق الأضرار بسكان الأرياف والتي تدوم مدة مكوثها في الأرياف إلى 06 أشهر وهي تتجول في الأرياف[1].

غير أننا نجد تأثيرات الحملات العسكرية على الزراعة فمثلا في بايلك الشرق نتج عن إحدى الحملات وقطع وتدمير 200 نخلة[2]، كما بقيت منطقة وادي سوف تعاني من سوء الأوضاع وعدم إهتمام الحكام بها إلا عندما تحتاج قوات القبائل المخزنية الضرائب، هذا مما أثر على مداخيل البايلك وأرهق كاهل السكان[3]، هذه التجاوزات والحملات العسكرية هي التي خلفت لدى السكان أثرًا سلبيا ماديا ونفسيا لدى سكان الأرياف وتولد الحقد إتجاه السلطة العثمانية واتجاه فرسان المخزن وأثارت حفيظة السكان.

– كثرة الضرائب:

في بعض السنوات كان السكان يعانون من كثرة الضرائب وثقلها وخاصة في سنوات الجفاف حيث يعجز السكان على سد مبلغ الضريبة والذي يتعهد الناس بدفعه إلى شيوخ قبائلهم، وإن لم يدفع فإنه يسجل كدين عليه وقد يتناقص أحيانا ليتم تسديد جزء منه أو يتزايد خاصة في سنوات الجفاف، وبذلك تتراكم على الخاضعين للضريبة فتتراكم عليهم الضرائب على مر السنين ونثقل على كاهل الفلاح، إضافة إلى الأعباء السنوية التي تتجدد في مطلع كل سنة، وفي حالة حدوث أزمات طارئة أو تموين مشروع معين أوفي حالة الحرب فإن البايات يلجؤون إلى فرض تبرعات وتسخيرات جديدة للحصول على المداخيل لتغطية نفقاتها .

- الصناعة.

شهد النشاط الصناعي من حرف ومصنوعات تراجع وتناقص سواء في كمية المنتوجات الصناعية أو في

---

(1) حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 91 .

(2) فاطمة الزهراء سيدهم: **المرجع السابق**، ص 24.

(3) فلة قشاعي موساوي: **المرجع السابق**، ص 152.

عدد الصناع، ولعل تراجعها يعود إلى كثرة المطالب المخزنية من رسوم وضرائب التي تفرض على أمناء الحرف والصناع، فكل نقابة كانت ملزمة بدفع ما توجب عليها من ضرائب دون مراعات ظروفها ونسبة أرباحها، كما يتم تزويد البايلك بالمواد الحرفية من طرف الصناع دون مقابل، إضافة إلى فقدان الأسواق المهمة، والذي يرجع إلى إنتشار أسلوب الترحال وفُقدت معه الحرف اليدوية، وتراجع الأسواق الخارجية بفعل الحروب مع الدول الأوربية الذي حال دون تصدير المنتجات إلى الخارج، كما أن الحرفيين الأندلسيين لم يبق لهم في الجزائر سوى الأسواق المحلية التي أثرت عليها كثرة الضرائب مما أثر على مستوى الصناعات الحرفية، كما أن إنعدام الأمن ونقص الأسواق الواسعة ساهم في تراجع الصناعات وانحصرت في بعض المدن دون غيرها منها مدينة تلمسان[1]، أما أسعار المواد الحرفية فإنها شهدت إرتفاعًا ذلك لأن التجار كانوا يضيفون المكوس التي تفرض على سلعهم وبضائعهم، عِلاوة على ذلك فقد غزت الصناعات الأجنبية الأسواق المحلية.

- التجارة.

إن نظام الإحتكار الذي طبقه البايلك للتحكم في قطاعات الإنتاج الرئيسية ورغبتهم في الحصول على فوائد هذا القطاع، وحسب تعبير"شالر" أدى إلى خراب التجارة والقضاء على الزراعة في البلاد وتناقص معه الإنتاج.

ولقد عانى التجار المحليين والأجانب من صعوبات في الإستيراد والتصدير، حيث يتم دفع الرشاوي إما نقدا أوعينا للمشرفين على أمور التجارة أو الموظفين في البايلك وتسمى هذه الرشاوي بـ"البقشيش"، حيث كان باي وهران يدفع سنويا إلى الداي مبلغ 15 ألف دولار مقابل إحتكاره حق تصدير المواد المصدرة، كما فرض حظر على تصدير المنتوجات الفلاحية والصناعية إلى الخارج ولو أن البايلك أزال هذه القيود لحصل على ولاء الناس وحقق رخاء وثروة البلاد هذا على حد تعبير وليم شالر[2] ، كما سيطر اليهود على المواد المصدرة والمستوردة وأرباحها كانت تذهب إلى جيوب الباي وكبار الموظفيين واليهود، ولم يكن يهمهم تطوير وسائل الإنتاج وتجديدها بقدر ما يهمم تكديسها، وسيطرت أسرة "بكري" و"بوشناق" على جل النشاطات التجارة الخارجية وخاصة في ميناء وهران وسيطرت على تلثي التجارة الخارجية هذا بفضل إتباعهم نظاما محكما في الدفع عن طريق التعويض وإكتسابهم ثقة البايلك العمياء، والتي إستغلها اليهود في جني الأرباح الطائلة وتوغلوا حتى في كل جوانب الحياة في ظل تغاضي الداي والبايات عنهم مما

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 394-395 .

[2] وليم شالر: **مذكرات وليام شالر**، تعريب وتعليق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص101.

أثار سخط الناس عنهم وتذمرهم منهم حيث قامت ثورة ضدهم إبتداءا من القرن التاسع عشر وهي الثورة الدرقاوية والثورة التيجانية[1].

المبحث الثاني: إنعكاساته على الأوضاع الإجتماعية

تميز المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني بطابعه الريفي بنسبة 90%حيث ينتظمون في قبائل ويعيشون في الريف مع وجود دائم لتجمعات سكنية في المدينة[2].

ينقسم السكان إلى عدة طبقات إجتماعية، كانت فيها طبقة قبائل المخزن أبرز هذه الطبقات، وتتحكم في أغلب السكان وكانت الأراضي تمنح لها من طرف البايلك لكنها لم تكن تلبي حاجياتهم، وكانوا يعتمدون على الغنائم التي يحصلون عليها في حروبهم مع القبائل الأخرى أثناء مشاركتهم في المحلات العسكرية، حيث كانوا دائما على أهبة الاستعداد لتنفيذ أوامر البابلك، فعندما يأمر الباي بمعاقبة الثائرين، فإنهم كانوا يشنون الغارات المفاجئة عليهم، ويحملون الرؤوس إلى مقر البايلك.

إضافة إلى هذا نجد أن تأثير الضرائب كان حتى بين السكان أنفسهم، وذلك في رؤية سكان المدن لسكان الأرياف والعكس، وكذا رؤية كل طرف للحكم العثماني، فأما نظرة سكان المدن إلى الأرياف فنلتمسها في النفور والكره الذي كانوا يكنونه للحضر، بحيث لما دخل الفرنسيون وهران فرّ سكانها وانتشروا في الأماكن، فلقيهم أهل البادية، وسدوا عليهم الطرقات، ونتهبوا ما عندهم من أموال وأمتعة، كما أن نظرة القبائل المخزن للسكان كانت مغايرة تماما، بسبب نظرة الاستعلاء التي كانت لدى هذه القبائل على ما سواها من القبائل الأخرى، والتي تعتبرها في غير مستواها، وكذا النفور الذي كان متبادلا بينها وبين قبائل الرعية ولقد أدى اقتطاع الضرائب إلى ثراء بعض القبائل على بعضها الأخرى، وهذا ما شكل وسيلة للتمييز الاجتماعي بين القبائل وبين سكان المدن والأرياف، فبينما كان سكان المدن لا يدفعون على منازلهم وملكياتهم العقارية إلا ضرائب زهيدة، كان سكان الأرياف يدفعون ضرائب أكثر.

وقد أثر النظام الضريبي على النمو الديموغرافي للسكان، حيث يذكر "تيدينا" انخفاض السكان في البلاد، إلى استبداد العثمانيين وتجبرهم، وحسبه أن ما أحد كان يعيش في أمان عن حياته وملكياته، من الحملات

---

[1] دحماني توفيق: **المرجع السابق**، ص396.

[2] عبد السلام فيلالي: "**هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين الرغبتين الحضرية والريفية**"، مجلة التواصل، العدد 24، د د ن، الجزائر، 2009، ص 124 .

التي كانت تشن عن السكان لجابية الضرائب، والتي يتم خلالها اختطاف الرجال والنساء، والأطفال لكي يطلب فيهم فدية من أهلهم[1].

كانت كل الثورات التي تحدث في البايلك ترجع في جذورها إلى الضرائب التي كانت تفرض على السكان وقد خلفت هذه الضرائب العديد من الضحايا[2] في مختلف الفئات صغار أو كبار، وكانت هذه الغارات التي يشنها البايات على القبائل العاصية غارات مدمرة، هذا باعتراف من البايات أنفسهم، بالإضافة إلى المجاعات والأوبئة التي عانى منها السكان ونتج عنها قلة عددهم، فمثلا مدينة الجزائر لم تعرف نموا ديمغرافيا في أواخر العهد العثماني بالجزائر ولا عمرانيا ذلك للأسباب سالفة الذكر، وتوافد الأجانب على غرار القرنين الماضيين

كما أُعتبرت القيادات المرابطية والروحية طبقة ذو دور فعال ومهم وإحتلت بهذا الدور مكانة مرموقة وخاصة في بايلك الغرب، أما في بايلك دار السلطان فكان نفوذها ينحصر في قيادة الأجواد والقيادات الدنيوية، كما شكلت قوة وتكتل سهل على العثمانيين الإستقرار وذلك لإنتهاج العثمانيين الدعوة الدينية وحماية الدين ووظفوها في الجهاد حيث وقفوا في جانبهم في طرد الإسبان وإلتف حولهم المرابطين[3].

بعد بروز الصوفية وظهورها للعلن وبشكل قوي في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 أخذت تستميل عامة الشعب حولها وتنفرهم من الحكام وتؤلب الناس ضدهم، وقد عرفت إنتشارا واسعا وتحكمت في مختلف أوجه الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والروحية، رغم وجودها من قبل تواجد العثمانيين لتبدأ مع المتصوف عبد الرحمان الثعالبي 875هـ/ 1450 م وأحمد يوسف الراشدي الملياني الشاذلي إلى الأمير عبد القادر الجزائري 1300هـ / 1883م.

هذا البروز القوي لهذه الزعامات الدينية والصوفية وبروز معها الزوايا في كل نواحي البلاد له تأثير على المجتمع فأخذ أبعاده العميقة وإنتظم معه الناس في سلك الطرق[4]، وفُتِرَت معها العصبية القبلية والحروب بين القبائل وإنصهرت هذه القبائل في وحدات إجتماعية

---

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 396-398.

[2] أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص 159-160.

[3] أبو قاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 172.

[4] عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، الجزء03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 260.

وتعود أسباب إنتشار الزوايا إلى نفوذ الأُسر الدينية وظروف المنطقة وعلاقات التعاون والحماية بين السلطة الحاكمة وهذه الأُسر باعتبارهم يمثلون السكان ويؤثرون فيه بكسب رضاهم في مراسيم التعظيم والهدايا وتقريبهم وإستفادتهم من الإعفاء الضريبي وتصرفهم في موارد الأوقاف والذي أصبح قوة في يد الزوايا، مما أتاح لها فرصة في التوسع وبسط سيطرتها على المجتمع، وقد كان من وراء سياسة العثمانيين هذه، الحفاظ على الأمن العام، والتوسط بينهم، وبين السكان لمصلحة الطرفين.

وتوسعت مناطق نفوذ الطرق الصوفية حيث كانوا منتشرين بكثرة في أغلب المناطق والذين تحالف معهم العثمانيون قبل فتح وهران، واستعملوا نفوذهم الروحي للتحكم في السكان، ولتسيير الجباية، أما بعد فتح وهران1792م، فإن من الأخطاء السياسية التي مارسها البايلك سياسته الدينية والمتمثلة في محاولة الحد من نفوذ رجال الطرق والزوايا، بل ومعاداتهم، ومحاولة إخضاعهم لنفوذه، مما أدى إلى تقاطع مصالح الطرفين[1].

ولقد تمثلت العلاقة بين الزعامات المحلية والبايلك أساسا في النظام الضريبي، حيث كان شيوخ الزوايا والمرابطين القوة الوحيدة التي تلجأ السلطة إليها لكسب طاعة الرعية وخاصة عند إستخلاص الضرائب، وتولوا جباية الضرائب من السكان، كما حظيت الأسر المرابطة بهذه الإمتيازات نظرا لتأثيرها الكبير على المناطق وسيطرتها على القبائل[2]، لذالك تمكنوا من اكتساب مكانة مهمة، بسبب الأعمال التي كانوا يؤدونها، والثروات التي كانوا يمتلكونها، ولعل ما ساعدهم على ذلك سياسة البايلك المشجعة لهم في امتلاك الأراضي الخاصة، أو كرائها لهم، وهذا ما سمح بظهور علاقات متينة وروابط وثيقة بين البايلك وهذه الزعامات فأدى إلى تركيز قسم من ثروات السكان في أيدي هؤلاء وساعد على مد نفوذ البايلك في أغلب مناطق الإقليم، كما عملوا ولو نسبيا على إخماد الثورات والتمردات، والقضاء على الأعمال المناهضة للبايلك من قبل السكان مما ساهم في ربط السكان بجهاز البايلك الإداري، ولكن العلاقة بين الأطراف المذكورة[3]، عرفت بعد فتح وهران1792م ولا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني تطورت أخرى من توتر وقطيعة واقتتال، بين السلطة وشيوخ القبائل والطرق الصوفية الذين مالوا إلى

---

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص401.

[2] رشيدة شدري معمر: **العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر في فترة الدايات 1671- 1830م**، رسالة الماجستير، تخصص تاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 111-117.

[3] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص402.

التمرد عليها، ذلك أن الضرائب المفروضة أصبحت في نظرهم ثقيلة جداً ولم يعد بمقدورهم دفعها لعدة أسباب منها توالي سنوات القحط والجفاف إضافة إلى الأوبئة التي كانت تحل من حين لآخر، وفي المقابل لم يكن أمام البايلك من بد يضمن بها الحصول على الأموال بعد أن نقصت عائدات البحرية سوى مضاعفة الضرائب وجبايتها.

ولما اشتدت السلطة الحاكمة في الجزائر لجباية الضرائب، وُوْجهَتْ بثورات تزعمها قادة القوى الدينية وفي مقدمتهم محمد الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري، حيث ما كادت ثورته تخمد حتى تزعم كل من ابن الأحرش[*] في الشرق الجزائري، ومحمد الكبير التيجاني[**] من جهته ثورة عليها، انطلاقا من عين ماضي بالجنوب الجزائري.

وقد أنهكت تلك الثورات قوى البايلك والحكم العثماني في الجزائر، ومن جهة أخرى كان البايات ينتقمون من القبائل الموالية للثائرين عليهم بشدة بالغرامات والتجريد من أراضيها والقتل والسجن والتمثيل بل حتى المرابطين أنفسهم، فإذا أخطئوا أو أساؤوا المعاملة وغيرها كانوا يعاقبون.

وخلف النظام الضريبي أثار في أوساط القوى والفعاليات المحلية، والذي إرتبط بالقبائل المخزنية والموظفين في جهاز البايلك، الذين كانوا يملكون ثروات مهمة، يرجع معظمها إلى الضرائب التي يجبونها من السكان، وهذا ما يدل على أن النظام الضريبي لم يكن محكم الرقابة، حيث كانت أموال مهمة تذهب إلى جيوب الجباة. فعلى سبيل المثال قام حسن باي أثناء حكمه، ونظراً لضعف الرعية وحصول الغنى القياد، والآغاوات والعمال إستعمل الحيلة ليأخذ بها منهم ما شاء من الأموال، فقال لهم بمجلسه[1]: "حجيتكم أيها السادات الكرام إني هزلت من اليدين والرجلين، وسمنت من الأذنين والعينين. فتحير عماله

---

[*] إبن الأحرش: وهو محمد بن الأحرش الجزائري الحسني الخلوتي أبو القاسم(توفي1281هـ/1824م)، صوفي نشأ في المعلبة بالقرب من مدينة الجلفة، ومن أهم آثاره الفيض الرحماني في قول بعض الأولياء من رآني ومن رآى من رآني أنظر:(عادل نويهض: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1980، ص14.).

[**] التيجاني: وهو أحمد بن محمد بن المختار بن الشريف التيجاني أبو العباس(1150-1230هـ/ 1747-1815م) شيخ الطريقة التيجانية بالمغرب، وعالم بالأصول والفروع ومسلم بالأدب، من فقهاء المالكية ولد في عين ماضي ودخل فاس سنة 1171هـ وسمع بعا شيئا من الحديث ثم دخل تلمسان ودرس بها ومر بتونس وأقام بها وعاد إلى فاس ثم رحل إلى توات. أنظر: (عادل نويهض: **المرجع السابق**، ص62.).

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 405.

في فهم حجايته فقال لهم الآغا الحاج محمد المزاري: أيها الأعيان باينا يريد بيديه الرعية، لما رأى ضعفهم ببصره، ويريد بأذنيه وعينيه أغواته، قياده، لما كثر مالهم في نظره، فعليهم بإعطاء الأموال، لئلا يصير كل واحد منكم في أرذل الأحوال، وبادر لذلك فأعطاه من العدد ما أرضاه في الصك، وقال له: هذا لجواب حاجايتك، فإني واحد من أذنيك وعينيك، فقال له: "إنك الخبير بالفك"، ثم شرع كل واحد من الأعيان في دفع ما قدر عليه، فسر بذلك الباي.

كما كانت للعوامل الإقتصادية دورًا في إندلاع الإنتفاضات الشعبية، حيث فقدت الحكومة التركية مصادر تمويلها الخارجية مما جعلها ترتبط أكثر بالأراضي في داخل الايالة مما أثر سلبا على الفلاحين الذين يمثلون أغلبية المجتمع الجزائري والذين عانوا من ثقل الضرائب المفروضة عليهم، ومما زاد في تأزم الوضع هو إنتشار الأمراض والكوارث الطبيعية والمجاعات حتى عجز الناس عن دفع مستحقات الضرائب، وفي ظل هذه الظروف لم تسعى السلطة العثمانية في الجزائر إلى تنمية الإقتصاد بالأموال التي كانت تجبى من الضرائب، بل كانت تدفع كمرتبات للجيش [1]

يتجسد موقف الزوايا والطرق الصوفية من النظام الضريبي من خلال موقفها من النظام الحاكم، حيث إختلفت هذه المواقف، فنجدها في بعض الأحيان كانت موالية للسلطة وفي بعض الأحيان ذات موقف معتدل وفي البعض الأخر كان موقفها مناهض ومعارض تماما لسلطة البايلك، وأهم هذه الطرق هي:

- *الطريقة الشاذلية والقادرية*: وتتواجد في عاصمة بايلك الغرب تسهر عليها عائلة إبن مرزوق وتلاميذها وكان الشيخ أحمد بن يوسف الراشدي الدار والنسب يروج للطريقة الشاذلية[2] وإنتشرت في كامل ربوع الوطن وخاصة بايلك الغرب منه، وبسبب هذا الإنتشار عمدت السلطة العثمانية على إستمالتها وقوبل هذا بالمباركة من الطريقة،[3] وعملا على التحالف ومحاربة الأعداء في الداخل أو في الخارج.

وترجع أغلب المصادر على أن أغلب الطرق الصوفية في الجزائر ترجع في أصلها إلى الطريقة القادرية رغم أنها تسمى باليوسفية أو الشاذلية وغيرها من الأسماء وقد تحالف أحمد بن يوسف مع السلطة العثمانية ضد التواجد الأسباني والأخطار الأخرى، وأعتبر القادريون الجهاد وسيلة لتوجيه الأحداث

---

[1] عقاد سعاد: **المرجع السابق**، ص 126.

[2] محمد بن محمد بن أحمد: **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، تحقيق: محمد بن أبي شنب، الجزائر،1908 ص110.

[3] أبو قاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، الجزء 02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 470.

لصالحهم منذ تحرير وهران وقد بدأ أغلب شيوخها يعارضون البايات ويوسعون نشاطهم وأعلنوا عن عدائهم للعثمانيين، حيث قاموا بتشجيع شيخ التيجانية بالقدوم إلى غريس، والوقوف إلى جانبه في مهاجمة معسكر، لكن الباي تمكن من الانتصار على التيجانيين سنة 1235 هـ/ 1820 م، وهذا ما أدى إلى تعوض أتباع القادرية إلى غضب الباي، الذي قام بإلقاء القبض عن الحاج محي الدين وابنه عبد القادر وهما في طريقهما إلى الحج، ونقلهما إلى وهران، ليوضعا تحت الرقابة سنة 1236 هـ/ 1821 م، وبقيا هناك حتى عام 1246 هـ /1825 م، فكان بذلك عداء القادرية يزداد حتى أنها رفضت عرض الباي حسين سنة1246 هـ /1830 م، عندما طلب حمايته، وامتنعت عنه باختيارها التعاون مع سلطان فاس.

وقد إنتشرت القادرية بكثافة في بايلك الغرب، حيث تقيم القبائل المشهورة بانتمائها العربي في سهول وهران كانت ذات أساس أرستقراطي، وكان أتباعها قلة رغم مواردها المهمة، وأملاكها في مختلف الجهات.

وعن أقوال الطريقة القادرية وبعض مواقفها فقد أشار"بول أزان" إلى أن أصول العداء المستحكم، الذي يكنه الأمير عبد القادر للأتراك، يعود إلى ذلك الإحساس العميق بمدى الجرح الذي أصاب قلبه اليافع، وإحساس الجياش من تصرفاتهم الجائزة .

كما أنه وبعد الإحتلال الجزائر عقد المرابطون مشاورات فيما بينهم، ثم لجؤوا إلى محي الدين، فرد عليهم: "إن طغيان الأتراك قد كبح وأوهن طاقاتنا"[1]

▪ *الطريقة الدرقاوية*: قادت هذه الطريقة أكبر ثورة في الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر ضد الحكم العثماني[2]، وتنتسب هذه الطريقة إلى مؤسسها أبي حامد العربي بن أحمد الدرقاوي ولد سنة 1159 هـ / 1747 م ببني زروال شمال مدينة فاس توفي في22 صفر 1239هـ وتفرع عنها 20 فرقة كالبدوية والكتانية والمدنية، وكما أن هذه الطريقة هي تفرع للطريقة الشاذلية ومولاي العربي مجددا لها، وقد كان نشاطها في إقليم تلمسان وقام محمد الكبير بالقضاء عليها حينما كان قائدا على فليتة وتراجعت بعدها، ولتعود بعدها بأكثر قوة وإنتشار، حيث عرفت شعبية واسعة خاصة في صفوف قبائل الرعية وإستطاعت بذلك نشر دعوتها من خلال رفضها للواقع الإجتماعي المعاش، وتصدت للعثمانيين وتمردت عليهم.

---

[1] شارل هنري تشرسل: **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة وتحقيق وتعليق: أبو قاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 53.

[2] سعاد عقاد: **المرجع السابق**، ص127.

وتعتبر الثورة الدرقاوية من أخطر الثورات التي عرفتها الدولة العثمانية في الجزائر والتي كادت أن تدك أركان الدولة العثمانية وقادها إبن الشريف الدرقاوي[*] من سنة 1803 إلى سنة 1812م وواجهه الباي مصطفى في فرطاسة بين سنتي 1803- 1804م وهزم في هذه المواجهة الباي مصطفى وإستطاع اللجوء إلى وهران واستولى الباي على مخلفاته وحاصره في وهران وشارك في هذا الحصار شيخ الدرقاوية مولاي العربي، "وقد بقيت محلة الباي في يد الدرقاوي فأمسى الباي بمخزنه في نكد، وأصبح الدرقاوي وأتباعه في رغد"[1] وعلى إثرها تم عزل الباي مصطفى وتعيين محمد المقلش بايا، حيث قام بمحاربة الدرقاويين ومحاولة إجتثاثهم وقد حقق العديد من الإنتصارات على الدرقاويين كما تحالف مع الثائر بوترفاس ولم ينجح هذا التحالف فلجؤوا إلى مرتفعات الونشريس والطرارة واستقروا عند قبيلتي أولاد براهيم وحزج من بني عامر، وفي سهل مقرة جنوب تسالة وكذلك عند أولاد سليمان في جنوب التيطري، وقد إستطاعت هذه الثورة كسب تأييد العديد من القبائل حتى المخزنية منها الغرابة والحشم والزمالة والدوابر، ويعود سبب مساندتها لها وهو محاولة التخلص من الضرائب الثقيلة التي فرضت عليهم من قبل السلطة الحاكمة، إضافة إلى تأكدها من ضعف السلطة الحاكمة وإنكسار شوكتها أمام الدرقاويين في معركة "فرطاسة"[2]

كما ظهر ثورة موازية لها قادها محمد بن عبد الله الأحرش المغربي في بايلك الشرق في سنة 1804 م بعد عودته من الحملة ضد الفرنسيين على مصر وبتحريض من حمودة باشا والإنجليز ضد الداي مصطفى باشا حيث توجه إبن الأحرش إلى جيجل وإستقر في مسجد سيدي الزيتوني وبدأ يدعوا لنسبه الشريف وبها بدأ الناس يلتفون حوله، وقد تمت له البيعة ومن القبائل التي كانت تناصره قبائل مسلم وأولاد عيدون وبني خطاب وأحد المرابطين الزبوشي والذي يحرض الرعية على الوجود العثماني، وقد نتج عن هذه الثورة خسائر كبيرة على البايلك مادية وعسكرية في المدن والأرياف وتلف المحاصيل الزراعية

---

[*]إبن الشريف الدرقاوي: وهو عبد القادر غبن الشريف الدرقاوي الفليسي، من بطن أبي الليل والتي تتفرع عن قبيلة كناسة، درس إبن الشريف بمسقط رأسه، ثم إلتحق بزاوية القيطنة وأخذ قسطا من علومها على يد شيوخها وعلمائها كالشيخ محي الدين، لينتقل بعدها إلى المغرب الأقصى وأخذ عن علماء فاس ومشايخها ليلتقي مع الشيخ مولاي العربي الدرقاوي بزاوية "بوبريح" وإتبع طريقته وعينه مقدما للطريقة الدرقاوية، وبعد رجوعه أسس معهدًا في "أولاد بني بليل" لإستقبال الأتباع وتعليم مبادئ الدرقاوية، وكثر أتباعه خاصة من القبائل الصحراوية. أنظر :(عقاد سعاد: **المرجع السابق**، ص132.).

[1] آغا بن عودة المزاري: **طلوع سعد السعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا**، تحقيق: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 302.

[2] عقاد سعاد: **المرجع السابق**، ص 133.

وضحايا بشرية وقتل الباي عثمان في وادي الزهورن، وعند إنتصاره كان ينادي بين الأهالي ويقول: "إننا نزعنا عنكم ما كنتم فيه من الذل والمسكنة وآداء المغارم الثقيلة والمؤن الجليلة، والتي جميع ذلك حرام على من إنتظم في سلك الإسلام، وقد قطعنا دابر الترك الظلام وأتباعهم اللئام، فالواجب عليكم مبايعتنا والهجرة معنا"[1]، ولكن تم القضاء عليها بصعوبة كبيرة، كما يذكر الشريف بوزيان المعسكري في كتابه كنز الأسرار في مناقب العربي الدرقاوي وأصحابه الأخيار أن سبب العداء بين الدرقاويين والعثمانيين هو أن الترك هم من ظلموا أنفسهم وذلك لخروجهم عن الدين وإستباحة دماء وأموال وأعراض المسلمين بغير حق.

- *الطريقة التيجانية*: وتنتسب إلى مؤسسها أحمد التيجاني وذاع صيتها ومريديها حتى وصل إلى السنغال ودول أخرى من إفريقيا وكان لها فروع في المغرب الأقصى، وإنتشرت هذه الطريقة عن طريق التجارة الصحراوية بداية من سنة 1783، حيث كان احمد التيجاني يوزع الهدايا على مريديه وأتباعه وبدأت تتوسع أكثر فأكثر، وتعاضم معها قوتها ونفوذها، هذا ما جعل الدولة العثمانية تتخوف منها، فقامت بالعديد من الحملات ضدها منها حملة الباي محمد الكبير عليها في عين ماضي سنة 1785، وحملة الباي حسن، ورغم هذه الحملات لكنها لم تستطع القضاء عليها وذلك لمحاذاتها لتخوم الصحراء الممتنعة عن نفوذ البايلك[2]،

وقد غادر أحمد التيجاني الجزائر سنة 1798 تاركا خليفته في زاوية واد ريغ الحاج علي بن عيسى الذي رحل إلى مكان تأسيس الزاوية وليبقى مع إبني الشيخ محمد الكبير ومحمد الصغير ليستقر أحمد التيجاني بفاس ويؤسس زاويته من جديد ويتولى رسالة نشر الإسلام .

وقد كان موقف التيجانية من الضرائب العثمانية والسلطة الحاكمة يتجسد في أراء وأقوال شيخ التيجانية حيث كان يقول "إن الترك الذين بالجزائر كانو يقدمون قوانينهم على قانون الشرع ويحكمون بغير ما أنزل الله ... وكانوا قوة في الإستبداد وكان حكمهم كله طغيان، ونظرة واحدة تلقى على تاريخهم تفصح عما كانوا يرتكبون من سفك الدماء ونهب الأموال واغتيال بعضهم بعضا، وكانت حكوماتهم المتعددة فوضى كحال المماليك في مصر سواء بسواء، وقد كان الشيخ أحمد التيجاني لا يبالي في إعلان ضلالتهم وظلمهم وطغيانهم، فعادوه وآذوه وأصحابه وهددوهم بشن الغارات، لهذا رأى الشيخ أن يحقن الدماء ويسافر إلى المغرب الأقصى" وهذا حسب الشيخ محمد الحافظ التيجاني.

---

[1] إبن عودة المزاري: **المرجع السابق**، ص 360.

[2] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 415.

كما حدثت مواجهات بين التيجانيين والباي محمد الكبير في ناحية معسكر وتقابل التيجانيون بجيوش الباي وهران فتشتت جمع التيجاني وفر عنه أصحابه وأتباعه، ويذكر شريف الزهار "...فثبت هو وثبت من معه من الأعراب ...فقطعوا رؤوسهم وفرقوها عن المدن لكي يعتبر الناس وبعثوا برأس الحاج محمد ولد التيجاني ومن معه بعض الرؤوس الأخرى للجزائر، فجعل رأس ولد التيجاني في عمود وصلبوه وعلقوا الرؤوس الأخرى حوله، فبعثوا للسلطان محمود يبشرونه بقتله"[1].

- *الطريقة الرحمانية*: أسسها عبد الرحمن الازهري حوالي سنة 1715 بقرية آيت إسماعيل ببلاد القبائل وإنتشرت في الشرق والوسط الجزائري وإمتدت في كل من مدينة الجزائر وبسكرة وقسنطينة، كما إمتدت إلى تونس وطرابلس عن طريق أبناء بن عزوز البرجي، وقد لقيت هذه الطريقة إنتشارًا واسعا مما جعل السلطات العثمانية تعمل على إستمالتها وذلك بدعوة شيخ الطريقة للإقامة في مدينة الجزائر.
- **زاوية سيدي الشيخ:** هي مجموعة من القبائل مترابطة فيما بينها في طريقة صوفية واحدة ، كان شيخها سيدي بوبكر ولد سيدي الشيخ الأبيض بداية من القرن 19 م، وامتد نفوذه إلى كل الهضاب العليا، وتميز بكسب احترام السكان والبايات والأغاوات له، وكان الأغاوات عند جبايتهم للضرائب لا يجدون أيّة صعوبة نظرا لأن شيوخ هذه الزاوية من يتولى جباية الضرائب والهدايا من السكان، كما تميزت هذه الطريقة بشبه إستقلال وتتمتع بنفوذ واسع على غرار باقي الطرق والزوايا وهذا بسبب تحالفهم مع السلطة وعلاقاتهم الودية [2].

قد إتفقت جل الطرق والزوايا والزعامات الدينية التي عاصرت أواخر الوجود العثماني في الجزائر في أقوالها وحكمها على أن العثمانيين وقوانينهم كانت ظالمة وجائرة حسبهم وهذا ماصرح به أهل تلمسان عندما بعثوا بيعتهم بعد إحتلال الجزائر إلى السلطان عبد الرحمان، كما إستغل الطرقيون وبعض الزعامات حالة النفور من السلطة العثمانية خاصة في الأرياف نتيجة الضرائب التي اثقلت كاهل السكان، لنشر دعوتهم وإحداث شرخ بين السلطة والرعية وإعلان الحرب ضد الدولة العثمانية وكانت أخطر وأبرز هذه الطرق الطريقة الدرقاوية وثورتهم على السلطة العثمانية التي قادها إبن الأحرش وإبن الشريف والطريقة التيجانية وثورتها التي قادها محمد التيجاني، وقد كان محرك هذه الثورات هي السياسة الضريبية والحملات المتكررة على الأهالي لإرغامهم على دفع الضرائب.

---

[1] أحمد الشريف الزهار: **المصدر السابق**، ص160.

[2] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 420.

أما إنعكاسات النظام الضريبي على القبائل فهو يختلف من قبيلة إلى إخرى وذلك بإختلاف وظعية هذه القبائل، حيث تعتبر القبيلة أساس المجتمع فهي اللبنة التي يتكون منها السكان، وهي عبارة عن تجمع عدد من الدواوير تنتمي إلى جد واحد يحكمها شيخ القبيلة، وأعلى طبقات النسب هو الشعب ثم القبائل ثم العمائر ثم البطون والأفخاذ والفصائل وتقسيم تلك الفترة هو أن الشعبة تسمى صفا و القبيلة تسمى عرشا و الفرقة خروبة، كما أنها وحدة سياسية وقانونية وإقتصادية وإدارية تنظم القبيلة وتسوي جميع مشاكلها ونزاعاتها، كما تتولى أمور الجباية واستخلاصها وكان الشيخ يستشير رؤساء الخيمة أو العائلة في القضايا المهمة.

وقد كان الشعب أواخر العهد العثماني مقسما إلى أربع طبقات منها الطبقتين طبقة خاصة والتي كانت تتمتع بالإمتيازات الخاصة والمناصب العليا والطبقة الثانية وهي الطبقة العامة أو الكادحة والتي يتم منها جباية الأموال، وأهم هذه القبائل(أنظر: الملحق رقم: 07) هي:

- *قبائل المخزن*: وهي تمثل حلقة وصل بين السكان والسلطة الحاكمة وتتواجد على شكل مجموعات سكانية تعميرية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية، وهي متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها[1]، وهي تحتل المواقع الإستراتيجية في ضواحي المدن والأرياف والأسواق وبجانب الطواحن تتولى مهمة حراسة الأبراج والحصون والمسالك الجبلية وكانت السند الرئيسي في جباية الضرائب وتتميز بالإعفاء من الضرائب غير الشرعية، وتمركزها هذا سمح لها بمراقبة القبائل الرعية وإحكام القبضة عليهم، وتتكون قبائل مخزن وهران من قسمين: القسم الشرقي وتتواجد به قبيلة أولاد سيدي عربي والمكاحلية وأولاد عباس والقسم الغربي ويتواجد به الدواوير والزمالة والغرابة والبرجية ويذكر "إسترهازي" أن مخزن وهران يتكون من 17 قبيلة، وأهم هذه القبائل هي: الدواي، الغرابة، البرجية، الحشم، المكاحلية، القبائل الأربعة (بني شقران وشربريح وسجرارة وبني غدوة)، الزمالة والتي يتشكل منها فرسان المخزن ويقودها قائد الزمالة وتساعد الباي في مختلف مهامه من جمع ضرائب وإخماد حركات التمرد وتنفيذ أوامر البايلك[2].

ويتفق جل الباحثين على الأثر السلبي الذي تركه رجال قبائل المخزن على الرعية وخاصة في أواخر فترة الدايات والتي تغاضى عنها الدايات من أعمال تعسفية ونهب وسلب للممتلكات وسرقة وحرق للإنتاج

---

[1] حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني،المرجع السابق**، ص 85.

[2] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 429-437.

الفلاحي وللمحاصيل الزراعية ومصادرة للحيوانات[1].

كما تحظى هذه القبائل بالعديد من الإمتيازات مقابل الخدمات التي تقدمها لصالح البايلك، فهي تتمتع بالأمن والحماية من طرف سلطات البايلك، كما تم إعفاءها من المطالب المخزنية والضرائب الإضافية كاللزمة والغرامة والحكور والمعونة وبعض المساهمات البسيطة، أما الضرائب الشرعية فهي تدفعها كاملة، كما تتلقى قبائل المخزن المنح والتجهيزات والمؤونة ووسائل النقل من طرف السلطة العثمانية بالجزائر[2].

رغم هذا فقد إستطاعت القبائل المخزنية تشجيع شيوع البداوة والتحول من ممارسة الزراعة إلى تربية المواشي، وتشجيع السكان على التنوع الفلاحي والتوسع بمساحات الزراعية وذلك من خلال الإستقرار بالجهات التي تقيم بها لممارسة الفلاحة[3]

○ *قبائل الرعية*: وهي القبائل الخاضعة لسلطة البايلك، وكانت تحت مراقبة قبائل المخزن وتشكل غالبية السكان، تقيم في القرى والدواوير وهي تشابه تنظيماتها في كل بايلك على الرغم من تواجد بعض الإختلافات نظرا لخصوصية كل بايلك، وكان أغلب أماكن تموضعها في شريط سبدو ومقره وتليلة وجبال ستالة وطفراوي وسعيدة وفرندة وتيارت وزمورة وفي شمال وجنوب مازونة ، وكانت تقيم بالمناطق الزراعية ولعل أهم هذه القبائل هي:رعية الباي، رعية الخليفة، رعية قائد جندل، رعية فليتة، رعية نواحي تلمسان رعية اليعقوبية، كانت المشرفون على هذه القبائل مهمتهم حفظ الأمن والعمل على جباية الضرائب وبمساعدة قبائل المخزن، وكانت مقابل ذلك يعفون من بعض الضرائب ومطالبون ببعضها كالزكاة والعشور.

كانت هذه القبائل رغم تنظيمها فإنها متشابكة ومعقدة وغير مستقرة في وضعها فنجدها تصنف ضمن قبائل الرعية ونجد بعضها يصنف ضمن قبائل المخزن، وهذا يعود إلى بعض التجاوزات و الثورات التي تشنها[4]، فنجد في بايلك الغرب قبيلة المجاهر والتي كانت من قبائل المخزن فبعد ثورتها على السلطة في عام1808م تحولت إلى قبائل الرعية.

---

[1] حنيفي هلايلي: **المرجع السابق**، ص 90.

[2] سعاد عقاد: **المرجع السابق**، ص 44.

[3] نصر الدين سعيدوني: "**عشائر المخزن الإجتماعية والآثار التي ترتبت عليها**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 07، د د ن، تونس، 1977، ص77 .

[4] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 432.

○ *القبائل الحليفة*: وهي القبائل التي لها نفوذ مع الطرق والزوايا والعائلات المرابطين مثل قبائل أولاد سيدي الشيخ المتحالفة مع البايلك وفي المقابل كان البايلك يعطيها الهدايا والترضيات مقابل الحفاظ على تحصيلها للضرائب والأمن في بايلكه

○ *القبائل المستقلة*: وهي قبائل تقيم بالمناطق الجبلية[1]، أوالمناطق البعيدة عن نفوذ البايلك وبعيدة عن المطالب المخزنية، تتواجد هذه القبائل في المناطق الوعرة وفي أقصى الحدود وفي جنوب الهضاب العليا، واشهر هذه القبائل هي المهايا الأحرار البرانس وبني مناد وسكان القبائل، وقد إتبعت الإدارة العثمانية إجراءات خاصة بهذه القبائل لإرغامها وخضوعها للسلطة العثمانية وتحويلها من قبائل مستقلة إلى قبائل مخزنية أو إجبارها على دفع ضرائب رمزية للتعبير عن ولاءها للإدارة و السلطة، ويرى بعض المؤرخين أن الإدارة العثمانية كانت تعطي لها الحرية في إدارة شؤونها مقابل الحفاظ على الأمن والسلم ودفع الضرائب في أجالها وبانتظام، فإذا قبلت فإنها على وفاق مع السلطة وإذا رجعت عن دون ذلك فإنه يتم شن حملات عسكرية عليها ويصادر منها ممتلكاتها ويشرد أفرادها ويسجن رجلها وزعماءها .

ومن الملاحظ أن النظام الضريبي ترك أثرًا فعالاً في الحياة الإجتماعية، وكان وراء كل الثورات والتمردات أسباب ترجع إلى النظام الضريبي ومخلفاته من تذمر السكان للضرائب الفادحة وجور الحكام وأكسبهم هذا وعيا بجور العثمانيين مما دعاهم إلى القول بأن نذهب عند النصارى ولا نجاور الترك فيتجمع علينا الجوع والقتل، هذه الثورات والتي كانت أغلبها ضد الحكم العثماني وضد سياسته المنتهجة، وقد استطاعت الدولة العثمانية القضاء عليها وعزل الثوار إما بترهيبهم أو ترغيبهم أو باستخدام قبائل المخزن مثل ما فعلت مع محمد بن الفقون والذي قاد ثورة بن الأحرش بمنحه بعض الإمتيازات، وكل هذه الثورات أدت إلى إضعاف القدرة الدفاعية للجزائر،تدهور الأوضاع الإجتماعية وهجرة الكثير من أبناء الجزائر سواء خارج البلاد أو ترك اراضيهم واللجوء داخل مناطق حصينة أو في الحدود وتكون بعيدة عن نفوذ البايلك وذلك للتهرب من دفع الضرائب[2]، وفقر السكان نتيجة تركهم لأراضيهم وممتلكاتهم.

---

[1] E Vayssettes: **Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837** , présentations Ourda Siari Tengour, édit Bouchene, Paris, 2002, p123.

[2] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 438- 440.

المبحث الثالث: إنعكاساته على الأوضاع الثقافية

شغل النظام الضريبي بال المفكرين وعلماء بلاد المغرب ويرون أن جمع المال وإدخاره فإنه لا يحقق نفعا عند الحاجة إليه بل يكون بلاء على صاحبه أو على الدولة بل إن أهم شيء يدخر هو الرجال والآلات الحربية وهو مستوحى من سيرة الرسول عليه السلام والخلفاء الراشدين[1].

ولقد تعدد تأثيرات النظام الضريبي على الحياة الثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني منها :

- *تأثيره على حركة الطلبة والعلماء*: تأثر العلماء والطلبة بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المتردية التي سادت في أواخر العهد العثماني في الجزائر، حيث لم يستطع العلماء التوفيق بين مطالب الحكام المتزايدة للأموال من السكان عن طريق مضاعفة الضرائب وبين شعور الرعية بالإجحاف وكثرة مظالمهم ومطالبهم، فوجدوا أنفسهم بين المطرقة والسندان، لذا مالوا إلى الحياد في غالب الأحيان والتحفظ بآرائهم، لكن دون التخلي عن واجبهم في المحافظة على دينهم وحماية دولتهم[2].

تميزت الحياة الثقافية أواخر العهد العثماني في الجزائر في نشاط الفقهاء والعلماء في المدن ونشاط شيوخ الطرق والزوايا في الأرياف، وقد تزايد عدد الزوايا والطرق وذلك لتمتعها باستقلالية مصادر تموينها، وقد إزدهرت الحياة الثقافية في عهد الداي محمد عثمان باشا ورفع من قيمة العلماء ووسع وبنى مدارس تعليمية، غير أن هذا الإزدهار لم يلبث طويلا حتى تراجع في مطلع القرن 19 م، وذلك بسبب الأوضاع التي مرت بها الجزائر والثورات وإنعدام الأمن وانصراف الحكام عن تنشيط التعليم وتدعيمه وتركه للمبادرات الفردية وجهود العلماء ولم ينقطعوا عن مواصلة التدريس و التأليف، غير أن هذا لا ينكر جهود البايات و الحكام وإهتمامهم بالحياة الثقافية .

كما أن تأثير النظام الضريبي ظهر حتى عند الشعراء والأدب الشعبي والذي هو إنعكاس للأوضاع الإجتماعية السائدة في تلك الفترة، وعبر عن ما يعانيه الشعب من جراء ثقل الضرائب واستيلاء على الأموال والأملاك ومصادرتها حيث جاء على لسان الزياني وهو يقول :" وأعلم أن الأتراك لما تمهد لهم

---

[1] أبو عبد الله محمد بن أحمد أكنسوس: **الجيش العرمرم الحماسي في دولة أولاد مولانا علي السلجلماسي**، د د ن، د ب، 2013، ص 120-121.

[2] محمد شاطو: **نظرة المصادر الجزائرية إلى السلطة العثمانية في الجزائر**، رسالة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2005-2006، ص 85.

الملك بالجزائر كثر ظلمهم وفسادهم وعتوهم في الخلق وعنادهم بحيث لا يليق أن نذكر ما كانوا فيه من الظلم والمناكر وتواتر ذلك على الألسنة بغاية التواتر، فاستغل العلماء في ذلك في نثرهم، وسألت الناس أن يزيل بهم ماحل بظلمهم ..."[1]، غير أن ما يكنه السكان للسلطة العثمانية، وما فعله الباي حسن عندما قتل الشيخ بلقندوز بدون مبرر حيث تأثر المرابطون والأولياء وتأثروا لما فعله وتوقعوا زوال الأتراك وإحتلال الجزائر، كما نجد أن إبن زرفة قام بتأليف كتاب عن الضرائب مستندا في كتابته عن مصادر التاريخ الإسلامي ورافضا لأي ضرائب التي تم فرضها على الجزائريين ماعدا الضرائب الشرعية[2]

○ *تأثيره على الزوايا*: تذكر المصادر أن الزوايا والطرق والأشراف كانوا في غالب الأوقات معفيين من الضرائب وكان لهم إحترام بين أوساط الناس، هذا الإعفاء كان منذ التواجد العثماني في الجزائر وقد صدر في ذلك أمر بإعفاء الزوايا والطرق والمرابطين سنة 1695 في عهد الداي أحمد في بايلك الغرب، لكن نجد أن المرابطين والأشراف يؤدون ما توجب عليهم من ضرائب ومنهم شرفاء الشهرة وأولاد العربي، ويذكر المشرفي عنهم أنهم كانت تجبى منهم الضرائب وكانت عرب سويد المخزومي تخدمهم.

كما أن بعض البايات كانوا ينفقون على الزوايا وغيرها من أموال التي تعود إلى الضرائب مما إنعكس على الحياة الثقافية وأدى إلى إزدهارها وهو ما أدى في بعض المناطق إلى تدعيم العلماء والطلبة وتشجيعهم على تأليف الكتب، وهذه بفضل موارد العشور والصدقات وبعض المداخيل الأخرى والتي كانت تمنح للزوايا وذلك لدعمها على تعليم الشعب وهذا في فترات التي كان يحكم فيها البايات المؤهلين الذين إهتموا بالتعليم والزوايا.

كما أننا نجد أن النظام الضريبي ترك آثار إيجابية وذلك بتشجيع البايات للتعليم والثقافة من خلال تدعيمهم بموارد الضرائب ومن الآثاره الاخرى نجد أن توسع نشاط الطرق والزوايا وبداية معارضتها للسلطة في بعض الأحيان وإنتشار الفتن والقلاقل والثورات التي كانت تعود إلى النظام الضريبي قد أثرت على الحياة الثقافية وعلى مختلف الأوجه .

وقد عمد بعض الناس تقدم ما توجب عليها من ضرائب إلى الزوايا ورجال الطرق ومعارضتهم لدفعها عند البايلك، إضافة إلى أن بعض الطرق والزوايا كانت معادية لسلطة البايلك مثل الطريقة التيجانية مما أدى

---

[1] محمد بن يوسف الزياني: **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تحقيق: المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 253 .

[2] ابن عودة المزاري: **المرجع السابق**، ص 362-363.

إلى محاولة إخضاعها بشن الحملات العسكرية وفرض ضرائب سنوية عليها[1] .

ومن الملاحظ أن أموال مصادر تمويل الزوايا يعود إلى الأوقاف والتي إنتشرت أواخر العهد العثماني، حيث كان الناس يتهربون من الضرائب بشتى الطرق، لذا لجأ الناس إلى وقف أملاكهم وهو وسيلة للمحافظة عليها وذلك لأن الوقف لا يباع ولا يشترى ولا يجوز حيازته والتصرف فيه أو مصادرته، وبهذا لا يمكن للبايات الوصول إليه وإصدار قرارات العزل والمصادرة .

[1] توفيق دحماني: **المرجع السابق**، ص 442-445.

الـخـــاتـمـة

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة التي تناولت من خلالها النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830) خرجت بجملة من الإستنتاجات وهي:

✓ أنّ النظام الضريبي في الجزائر أواخر العهد العثماني يُمثل أحد المرتكزات التي إعتمدت عليها الدولة العثمانية في الجزائر، وأهم مورد مالي لها ولخزينتها التي كانت تعاني من العجز المالي بعدما أصابها الوهن وفقدانها السيطرة البحرية التي إرتبطت بها منذ تأسيسها، وإهمالها للشؤون الداخلية ترك نتائج وخيمة على الرعية وعلى وجودها في الجزائر، مما أوقع هذه الأخيرة بين أيدي الإحتلال الفرنسي.

✓ أن الضرائب العثمانية تستند في شرعيتها إلى الأحكام الإسلامية المالية غير أنها إختلفت في مسمياتها ومقاديرها تبعاً للعرف المتعامل به والعادة التي سارت عليها الدول السابقة لوجودها، وخولت الشريعة الإسلامية لأولى الأمر التصرف وفق ما تفرضه المصلحة العامة دون الإعتداء على حقوق الشعب، كما راعت الدولة العثمانية أوضاع الإيالة الجزائرية وظروفها الطبيعية.

✓ أن هناك أنواع من الضرائب في التشريع العثماني منها ما يستند إلى مصدرها الشرعي (القرآن والسنة) في أحكامها ومقاديرها ونسبتها، وضرائب تستند إلى تخويل أولي الأمر والأحكام الإجتهادية وهي الضرائب المتعارف عليها والتي تعود الناس على دفعها.

✓ أن النظام الضريبي يتميز بالمرونة، فالإدارة العثمانية كانت تراعي ظروف السكان، حيث فتحت معهم أبواب التشاور في تحديد قيمة الضريبة وطرق دفعها في حال حدوث كارثة طبيعية كالجفاف والفيضانات والجراد... والتي ينتج من جراءها تضرر الإنتاج الزراعي.

✓ أن النظام الحاكم في الجزائر لم يكن نظام محفز على تطوير أوضاع البلاد الإقتصادية التي عرفت تراجعاً في الزراعة والأراضي الزراعية، وتراجع في الصناعة وإضمحلال بعض الحرف وحتى التجارة وعزوف التجار عن إمتهانها أو تغيير الأسواق والطرق التجارية، أما في الحياة الإجتماعية فيلاحظ عدم إندماج المجتمع مع بعضه، ويرجع ذلك إلى سياسة العثمانيين التي عملت على إستمالة الزعامات التي لها نفوذ في المجتمع دون الإخرى وذلك لإستخدامها في فرض الضرائب وجبايتها، ولكن مع تغير هذه العلاقة وتحولها من ود إلى عداء بسبب جور الحكام وإعتراض هذه الزعامات على الظلم وكثرت مطالبهم المخزنية والتشدد في الجباية أكسبها سخط هذه الزعامات، ووقوفها موقف المعارض لحكمها فدخلت بذلك إلى دوامة الصراع.

✓ أن التوسع وشساعة مساحة الجزائر سبب في تنوع الضرائب الذي شهدته الجزائر أواخر العهد العثماني دون الإعتماد على مصادر إقتصادية تابتة يثبت معها الوضع الإقتصادي والموارد المالية ، مما جعل الحكومة الجزائرية تكون أداة إستهلاك تعتمد على ما يوفره الجهاز الضريبي دون الحاجة إلى تنميته

وتعدده وبذلك تنمية المرافق الإقتصادية للدولة، فكل ما يدره الجهاز الضريبي يصرف في شكل مرتبات وجرايات لمؤسسات الدولة وموظفيها.

✓ أن النظام الضريبي المطبق على أراضي الدولة يختلف بإختلاف نوعية وإستغلال الأرض وأسلوبه، وتؤخذ الجباية من المحصول العيني في حال الإستغلال المباشر للأرض، حيث إختلفت طرق جباية الضرائب بالنسبة لأراضي الدولة بإختلاف أحكامها وطريقة فتحها عنوة أو صلحاًن كما انحصرت ضريبة الزكاة والعشور على أراضي الملكية الخاصة.

✓ تعتبر الضرائب المفروضة على الدول الأوربية وقيمتها هي معيار العلاقة مع الدولة الجزائرية وهي ملزمة بدفع الجزية التي تعبر عن الحماية الفردية للدولة، كما تستفيد هذه الدول من الإمتيازات التي تقدمها الدولة الجزائرية، لكن بعد ضعفها تكالبت عليها هذه الدول.

✓ أن التنوع في الضرائب أدى إلى التنوع في طرق الجباية وذلك وفقا للأماكن والنواحي التي تجبى منها الضرائب، فهناك ضرائب يتولى جبايتها عن طريق الأعوان الإداريين أو ما أسميته بالنظم الإدارية حيث يتولى جباية الضريبة المحددة له، وفي المقابل يتم خصم راتبه منها، كما يعفى الموظفين الإداريين من مختلف الضرائب، والنظام الآخر وهو الجباية عن طريق المحلة والتي يستعان بها في المناطق البعيدة عن نفوذ البايلك والمستعصية.

✓ أن الإدارة العثمانية كانت صارمة في تطبيق القانون الخاص بالضرائب وقانون جبايتها، وحددت دور كل موظف فيها، لكن رغم هذه الصرامة ظلت التجاوزات والإنحرافات في النظام الضريبي، وهو ما يعاب عليه، كما لوحظ تجاوزات في رفع قيمة الضرائب من طرف الموظفين، حيث لم يصل إلى خزينة البايلك وخزينة الجزائر المبالغ التي يتم جبايتها، وذلك يعود إلى صرف نصفها وإن لم يكن معظمها في الجباية وتلاشي جزء منها إن لم يكن الأغلب في جيوب الجباة الذين تطاولوا في صرفها.

✓ أن عملية الضغط والإكراه التي كان تتعرض لها الرعية جراء عدم دفعهم للضرائب، وإستخدام المحلة العسكرية للجباية من طرف الحكام لتأديب الرعية وإرغامهم على الدفع ولد حالة من النفور والتذمر في أوساط الرعية.

✓ أن تسليم وإيداع الضرائب المتوجبة على كل بايلك إلى مقر الحكم المركزي، يكون بصفة منتظمة كل ستة أشهر وتسمى بالدنوش الصغرى التي يقدمها خليفة الباي، أما التي تكون كل ثلاث سنوات فتسمى هي أيضاً بالدنوش الكبرى، وهذه المرة يقدمها الباي بنفسه إلى مقر الحكم، وعلى قيمة هذه الضرائب وكثرتها يتم تثبيته في منصبه أو إحالته منه، ويبين نظام الجباية مدى إهتمام العثمانيين في الجزائر بالضرائب وتنظيمها.

✓ أن رحلة الدنوش تعبر عن الأوضاع الإقتصادية، فإذا كانت عائدات الدنوش مرتفعة ووفيرة فإن الحالة الإقتصادية تعرف إنتعاشاً وإزدهاراً، أما إذا كانت العائدات ضعيفة فإن الحالة الإقتصادية متدنية، فهي مؤشر للوظعية الإقتصادية السائدة في تلك السنوات أو في ذلك الفصلين.

✓ أن الإدارة العثمانية حرصت على تأمين أكبر مبلغ ممكن من الضرائب غلى خزائن البايلك معتمدة في ذلك نظاماً دقيقاً لتأمين هذه الضرائب المختلفة من زكاة وعشور ولزمة ومعونة وغيرها من الضرائب المذكورة في دراستنا هذه .

✓ أن لقبائل الرعية دور كبير فهي حلقة وصل بين الإدارة العثمانية والسكان فهي من تدفع أكبر قدر من الضرائب لموقفها المتعاون مع الإدارة ووقوع أراضيها قرب السلطة لذا تعتبر مصدر العديد من الضرائب، كما تعتبر أضعف طبقة في المجتمع الريفي.

✓ أن إنخفاض موارد البلاد من القطاعات الزراعية أدى إلى إرتفاع في قيمة الضرائب التي أقرتها الدولة على الفلاحين، بهذا الإجراء تعوض ما فقدته من القطاعات الأخرى مما إلى عزوف الفلاحين عن الأراضي الزراعية، والإنسحاب إلى المناطق البعيدة عن النفوذ البايلك تهربا من الضرائب.

✓ أن هذه الضرائب التي فرضت على الجزائريين تختلف من منطقة إلى أخرى، فنجد بعض المناطق فرضت عليها ضريبة اللزمة، أما مناطق أخرى لم تفرض عليها هذه الضريبة، فهذه الضرائب تختلف من ناحية إلى أخرى، وليست مفروضة في مجملها على كل الناس، وهكذا فإن الدولة العثمانية لم تلتزم بقواعد النظام الضريبي (قاعدة المساواة والعدالة واليقين...) مما جعل السكان يتذمرون من هذه الضرائب، وهنا نجد أن الدولة العثمانية إتبعت ظروف كل منطقة وخصائصها.

✓ إنتشار الثورات وحركات التمرد الداخلية سببها كثرت المطالب المخزنية والتجاوزات التي تحدثها المحلة العسكرية أثناء عملية الجباية، حيث أثر على الفلاحين وعلى الإنتاج الفلاحي، مما إنعكس على تراجع قيمة الضرائب، وذلك لأن النظام الضريبي يعتمد على الإنتاج الزراعي بالدرجة الأولى.

✓ أن النتائج التي حققها التنظيم الإداري والعسكري تعود إلى إعتمادهم على القبائل الحليفة والخاضعة لسلطة البايلك، حيث إستطاعوا بسط سيطرتهم ونفوذهم والتحكم في جزء كبير من الشعب، وبذلك التحكم في فرض الضرائب، في مقابل ذلك إستفادوامن بعض الإمتيازات والإعفاء من بعض الضرائب، مثل قبائل المخزن التي كان لها دور فعال بعد تراجع الإدارة العثمانية في الجزائر والضعف الذي أصابها داخليا، وتزايد الضغوط الخارجية، فأصبحت تدعم الإجرات الإدارية والحربية وإرتبط نفوذها بنفوذ الإدارة، حيث مس تدخلها النظام الضريبي وأصبحت تشارك في الحملات الجبائية للمحلة، فكثر بذلك بطشهم بالرعية وإثقال كاهلهم بالضرائب، فتولد عن هذه الوظعية المزرية للفلاحين والتجار والحرفيين تذمر في الأوساط الشعبية وقيام ثورات قادها شيوخ الزوايا والطرقيون منهم الثورة الدرقاوية والتيجانية وثورة ابن الأحرش التي كادت أن تعصف بالوجود العثماني قبل الإحتلال الفرنسي.

الـمـلاحـق

الملحق رقم01: قيمة الضرائب المقدمة من بايلك الغرب ونوعها

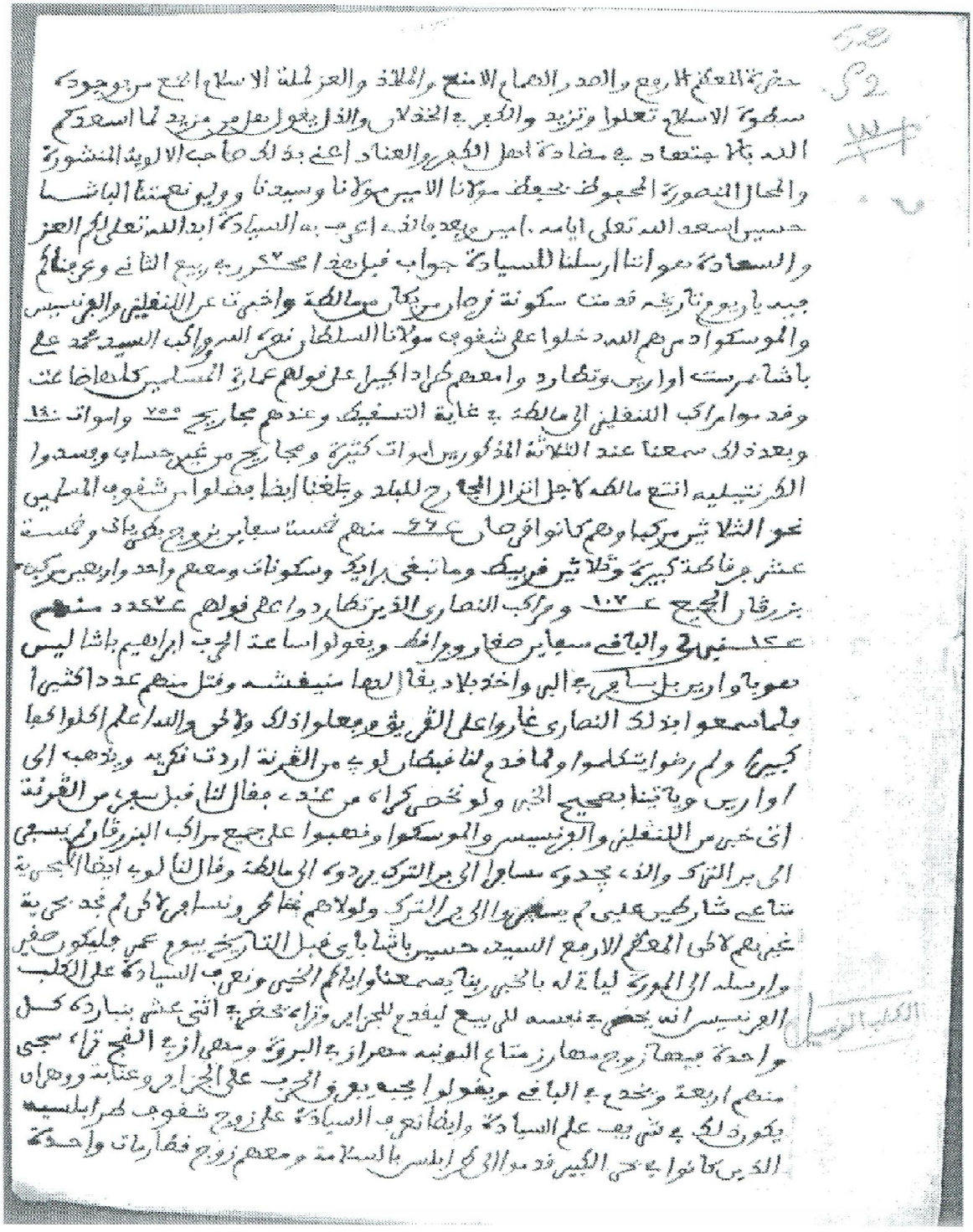

المصدر: المكتبة الوطنية الجزائرية: قسم الأرشيف، العلبة 3206، الملف 05، الوثيقة 52.

الملحق رقم 02: ضريبة الجزية إلى وكيل الخرج .

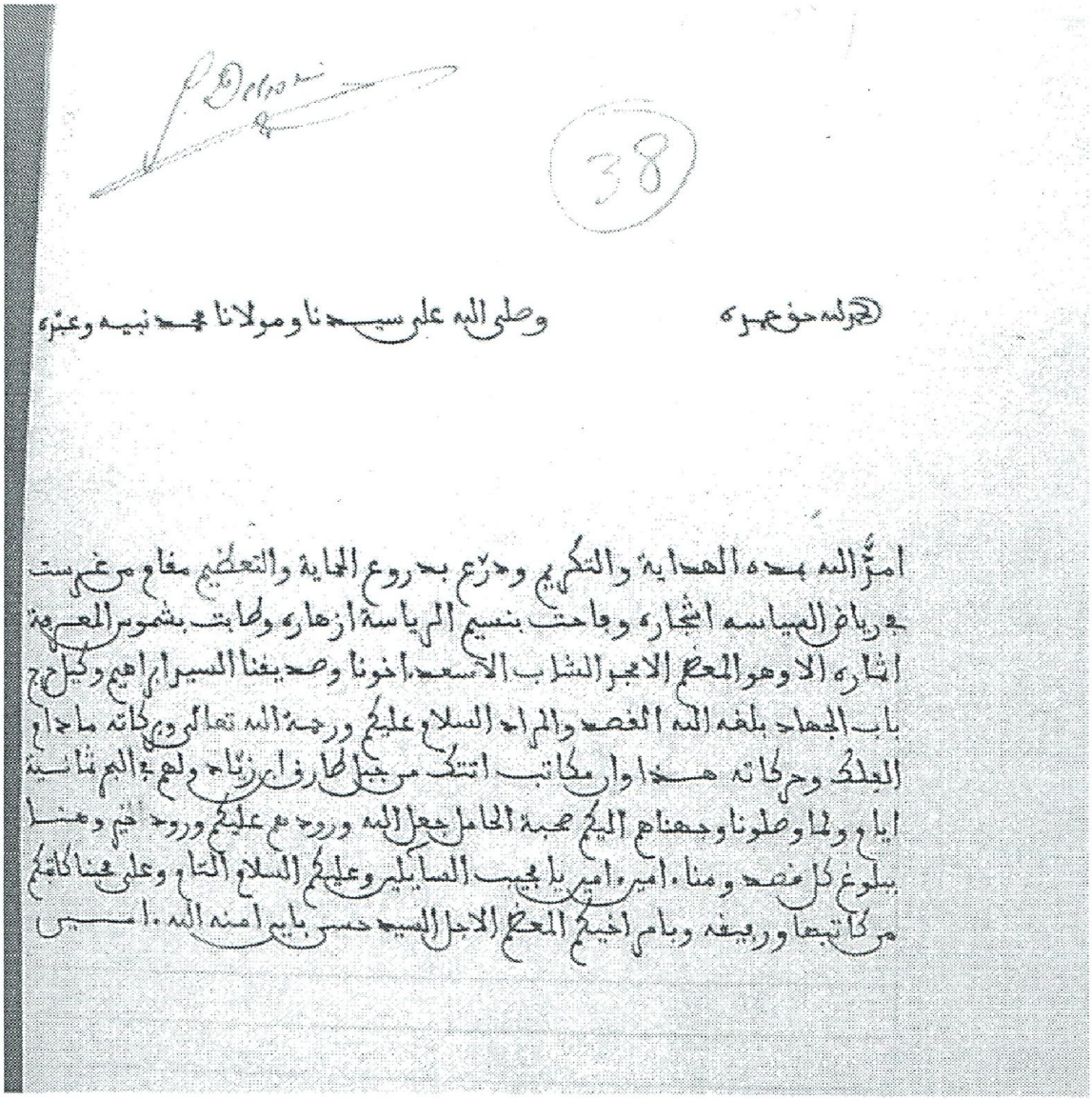

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد نبيه وعبده

امتع الله بحده الهداية والتكريم ورزع بحروع الحماية والتعظيم مغاوم غرست
في رياض السياسة اشجاره وفاحت بنسيم الرياسة ازهاره ولعابت بشموس المعرفة
اثاره الا وهو المعظم الاجل الشاب الاسعد اخونا وصديقنا السيد ابراهيم وكيل ج
باب الجهاد بلغه الله الغصد والمراد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ما داع
العبد وحركاته هذا وان مكاتب اتتك من جبل طارف ازياد ولم يخ البعد ثانية
اياد ولما وصلونا وجعناع اليكم محبة الخامل جعل الله وروحه عليكم وروحه ثم ومنا
بلوغ كل مقصد ومنا. امين يا مجيب السائلين وعليكم السلام التام وعلى من اتانا
من كاتبها وربيعه وبام اخيكم المعظم الاجل السيد حسن باي امنه الله. امين

المصدر : المكتبة الوطنية الجزائرية: قسم الأرشيف، العلبة: 3206، الملف: 05، الوثيقة: 38.

الملحق رقم 03: ضريبة مفروضة على دكان تجاري.

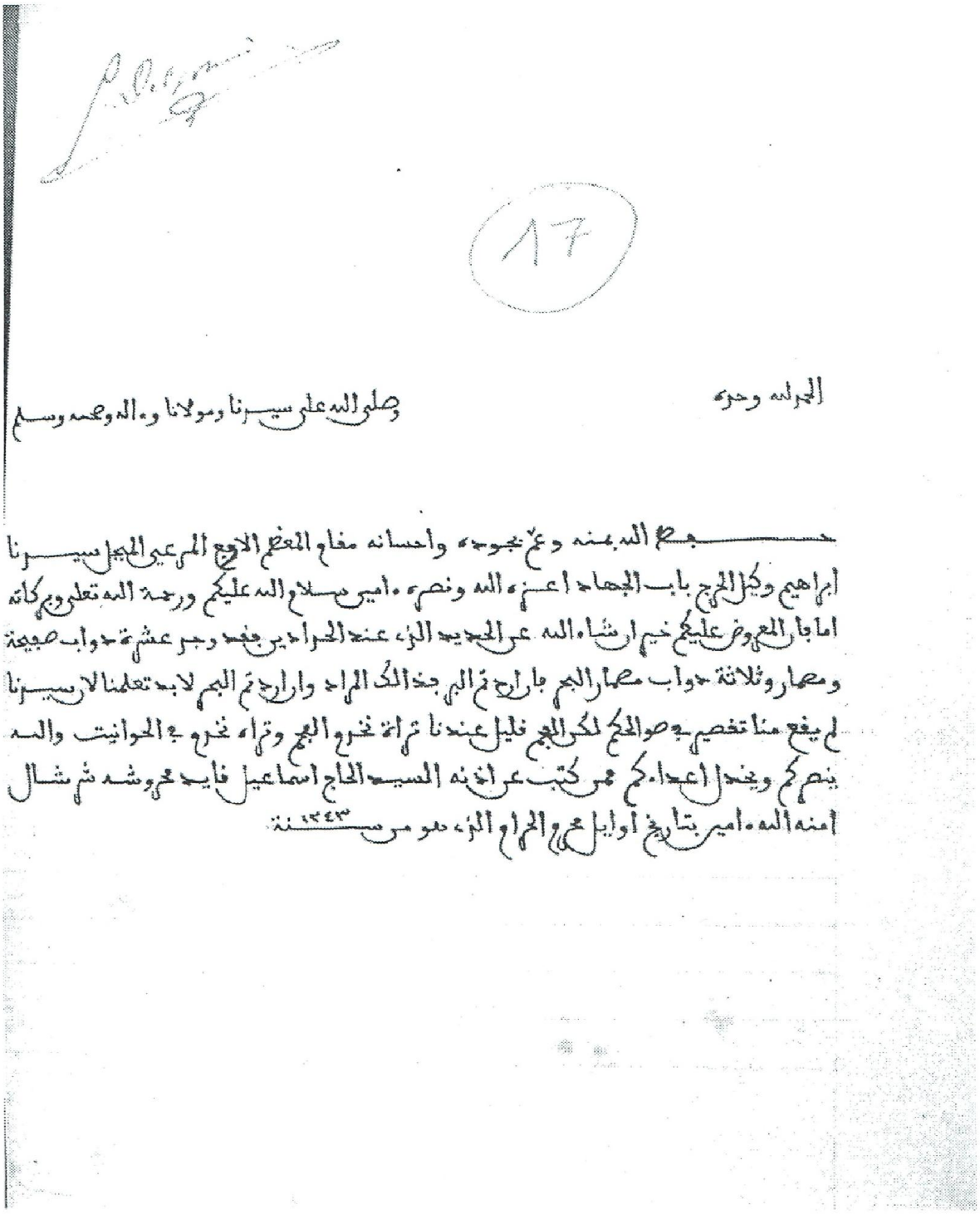

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا وآله وصحبه وسلم

حضرة الله بمنه وعم جوده وإحسانه مقام المعظم الأوجق المرعي المبجل سيدنا إبراهيم وكيل الخرج بباب الجهاد أعزه الله ونصره. أمين سلام الله عليكم ورحمة الله تعلن وبركاته أما بعد المعروض عليكم خير إن شاء الله عن المحدد الذي عند الحواديين فيه وجد عشرة حواب صبيحة ومصار وثلاثة حواب مصار البحر بارح ثم البي جذا الكل المراد وارادح ثم البحر لابد تعلمنا لأن سيدنا لم يفع منا تخصيص صوالحك لكن البحر قليل عندنا تراه نخرج البحر وتراه نخرج الحوانيت والله ينصركم ويخذل أعداءكم مع كتب عن إذنه السيد الحاج إسماعيل فايد محروشه ثم شال أمنه الله. أمير بتاريخ أوايل محرم الحرام الذي هو من سنة ١٢٤٣

المصدر: المكتبة الوطنية الجزائرية: قسم الأرشيف، العلبة: 3206، الملف: 05، الوثيقة:17.

الملحق رقم 04: الغنائم المتحصل عليها من الجهاد البحري.

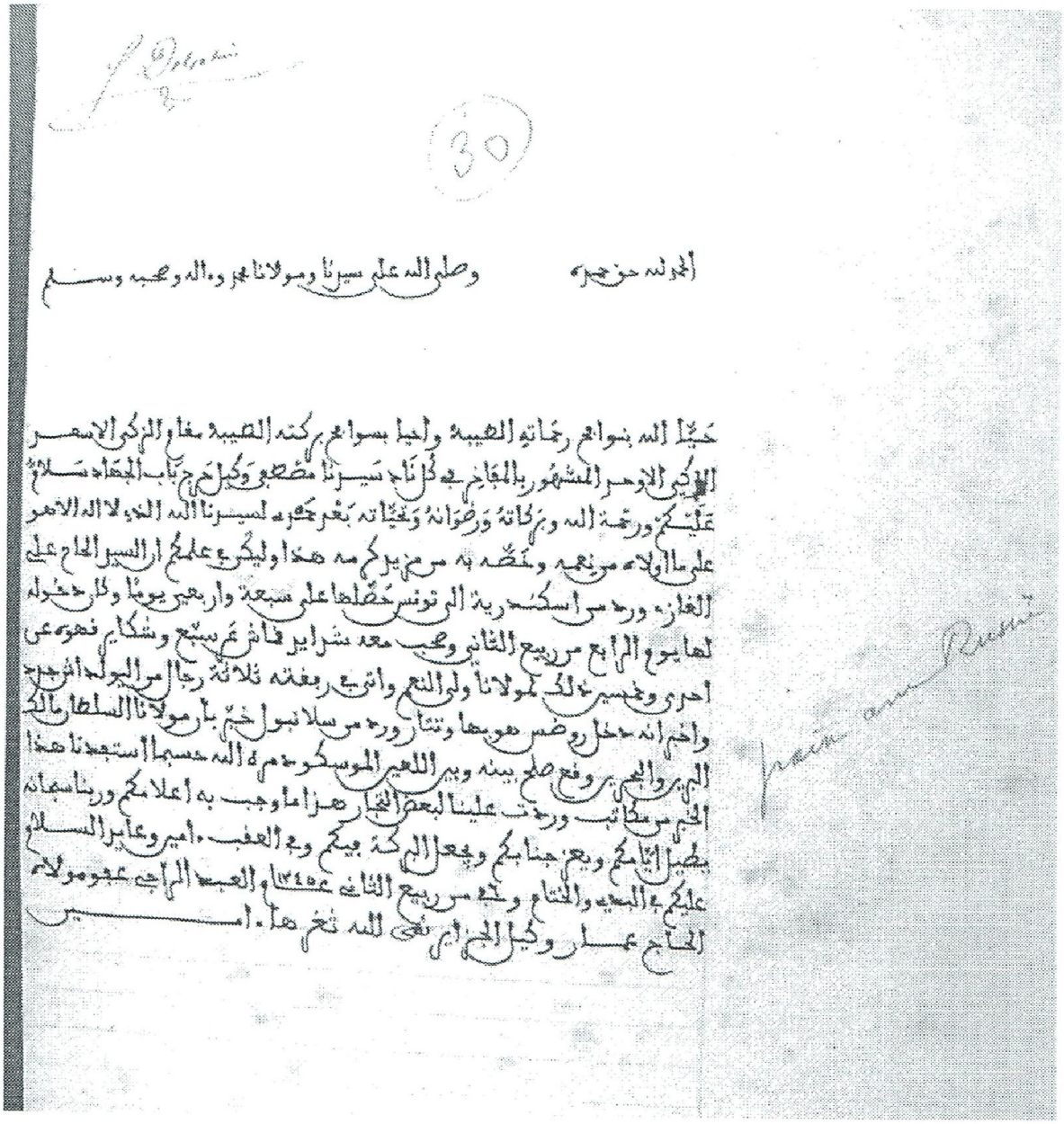

المصدر: المكتبة الوطنية الجزائرية: قسم الأرشيف، العلبة: 3206، الملف: 05، الوثيقة:30.

الملحق رقم 05: الإتاوات التي تقدمها بعض الدول الأوربية والأمريكية للجزائر أواخر العهد العثماني

إسم الدولة	السنة	قيمة الإتاوة ونوعها
إسبانيا	1804م	09 مدافع من عيار 24 و18 مدفع من عيار 18 كإتاوة
	1826م	150000 فرنك على إثر معاهدة السلم
توسكانيا	1823م	250000 فرنك كل عامين مع هدايا معتبرة
البرتغال	1822م	200000 فرنك إثر معاهدة بينهما
سردينيا	1816م وما قبلها	54000 فرنك تقدم كإتوات سنوية
فرنسا	1816م	200000 فرنك
	27 أفريل 1821م	مايزيد عن 200000 فرنك قدمها القنصل تانفيل كهدايا.
إنجلترا	1797م	04 مدافع وأشرعة وخشب و200 برميل بارود و400 كرة مدفعية و25 صندوق به السلاح، وهي هدايا.
	1807م	267500 فرنك مقابل الإمتيازات إضافة إلى المدافع والذخيرة.
	إلى غاية 1816م	350000 فرنك.

المرجع: حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 72-75 / يتبع...

إسم الدولة	السنة	قيمة الإتاوة ونوعها
الولايات المتحدة الأمريكية	1794م	279.500 دولار على شكل عتاد وأجهزة بحرية وهدايا مرة في السنتين كضريبة سنوية
	1795م	642.500 دولار نقدًا وضريبة سنوية قدرها 21600 دولار على شكل عتاد حربي وأجهزة بحرية.
	1796م	1000 قنطار من البارود و1000 قطعة خشبية
	1801م	12 قنطار من البارود 28 قنطار من المسمار 130 قطعة خشبية من نوع الروبلو.
الدنمارك	1795-1796م	25 قنطار من البارود 1000 كرة مدفعية و41 قنطار من الحديد و08 قناطر من الأسلاك و2000 قطعة خشبية
	1822م	180000 فرنك كل سنتين كإتاوة.
السويد	1802م	23 قنطار من البارود و230 قطعة خشبية و2398 قطعة خشبية وتجهيزات للسفن.
	1822م	120000 فرنك كل سنتين كإتاوة
البندقية	1802	500000 دوكة و5000 دوكة كل سنة

يتبع...

إسم الدولة	السنة	قيمة الضريبة التي تدفعها ونوعها
هولندا	1797م	معدات حربية من حبال وأشرعة و 300 قطعة خشبية والبارود، إضافة إلى معدات صناعة السفن.
	1807م	160000 فرنك.

من إعداد الباحث بالإعتماد على: حنيفي هلايلي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 75 .

الملحق رقم 06: خريطة توضح إتجاه سير حملات المحلة أثناء جبايتها للضرائب في الجزائر

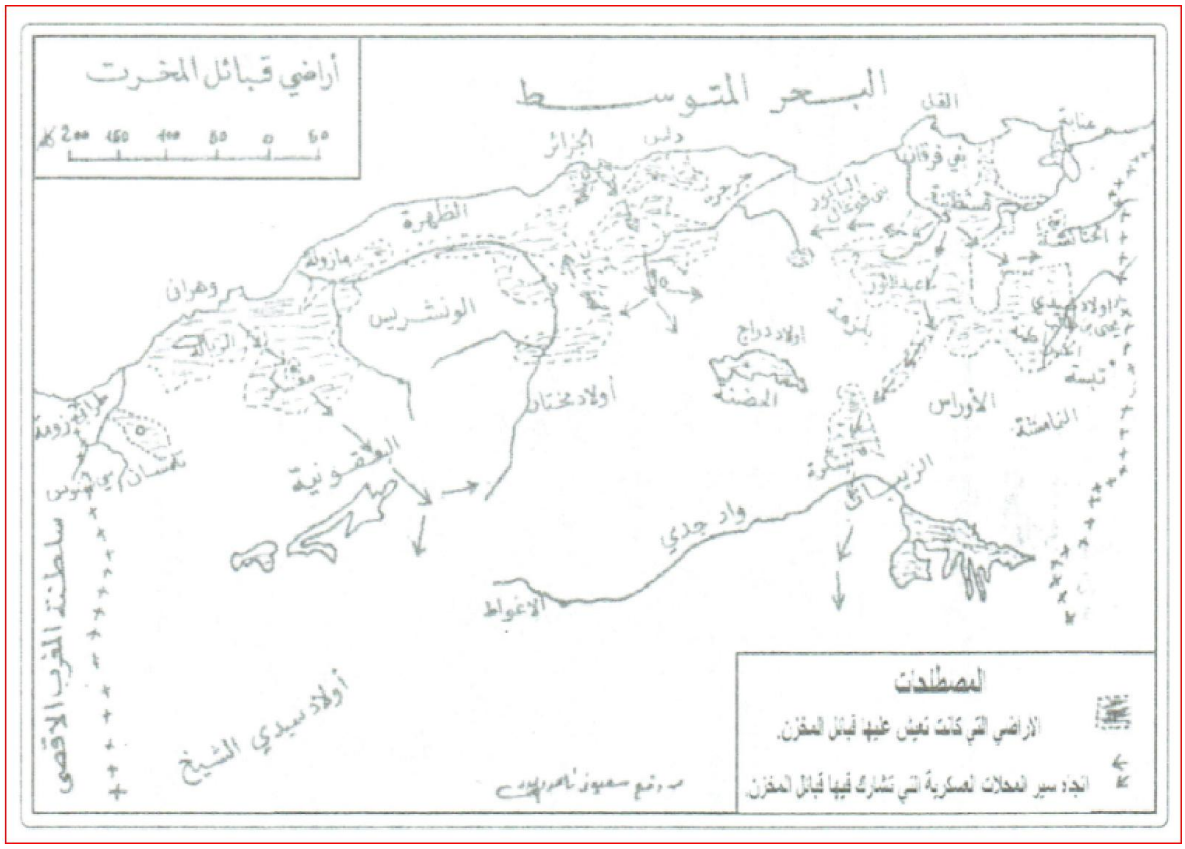

المرجع: نصر الدين سعيدوني: **الملكية والجباية في الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق،** ص229.

الملحق رقم 07: خريطة توزيع القبائل في الجزائر حسب علاقتها مع السلطة العثمانية

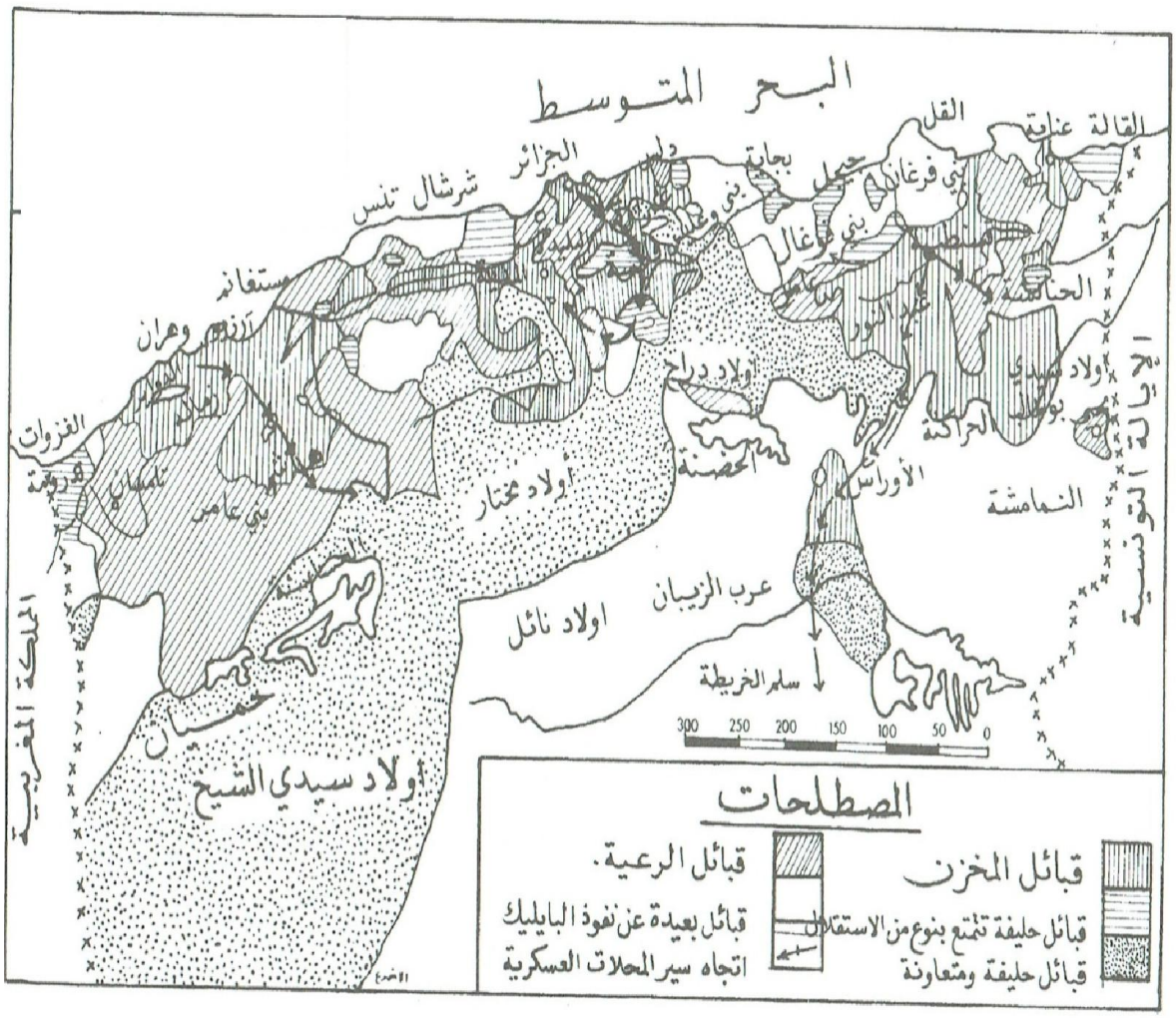

المرجع: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق**، ص 330.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب المقدسة:

-القرآن الكريم:

سورة الحج، الآية 78.

-أحاديث الرسول عليه السلام

حديث رواه البخاري ومسلم

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

01- أحمد موسى عز الدين: **النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي في القرن السادس عشر**، دار الشروق، لبنان، 1983.

02- أكنسوس أبو عبد الله محمد بن أحمد: **الجيش العرمرم الحماسي في دولة أولاد مولانا علي السلجلماسي**، د د ن، د ب، 1986م .

03- أوزتورك سعيد وآق كوندز أحمد: **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية**، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، 2008 .

04- برناشفيك روبار: **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م**، ترجمة: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ج02، بيروت، 1988 .

05- بروفنسال ليفي: **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، المعهد العلمي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955 .

06- بفايفر سيمون: **مذكرات جزائرية عشية الإحتلال**، ترجمة: أبو العيد دودو، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998 .

07- البكري أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، نشر البارون دوسلان، الجزائر، 1911 .

08- بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر**، إبن نديم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009 .

09- بورويبة رشيد وآخرون: **الجزائر في تاريخ العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م .

10- الجيلالي عبد الرحمان: **تاريخ الجزائر العام**، الجزء 03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 .

11- حشيش عادل أحمد: **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام**، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1992 .

12- خضر الخير خالد: **قانون الضرائب والإعفاء منها**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2014، ص11.

13- خلاصي رضا: **النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 11.

14- إبن خلدون عبد الرحمان: **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر المسمى بتاريخ ابن خلدون**، الجزء07، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1959 .

15- خوجة حمدان بن عثمان: **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق: العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م

16- إبن أبي زرع أبو الحسن علي الفاسي: **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972 .

17- الزهار أحمد الشريف: **مذكرات نقيب الأشراف**، تحقيق:أحمد توفيق المدني، ذخائر المغرب العربي، الجزائر، 1980 .

18- الزياني محمد بن يوسف: **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تحقيق: المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978 .

19- سعيدوني نصر الدين: **الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني 1792-1830م**، دار البصائر الجديدة ، الجزائر، 2013 .

20- سعيدوني نصر الدين: **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي خلال الأرشيف والمراسلات والتقاييد والمذكرات والتقارير**، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013م.

21- سعيدوني نصر الدين: **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني**، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .

22- سعيدوني نصر الدين: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792- 1830**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 .

23- سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: **التاريخ العسكري للجزائر من الفتح إلى غاية القرن 16**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007 .

24- السماتي محفوظ: **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها**، ترجمة: محمد الصغير بناني وعبد النور بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر،2007 .

25- شالر وليام: **مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816 1824**، تعريب: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د س.

26- شويتام أرزقي: **الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره 1800-1830م**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011م .

27- شويتام أرزقي: **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر، ،2010 .

28- العشماوي سعيد عبد العزيز عثمان، رجب شكري: **النظم الضريبية**، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، د س.

29- عطوي فوزي: **المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003 .

30- عميراوي حميدة: **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري(بداية الإحتلال)**، دار البعث، قسنطينة، 1984م.

31- العنتري محمد الصالح: **مجاعات قسنطينة**، تعليق وتحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991.

32- عويس عبد الحليم: **دولة بني حماد صفحات رائعة من التاريخ الجزائري**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

33- أبو قاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

34- قرفي عبد الحميد: **الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

35- محرزي محمد عباس: **إقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010 .

36- المدني أحمد توفيق: **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766- 1791 سيرته حروبه أعماله نظام الدولة في عهده**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

37- إبن مريم محمد بن محمد بن أحمد: **البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان**، تحقيق: محمد بن أبي شنب، د د ن، الجزائر،1980.

38- المزيني أحمد عبد العزيز: **الموارد المالية في الإسلام**، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1994م.

39- الميلي مبارك بن محمد: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم وتصحيح: محمد الميلي، الجزء 03، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د س.

40- هلايلي حنيفي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، الجزائر، 2008.

41- هلايلي حنيفي: **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، دار الهدى، الجزائر، 2007.

42- هنري تشرسل شارل: **حياة الأمير عبد القادر**، ترجمة وتحقيق وتعليق: أبو قاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

المجلات والدوريات:

01- سعيدوني نصر الدين: "**عشائر المخزن الإجتماعية والآثار التي ترتبت عليها**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 07، د د ن، تونس، 1977.

02- سيدهم فاطمة الزهراء: "**موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر**"، **دورية كان التاريخية،العدد** 13، دار الناشري، الكويت، 2011.

03- شاكي عبد العزيز: "**ثورة المهدي بن تومرت تومرت على دولة المرابطين**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 20، كنوز الحكمة، الجزائر، 2013م

04- الشمهداني مؤيد محمود حمد، سلوان رشيد رمضان: "**أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م**"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 05، العدد 16، د د ن، بغداد، 2013

05- العمري محمد إبراهيم: "**المقادير الشرعية وضبطها بالعلامات الطبيعية**"، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية** ، المجلد03، العدد01، د د ن، الأردن، 2007

06- فيلالي عبد السلام: "**هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين الرغبتين الحضرية والريفية**"، مجلة التواصل، العدد 24، د د ن، الجزائر، 2009.

الرسائل والأطروحات الجامعية

01- ثابتي خديجة: **دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص دراسة حالة ولاية تلمسان**، مذكرة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

02- خرفوش عمر: **الإدارة الجزائرية في العهدالعثماني الإدارة المركزية نموذجا**، رسالة الماجستير، تخصص تاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزئر، 2008-2009.

03- دحماني توفيق: **الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي 1792-1865م دراسة مقارنة**، أطروحة الدكتوراه، تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2007 -2008.

04- سيساوي أحمد: **البعد البايليكي في المشاريع السياسية الإستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838- 1871م**، أطروحة الدكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013- 2014.

05- شاطو محمد: **نظرة المصادر الجزائرية إلى السلطة العثمانية في الجزائر**، رسالة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2005-2006.

06- شدري معمر رشيدة: **العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر في فترة الدايات 1671- 1830م، إشراف: فلة موساوي القشاعي**، رسالة الماجستير، تخصص تاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2005- 2006

07- شلغوم حنان: **أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وإنعكاساته على المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة الماجستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011-2012

08- العزيزي محمد الحبيب: **ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث المحلة التونسية نموذجا**، أطروحة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006-2007

09- عقاد سعاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر1519- 1830م دار السلطان انموذجا، إشراف: دادة محمد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013- 2014

10- فلاح محمد: **السياسة الجبائية الأهداف والأدوات**، أطروحة الدكتوراه، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006

11- كشرود حسان: **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م**، مذكرة الماجستير، تخصص التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007- 2008

12- معاشي جميلة: **الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،2007-2008م

13- موساوي فلة القشاعي المولودة: **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837**، رسالة ماجستر، تخصص تاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1989- 1990

الموسوعات والمعاجم

01- الجميعي عبد المنعم إبراهيم: "**الدولة العثمانية والمغرب العربي**"، موسوعة الثقافة التاريخية والحضارية، العدد 12، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008.

02- موسوعة المغرب العربي: **المغرب العربي بين الفاطميين والمرابطين والموحدين- المغرب العربي بين بني زيري وبني هلال وبني حمادة دراسة في التاريخ الإسلامي**، المجلد 02، الجزء 03-04، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994م

03- نويهض عادل: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1980

الشبكة المعلوماتية

1- مصطفى أمين: ترجمة إمام المالكية الإمام الشهير شرقا وغربا أبي عبد الله محمد بن عرفة، متاح على الرابط: http://www.azahera.net/showthread.php?t=1136 بتاريخ 27- 04- 2017م، 13:25

المراجع الأجنبية:

01-Abdeljalil Temimi: **Le beylik de Constantine Hadj Ahmed 1830-1837**, Publication de la Revue d'Histoire Maghrébine, vol 01, 1971

02-Andre Raymond: provinces arabes 16-18 siecle histoire de l'empire ottmomen,edit fayard, paris, 1989.

03 -E Vayssettes: **Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837** , présentations Ourda Siari Tengour, édit Bouchene, Paris, 2002

04-feraud chrles: **Le Sahara de Constantine notes et souvenirs**, Adolphe Jourdan librare editeur, Alger, 1881

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
مقدمة	أ- و
مدخل حول: النظام الضريبي في الجزائر قبل التواجد العثماني.	**07**
الفصل الأول: ماهية النظام الضريبي .	**17**
المبحث الأول: مفهوم النظام الضريبي .	**18**
المبحث الثاني: قواعد ومميزات النظام الضريبي.	**21**
المبحث الثاث: خصائص النظام الضريبي في الجزائر1792-1830م.	**25**
الفصل الثاني: أنواع الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني.	**31**
المبحث الأول: الضرائب الشرعية.	**32**
المبحث الثاني: الضرائب المستحدثة.	**37**
المبحث الثالث: الضرائب الطارئة.	**43**
الفصل الثالث: التنظيم الإداري لجباية الضرائب.	**56**
المبحث الأول: النظام الإداري .	**57**
المبحث الثاني: نظام المحلة .	**62**
المبحث الثالث: رحلة الدنوش.	**71**
الفصل الرابع: إنعكاسات النظام الضريبي .	**77**
المبحث الأول: إنعكاساته على الأوضاع الإقتصادية .	**78**

المبحث الثاني: إنعكاساته على الأوضاع الإجتماعية .	**83**
المبحث الثالث: إنعكاساته على الأوضاع الثقافية .	**95**
خاتمة .	**98**
قائمةالملاحق .	**102**
قائمة المصادر والمراجع	**112**
فهرس المحتويات	**120**